

مختارات إسرائيلية

Israeli Digest



نتانياهو..

حتى هنا - كفى

- المجتمع الإسرائيلي: قواعد اللعبة تتحطم
- مناورات وتعاون إستراتيجي بين إسرائيل وتركيا
- يخشون من تأثير الدومينو العربي



JUNE. 1997

السنة الثالثة - يونيو ١٩٩٧





مختارات إسرائيلية Israeli Digest

رئيس مجلس الإدارة
ورئيس التحرير

إبراهيم نافع

مدير المركز

د. عبد المنعم سعيد

رئيس التحرير

د. عبد العليم محمد

نائب مدير التحرير

عماد جاد

المدير الفني

السيد عزمى

الإخراج الفني

حامد العويضي

وحدة الترجمة

أحمد الحملى

د. جمال الرفاعى

عادل مصطفى

محب شريف

محمد إسماعيل

منير محمود

مؤسسة الأهرام شارع الجلاء القاهرة
جمهورية مصر العربية
ت: ٥٧٨٦٣٠٠ / ٥٧٨٦١٠٠ / ٥٧٨٦٢٠٠
فاكس: ٥٧٨٦٠٢٣

مطابع الاهرام بكورنيش النيل

مقدمة

ملف العدد: إسرائيل من الداخل

- ٢ قضية بارعون - درعى أرييه بندر ٣
٦ تقريران لشعبين عقيبا الدار ٦
٧ الغبى والأفعى أورى أفنيرى ٧
٨ تصفيق من أجل ما عوزى بنزيمان ٨
٩ من الأفضل أن يستقيل يوثيل ماركوس ٩
١٠ نتانيا هو حتى هنا كفى مانير باعيل ١٠
١١ الخط الساخن روفيك روزنتال ١١
١٢ الوحدة ليست سلام يحيى عام فيتس ١٢
١٣ الإثارة الطائفية هاتسوفية ١٣
١٤ بدأ المارد يتعب أفير ماجولان ١٤
١٧ قواعد اللعبة تتحطم عوزى بنزيمان ١٧
١٨ حديث خاص مع رئيس الأركان معاريف ١٨
٢٠ حكومة نتانيا هو.. الأخطاء وإصلاحها يعقوب أبلشتاين ٢٠
إسرائيل: علاقات خارجية

- ٢٢ علاقة إسرائيل النووية يوسى ملمان ٢٢
٢٧ تقرير عن علاقات إسرائيل روتى سيني ٢٧
٢٩ مناورات وتعاون إستراتيجى يواف ليمور ٢٩
٣٠ أوروبا لا تثق فى نتانيا هو نيتسان هورو فيتس ٣٠
الإستيطان وأزمة التسوية

- دعوة للعنف أورى أفنيرى ٣١
٣٢ إحدروا الحرب عوزى بنزيمان ٣٢
٣٣ حل واحد فقط شالوم يروشليمى ٣٣
٣٤ أرض ساخنة نداف شرجاى ٣٤
٣٨ من يلهث أولاً داني روبنشتاين ٣٨
إسرائيل والمقاطعة العربية

- ٣٩ يخشون من تأثير الدومينو عويد جرانوت ٣٩
٤١ المتوسطة أيفون روبنشتاين ٤١
٤٣ ياله من جمال تسفى برال ٤٣
قرارات

- ٤٥ الحلم الذى تحطم: العلاقة الإسرائيلية الكردية شلوموه نكديمون ٤٥
٤٨ شخصية العدد: تساحى مانجفى وزير العدل ٤٨

الديمقراطية على الطريقة الإسرائيلية

أثارت قضية بارعون - درعى الجدل مجدداً حول ما إذا كانت إسرائيل ديمقراطية أم غير ديمقراطية، وهذا الجدل يشير بدوره نوعين من التأملات والتداعيات لدى القائلين بديمقراطية إسرائيل والقائلين بلا ديمقراطية إسرائيل. فالأولون يقومون بعملية قياس منطقي ومقارنة لا تخلو بطبيعة الحال من التعميم. أما الآخرون فيقومون باستدعاء تاريخ إسرائيل والصهيونية ونشأة الدولة والجرائم التي ارتكبتها في حق الشعب الفلسطيني والشعوب العربية، ويخلصون من ذلك إلى القول بلا ديمقراطية إسرائيل إستناداً إلى سجلها الحافل في المنطقة، وقد لا نكون معنيين هنا بالفصل في هذه المسألة، كما أننا لسنا مولعين بإصدار حكم ما ولكننا معنيون أكثر بإثارة التساؤلات وطرح علامات الاستفهام، ووضع الاجابات الجاهزة موضع الشك والتساؤل والانتقال من حيز المعارف العامة إلى حيز المعارف العلمية الموضوعية.

وفي مقدمة التساؤلات التي نطرحها بصدد الديمقراطية الإسرائيلية يجيء ذلك التساؤل المتعلق بكون إسرائيل «دولة اليهود» أو دولة يهودية ومدى تناقض ذلك مع القول بديمقراطية إسرائيل، ذلك أن القول بديمقراطية إسرائيل يتعارض مع كونها دولة يهودية أو دولة اليهود، فهي ليست دولة كل مواطنيها يهوداً أم غير يهود، وقد ترتب على ذلك في الواقع العملي وجود عدة أنواع ودرجات من المواطنة: مواطنة يهودية أولاً تكفل لأصحابها نصيباً من موارد الدولة الاجتماعية والإقتصادية والسياسية وخاصة في مجال تملك الأراضي وإستيطانها، ومواطنة أخرى لغير اليهود من العرب الفلسطينيين الذين تمسكوا بأرضهم والبقاء فيها وهؤلاء نصيبهم محدود في موارد الدولة الاقتصادية والسياسية بالذات في مجال تملك الأراضي وإستيطانها، ومواطنة ثالثة للغائبين والمشردين في إسرائيل والذين سيطرت الدولة على أملاكهم بموجب قانون أملاك الغائبين، والممارسة العملية تكشف وبالأرقام عن التفاوت الكبير بين أصحاب هذه المواطنة في الدخل ونسبة التعليم وتولى الوظائف العامة وتوزيع رأس المال الرمزي وفرص الترقى والارتقاء في السلم الاجتماعي، وذلك يتناقض مع أن الدولة الديمقراطية تكفل المساواة في الفرص والحقوق المدنية والسياسية والإقتصادية. من ناحية أخرى - وبالمفارقة - فإن التأكيد على الطابع اليهودي للدولة يجعل من مواطنين آخرين يقيمون ويعيشون في بلدان أخرى ويحملون جنسياتها ومواطنتها، يجعل منهم مواطنين محتملين في إسرائيل لهم من الحقوق ما يفوق المواطنين الذين يحملون

الجنسية الإسرائيلية في الوقت الحالي، لا شئ إلا لأنهم يهود وذلك بموجب قانون العودة الذي سنه الكنيست عقب نشأة الدولة، فلنا مثلاً أن نتصور أن يهودياً من نيويورك أو غيرها هاجر إلى إسرائيل فإنه سيحصل تلقائياً ليس فقط على الجنسية الإسرائيلية وإنما كذلك على الحقوق والامتيازات المكفولة لليهود المقيمين في إسرائيل بالذات في مجال تملك الموارد الاقتصادية والسياسية، وهكذا في الوقت الذي تحرم فيه إسرائيل مواطنيها من غير اليهود من ممارسة العديد من حقوقهم فإنها تكفل للقادمين من البلدان الأخرى ممارسة جميع الحقوق لأنهم فقط يهود وفقاً للمعايير المعتمدة لمن هو اليهودي: أي حبل النسب الأمومي واعتناق الديانة اليهودية فقط.

أما ثانياً هذه التساؤلات فيتعلق بدور المؤسسة العسكرية في إسرائيل، ذلك أن دور هذه المؤسسة في إسرائيل يختلف جذرياً عن دورها في الديمقراطيات التي يتم القياس عليها، فهذه المؤسسة في إسرائيل هي التي أنشأت الدولة والمجتمع على حد سواء وهي التي تؤمن وجودهما بالردع والتفوق وتحظى - نتيجة لذلك - بمكانة هامة في تقرير الشؤون العامة وذلك يرتب نتائج في الممارسة يصعب توافرها في الديمقراطيات الغربية: فئة متخصصة في العنف، سيادة ثقافة عسكرية تعلو من شأن الحرب والعنف والعداء للآخر، مكانة خاصة للعسكر في صياغة وبلورة التوجهات العامة، وذلك فضلاً عن وجود نمط للعلاقات المدنية العسكرية استثنائياً مقارنة بأية نظام ديمقراطي آخر.

أما ثالث هذه التساؤلات فيتعلق بطبيعة المجتمع الإسرائيلي ذاته كمجتمع استيطاني عسكري توسعي تحددت أهدافه سلفاً وقبل نشأته، ذلك أن تحديد خيارات هذا المجتمع سلفاً يعني تقليص حيز المشاركة للمواطنين في مناقشة وإدارة وتحديد الأهداف الهامة ويكفل دوراً متميزاً للنخبة الإسرائيلية العمالية واليمينية في تكريس هذه التوجهات وإعادة إنتاجها مجدداً ومصادرة الحق في مناقشتها ونقدها وتعيين غايتها، وهكذا فإن مفهوم السيطرة على الفكر يبدو متناقضاً مع الديمقراطية، إذ تنتج هذه السيطرة هيكلية الخيارات وبلورة التوجهات عن طريق مؤسسات هرمية وقسرية ويتقلص دور المواطنين في الشؤون العامة، وهكذا تحل الاجراءات ذات الشكل الديمقراطي محل الديمقراطية الحقيقية.

هذه بعض التساؤلات التي يمكن على ضوءها التفكير في السؤال الذي طرح في البداية والمتعلق بالديمقراطية الإسرائيلية.

إسرائيل من الداخل



ملف العدد

معاريف ١٩٩٧/٤/٢٥
أرييه بندر

قضية بارعون - درعى بعد القرار

منتصف الليل عندما توجه بنفسه إلى منزل رئيس الوزراء، وقد حمل شرانسكى إلى نتانياهو بشرى طيبة وهى أن حزب إسرائيل بعلياه الذى يضم سبعة من أعضاء الكنيست قرر البقاء فى الحكومة.

ولكن الكتلة أوصت نتانياهو بنقل وزير العدل من منصبه. وفى النهاية طلبت الكتلة تعيين لجنة وزارية وتضم أيضا شخصيات عامة وقضاة من المحكمة العليا المتقاعدين لتقييم أداء الحكومة وضمان عدم تكرار مثل تلك الأحداث فى المستقبل.

وكانت الجلسة التى تحدد فيها موقف إسرائيل بعلياه قد بدأت بإستعراض من جانب اثنين من المحاميين وهما أرييه فايس ويوسى برلوف حيث أوضحا للحاضرين ومن بينهم الوزيرين شرانسكى وأدلاشتاين وأعضاء الكنيست من الكتلة وسكرتيرى الأفرع والنشطاء الحزبيين، مغزى قرار المستشار القانونى للحكومة. وتمت ترجمة جزء من تقرير روبنشتاين وأربيل إلى الروسية. وفى النقاش الذى دار بعد ذلك وجه بعض الأعضاء نقداً إلى شرانسكى بسبب تصريحاته بعد كشف القضية فى القناة الأولى. وقال له بعض نشطاء الحركة: «الآن نواجه مشكلة ماذا نقول للجماهير، لماذا كان يجب عليك أن تتحدث عن النسبة المئوية؟ وطلب آخرون بعد أن عرفوا خطورة التقرير، أن يعرفوا هل التقرير الذى ورد فى وسائل الإعلام حول الاتصالات بين «إسرائيل بعلياه» والطريق الثالث» بمناسبة احتمال إستقالة الحكومة صحيح أم لا. وقال شرانسكى أنه لم تكن هناك أى

حالة من الغليان تسيطر على حزب «إسرائيل بعلياه». فعندما انفجرت قضية درعى - بارعون صرح زعيم حزب المهاجرين ناثن شرانسكى أنه إذا اتضح أن ١٠٪ فقط من القصة حقيقة فإنه ليس هناك مجال لاستمرار وجود الحكومة. ولكن التصريحات على حدة والواقع على حدة. وعلى الرغم من التقرير شديد اللهجة إلا أن حزب إسرائيل بعلياه لم ينسحب من الحكومة ويجد شرانسكى نفسه الآن فى حالة بحث عن تفسيرات وتبريرات ويتعرض للهجوم من الداخل والخارج.

ويقول إفرام مليميد عضو إدارة إسرائيل بعلياه والذى يوجه نقداً شديداً إلى شرانسكى وإلى موقف حزبه بعد نشر التقرير: «إن الصداقة بين نتانياهو وشرانسكى تعتبر بمثابة الخرسانة المسلحة السميكة فى هذه القضية. والآن يتضح أن نتانياهو يستطيع أن يعتمد على ولاء شرانسكى أكثر مما يعتمد على ولاء وزراء فى الليكود. ويمكن لرئيس الوزراء أن يتصور أننا «فى جيبه» تماماً.

وفى مساء يوم الأحد وفور نشر التقرير اجتمعت إدارة الحركة فى مكاتبها فى القدس لاتخاذ قرار حول كيفية التصرف على ضوء تصريح العشرة فى المائة الذى التزم به شرانسكى وقد انتظر نتانياهو القرار وهو فى حالة من التوتر. وخلال المناقشات أجرى اتصالاً تليفونياً بمكاتب إسرائيل بعلياه وكرر الاتصال عدة مرات وطلب معرفة القرار الذى تم التوصل إليه. وقد اعطاه شرانسكى شخصياً الرد المطمئن وذلك بعد

اتصالات مع الطريق الثالث وقال أنه إذا اتضح أن نتانيا هو متورط في القضية من الناحية الجنائية فيما يتصل بتعيين بارعون فإن القصة تكون صحيحة بنسبة مائة في المائة. وإذا اتضح أن نتانيا هو قد عرف أن هناك أمور تحاك من هذا القبيل وفضل أن يغمض عينه فإن هذا يشكل نسبة عشرة في المائة فحسب وهذه النسبة لن تساعد الحكومة على الاستمرار في البقاء أيضاً.

ولكنه أضاف أنه لم يتوافر هذين الشرطين في نهاية الأمر. وللتدليل على ذلك إقتبس شرانسكى من التقرير هذه العبارة: «حسب الأدلة التي تم جمعها لا يمكن إثبات أن رئيس الوزراء قد عرض التعيين على الحكومة بعد طلب درعى أو من خلال بوافع مرفوضة أو من خلال تجاهل.

ولكن كان هناك من لم يتقبل هذه الأمور بتفهم. وقد قاد حملة النقد إفرايم ملميد الذي يرأس جمعية المهاجرين الكبيرة «الفاتسافون» وتسبب في جذب كثير من الأصوات لصالح الحزب. وطلب ملميد أن يدخل في البيان الختامى المطلب الخاص بإستبعاد وزير العدل تساحى هانجفى من منصبه. وهو أيضاً يصر على رأيه من أنه يجب على حزب يسرائيل بغلياه أن ينسحب من الحكومة والعمل على اجراء انتخابات مبكرة.

وأوضح ملميد موقفه قائلاً: «لا نريد أن نكون أداة في أيديهم يلعبون بها وكأننا في مسرح للعرائس. وكان يجب على حزب يسرائيل بغلياه أن يبدى موقفاً أكثر تشدداً. وكان يجب أن نطلب من نتانيا هو أن يفرض النظام في الحكومة وأن يصر على اقالة وزير العدل تساحى هانجفى وألا يمنحه هذا التأييد والدعم.

وعرض ملميد الأسباب الوجيهة بشأن ضرورة إسقاط الحكومة والمضى مرة أخرى نحو الانتخابات ويقول في هذا الصدد: «يقولون لنا أنهم قرروا تقديم ارييه درعى للمحاكمة بسبب الابتزاز ولكن المبتز في حاجة إلى شخص يبتزه. ولكن التقرير لم يذكر ذلك الشخص الذى تعرض للابتزاز على الرغم من ان بارعون عين في منصب المستشار القانونى للحكومة. ومن الممكن أن يكون نتانيا هو أو هانجفى أو ليفرمان شركاء في هذا الابتزاز. وعلى الرغم من أنه من الصعب اثبات ذلك فإن المنطق السليم يقول أنه لا يمكن لهذه الحكومة أن تستمر. ويريد ملميد أن يرى هانجفى خارج الحكومة لأن هانجفى سخر من شرانسكى وأدلشتاين ومن الحكومة كلها في عملية تعيين بارعون. وعلى الرغم من أن رجل جاد مثل رئيس المحكمة العليا قال لهانجفى أن بارعون غير مناسب في هذا المنصب الا أن هانجفى عرض التعيين على الحكومة في عملية لم تستمر سوى عشر دقائق. ويقول ملميد أن هانجفى لا يمكن

أن يستمر في منصبه وفي نهاية النقاش الذى أجرته الحركة تقرر قبول موقف ملميد في مسألة هانجفى وقررت الحركة المطالبة بإقالة وزير العدل. ويقول ملميد: «لقد قصدت أن يكون هذا انذار موجه إلى نتانيا هو وأن هانجفى لا يمكن أن يستمر في الحكومة. والآن اسمع بصورة مفاجئة أن شرانسكى وأدلشتاين يقولان أن هذا ليس انذاراً. وكلاهما غير محق حيث أن القرار كان إنذارياً وتهديدياً».

ويقول عضو الكنيست يورى شتيرن أنه لم يطرح في جدول اعمال الحركة في أى وقت من الأوقات احتمال الانسحاب من الحكومة. وأضاف أن المناقشات الداخلية في حزب يسرائيل بغلياه قد حظيت بتغطية مبالغ فيها في وسائل الإعلام ولذلك ظهر انطباع بأننا تحدثنا طويلاً وبصوت عال قبل نشر التقرير. والحقيقة هي أننا قررنا في ذلك الوقت الا نتطرق إلى السيناريوهات ولكن يجب الانتظار حتى نشر التقرير. ومن اعتقد أننا نعمل على اسقاط الحكومة مخطئ ومضلل. وأعتقد أننا اتخذنا قراراً سليماً في نهاية الأمر. وأشعر بالاسف لأنهم استخدمونا ضد رغباتنا للصعود إلى شجرة عالية. وأكد أنه لم يكن في نيتنا بأى حال من الأحوال أن ننسحب من الحكومة. وكل التقارير في هذا الصدد مبالغ فيها».

وعضو الكنيست شتيرن يوجه أيضاً نقداً غير مباشر إلى تصريح شرانسكى في مسألة العشرة في المائة ويقول في هذا الصدد: «إنى كرجل اقتصاد أرى أن علاقتى بالأرقام مثل العبادة. وقد قلت في جلسة الكتلة مازحا هيا نقول أن ٣٪ فقط من القصة سليمة وبصفة عامة لم أكن لاتحدث عن الأرقام».

ويرفض شرانسكى الادعاءات والنقد الداخلى والخارجى وهو يقول أنه منذ انفجار القضية قد مورست عليه ضغوط شديدة من اليمين ومن اليسار على حد السواء وذلك في محاولة للتأثير على موقفه.

وهناك البعض ممن يحاولون لأسباب سياسية إسقاط الحكومة وكانوا ينتظرون منى أن استقيل وأساعدهم في العمل على تغيير النظام. وهناك أيضاً آخرون من اليمين ضغطوا على حتى لا تأخذ موقفاً متشدداً حتى لو كان التقرير عنيفاً. أى أن كل شخص كانت له بوافعه واعتبارات السياسية.

وكان تخطيطنا واضحاً وحقيقياً واستمر هذا التخطيط في واقع الأمر حتى اللحظة الأخيرة. وإذا اتضح لى أن نتانيا هو قد تورط في مؤامرة جنائية أو أنه كان يعرف شيئاً وأغمض عينيه لما استمرينا في البقاء في الحكومة.

ويقول شرانسكى أيضاً أن نيتانيا هو عرف أن هناك تهديداً حقيقياً وأن التصريح ليس هراء... وقلت لنتانيا هو وهو يعرف أنه اذا اعدت ضده لائحة اتهام فسوف تكون خارج الحكومة

وأخذ كلامي بجدية مطلقة. ومن المعروف أن نيتانياهو لم يشعر بالارتياح بشأن حديثي عن نسبة العشرة في المائة وكان يقول لي طوال الوقت: «ناثان.. إنني لم أفعل أي شيء على الإطلاق ولكن اليسار يحاول استغلال القصة من أجل تغيير الانتخابات فلا تساعدهم في ذلك».

وبعد أن ألقيت إيلاحسون القنبلة التقى شرانسكي مع نتانياهو وطلب معرفة هل هذه القصة حقيقية أم لا.. ويقول شرانسكي: «لقد شعرت بالخوف الشديد قبل اللقاء ولكن نتانياهو قال لي: «هل جننت؟، ألا تصدقني؟ أنت تعرفني». والحقيقة هي أنني اعتقدت أن نتانياهو يعتبر امريكياً أكثر من اللازم في تصرفاته. فقد نشأ في جو ديمقراطي امريكي وعرف حلوها ومرها وخيرها وشرها ولذلك من المستحيل أن يكون له دور جنائي في القضية ومن ناحية أخرى فقد شعرت بخيبة الأمل الشديدة من الطريقة التي عرض بها التعيين على الحكومة وكان هذا اثباتاً لي وليولي ادلشتاين وليمور ليفنات وقد صدقنا عندما انتقدنا موقف نيتانياهو عندما عرض علينا في الحكومة اموراً قد اتخذ قراراً بشأنها وانتهت بون أخذ رأينا أو سؤالنا».

س - لقد تحدثت قبل الانتخابات عن النزاهة وعن السمعة الطيبة، كيف يستوى ذلك مع التقرير؟

ج - إن التقرير يشير إلى أنه لم يكن هناك شيء جنائي ولكن كان هناك فشل في الأداء. ولذلك اقترحنا تشكيل لجنة تدرس قضية التعيين وأسلوب العمل والأداء في الحكومة. وتضم اللجنة وزراء وشخصيات عامة من نوى السمعة الطيبة.

س - من المعروف أنهم عندما يرغبون في دفن شيء ما، يشكلون لجنة. وبعد التقرير الخطير هل تكثفون باللجنة؟

ج - لن يمكن دفن اللجنة. ومن الواضح لرئيس الوزراء نفسه أن هذا الموضوع لن يمر بسهولة. ومن الواضح له أيضاً أن هذا الموضوع لا يمكن أن يتكرر مرة أخرى وخاصة على ضوء جميع الأخطاء التي حدثت حيث أن هذه القضية تركت طعماً مريراً في الفم. وليس هناك شك في ذلك. ويجب استيعاب الدروس.

س - هل تشعر بالندم على العبارة التي قلتها من أنه إذا كانت هذه القصة صحيحة بنسبة ١٠٪ فإن هذه الحكومة لن يكون لها حق في الوجود؟

ج - لا أشعر بالندم لأنني تحدثت عن العشرة في المائة. والمشكلة لا تكمن في أنني تورطت في هذه الكلمة أو في الأخرى ولكن الحقيقة هي أننا اتخذنا موقفاً متشدداً إزاء المساس

بالقيم وبقواعد النزاهة. وإذا كان هذا يساعد في جذب الانتباه للمشكلة وإدخال الزعماء في حالة من الضغط فإن هذا لا بأس به وإذا حاول البعض استغلال هذه العبارة من أجل تحقيق أي أهداف سياسية وبناء آمال وطموحات من أجل إسقاط الحكومة فإن هذا شيء سيء.

س - هل المطلب الخاص باقالة تساحي هانجفي هو مطلب تهديدي أم إنذارى؟

ج - هذا ليس مطلب تهديدي ولكن مجرد توصية وأمل أن يجري نتانياهو تغييرات وزارية في حكومته.

س - ماذا قال نتانياهو عندما أخبرته بتوصية نقل هانجفي من منصبه؟

ج - لم يكن على استعداد للالتزام بذلك ولكنه تعامل مع الأمر بتفاهم.

س - ماذا سيحدث إذا اتضح لكم في نهاية الأمر أن جميع وعود نتانياهو ليست إلا مجرد كلام؟

ج - في اللحظة التي ندرك فيها أن الأمر مجرد كلام، وأنا لا أصدق أن هذا سوف يحدث - ففي هذه الحالة سنكون خارج الحكومة.

ويقول المقربون من شرانسكي أن نتانياهو يقدر موقفه تماماً وأن من بين أسباب ذلك أن رئيس الوزراء قد وجد أنه من الصواب أن يلقي خطاباً على الأمة وأن يعترف بخطئه وأن هذا التصرف كان نتيجة لنصيحة من شرانسكي.

ولكن إفرام ملميد لا يقبل ما يقوله شرانسكي فهو مقتنع بأن نتانياهو قد أجرى عملية غسيل مخ لرئيس حركته ويقول ملميد: «لست أنا فقط الذي أفكر بهذه الطريقة، بل أن هناك آخرين

يفكرون مثلي تماماً. وفي النقاش الذي دار بعد نشر التقرير قرأ مدير عام الحركة بوريس ألكان خطاباً من إحدى العضوات

النشيطات تدعى مارينا بفولوفا من ريشون لتسيون وقالت في رسالتها أنه يجب الإطاحة بتساحي هانجفي وأن الحكومة غير

جديرة بأن تستمر في أداء مهامها وأن نتانياهو لم يفعل أي شيء لصالح المهاجرين. وهناك أعضاء آخرون مثل يوري

زموشين واينا ستستال ومريتا سلودكين لا يحبون ما يحدث في الحركة ويقول ملميد: «أن أعضاء إسرائيل بعلياه يعجبون

شخصية ناثان شرانسكي ونحن سوف نكون ضعفاء داخل الحكومة وأيضاً بين الجماهير وهذه القصة قد أضرت بنا

كثيراً. يقول ملميد ذلك ويتوقع أن تسود حالة من عدم الهدوء في حركته. ويضيف قائلاً: «لدينا أعضاء يتحدثون عن

الانسحاب من حزب إسرائيل بعلياه وإقامة حزب مهاجرين جديد».

تقريران لشعبين

النقد العام الخطير ضده.

يقول العقل أنه لو تورط مجرم جنائي في مثل هذه القضية، لن يكون لديه سبب يجعله سعيداً. إن رائحة السجن في أبوكبير تصنع المعجزات بذاكرة المتهمين بمخالفات جنائية، والذين يجدون صعوبة في تذكر ما ارتكبه منذ أسبوعين أو ثلاثة. وليس من طبع مسئول الشرطة سندی مازور أن يزور المتهمين في منازلهم، وأن يعطيهم الفرصة في أن ينسقوا بين اقوالهم وأن يعدلوا بعد الاستعانة بكبار المحامين. وقد ألح روبنشتاين بأنه لو أن الأمر يتعلق بقضية حساسة، لكان من المحتمل تحويل الأمر برمته إلى المحكمة كي تدرس حجم وقيمة القرائن.

لولا أنه No Good لقام نتانياهو بعقد مؤتمر صحفي يجيب فيه بكل وضوح على جميع الأسئلة بدلا من أن يقوم بتحريض الجماهير ضد وسائل الإعلام، كان عليه أن يضم صوته لصوت المستشار القانوني للحكومة ويشيد بدور الإعلام من أجل الصالح العام. لولا أنه No Good ما كان قسم الجمهور ما بين ناس لا يحبونني وبين أولئك الذين يحبون بيبي وسارة والأولاد (نوع من النرجسية). بدلا من ذلك كان عليه أن يدعو أتباع حزب شاس ألا يسيروا وراء خدعة الشيطان الطائفي الذي أخرجه النشطاء الحزبيون من القمم. مرة أخرى وجدنا نتانياهو المحترف الإعلامي، وليس الزعيم. لقد تنازل نتانياهو عن نصف الشعب الذي سمع أو قرأ تقرير روبنشتاين - أربيل.

لقد اختار أن يخاطب النصف الثاني من الشعب، الذي أعد لإفيدور ليفرمان (مؤتمر تأييد) قبل الإعلان عن قرار استمرار التحقيق في العلاقة التي بينه وبين الماقل دافيد ابييل.

لقد قال نيتانياهو أنه ليس هاما ما يقوله المستشار القانوني للحكومة، والمدعى العام للصحفيين - هؤلاء ينتمون لشعب آخر، إلى الصفوة، وإلى أعداء جبل حوما وإلى من يقسمون القدس، الهام هو ما يقوله الحاخام كروزي واليمين المسيحي والشباب الممتاز من انصار أرييه درعي.

ولكن المهم حقا هو ما الذي يفعله نيتانياهو بدلا من وجود دولتين لشعبيين، يحول هذا الرجل الشعب الواحد إلى دولتين.

أنه No Good - ولهمذا يجب عليه أن يرحل.

ذات يوم قال ونستون تشرشل إن منصب رئيس الوزراء منصب نوعية خاصة. وأضاف (لو سقط رئيس الوزراء، يجب مساندته حتى لو كان مخطئا، ويجب التغطية عليه لو كان غافلا، ولا يجب مضايقته عن عمد، أما لو كان No Good، فيجب إبعاده). وقد أكد كل من المستشار القانوني للحكومة والنائب العام أن اصراره على تعيين بارعون كمستشار قانوني للحكومة كان بمثابة سقطة أو غفلة من رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو على أحسن تقدير. وقد شهد رئيس الوزراء على نفسه بأنه قد أخطأ ووعد بأن يصلح هذا الخطأ. ومن المؤسف أنه إحتاج لآراء الياكيم روبنشتاين وأربيل، حتى يعترف بأن الأمور كلها ليست مجرد عبث. ولكن هذه هي المشكلة الحقيقية - مضمون الخطاب الذي وجهه نتانياهو للأمة، والطريقة التي اختار أن يرد بها على تقرير روبنشتاين - أربيل، والكلام الذي صدر عنه، يدل على أنه لم يتعلم أي درس، وبالتالي لا ينوي أن يغير من سلوكه. إن الأمر ليس سقطة أو خطأ بسيطاً: نتانياهو الذي هو No Good لا صلاح له. والمقارنة بين تعليق رئيس الوزراء وبين كلام المستشار القانوني للحكومة تثير الشك فيما إذا كان الاثنان يقصدان نفس التقرير، وأما يبدو أن كلا منهما يقصد تقريراً آخر غير الذي يقصده الجميع. قال نتانياهو: «لم أرتكب أي مخالفة والمستشار القانوني أكد ذلك. جميع المزاعم التي أعلنتها القناة الأولى بالتلفزيون قد ثبت عدم صحتها. لم تكن هناك صفقة اسمها الخليل - بارعون». أما روبنشتاين فقد أكد وجود دافع مرفوض، ولكن ليست هناك شواهد تؤكد في شكل جنائي.. وقد اثبت عدة تساؤلات حول سلوك رئيس الوزراء - كما قال: كذلك كان من الضروري نشر الحقيقة حول اهتمام أرييه درعي ببارعون وأنه قد بعث برسالة تفيد بإحتمال وجود علاقة بين تصويت حزب شاس في قضية الخليل وبين تعيين بارعون.

ماذا كان سيقول نتانياهو لو كان الذي وقع على هذا الكلام رئيس لجنة تحقيق رسمية، وليس قاضياً سابقاً في محكمة جزئية؟

يقول يوسي بيلين إن أي متهم جنائي سيكون سعيداً بقرار النيابة، ولكن لا يمكن لرئيس وزراء أن يظل في منصبه بعد هذا

الغبي والأفعى

معاريف ١٤/٤/١٩٩٧
أورى أفنيرى

فى إحدى اللقاءات الصحفية التى أجريت مع دافيد بن جوريون فى الخمسينات قال ذات مرة: «إن لدينا صحيفتان كبيرتان، رئيس تحرير إحدهما أفعى مكر والآخر غبى». وقد تهكموا حينذاك قائلين أن رئيس التحرير الذى رمز إليه أنه غبى أخذ يركض فى الشوارع صارخا: «أنا أفعى، أنا أفعى!».

والآن يتحدث الناس فى حوارات مساء السبت عن بنيامين نتانياهو: هل هو غبى أم أفعى؟ ويقول الذين يأخذون الأمور ببساطة أن نتانياهو ببساطة غبى. إن لديه، حقا، موهبة الظهور على التلفزيون وأنه نجح أيضا فى السيطرة على حزبه والفوز فى الانتخابات، ولكنه فى الشئون السياسية أحقق كبير للغاية. وليس هذا فقط، بل إنه أحاط نفسه بمستشارين منحرفين.

وبناءً على هذا الوصف السهل، فقد دخل نتانياهو إلى طريق مسدود بسبب الغباء، الجهل والغطرسة. فقد فتح نفق الدماء، وأرسل البلوزرات لجبل الدماء بون أن يفهم مطلقا ماذا هو فاعل. لقد هدم مسيرة السلام، وحرق الجسر الذى يربط بين إسرائيل والشعب الفلسطينى، قطع العلاقات الجديدة مع العالم العربى، عرض العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية للخطر، وعزل إسرائيل عن العالم، وكل ذلك من أجل عدة مزايا مهينة وزائلة فى علاقاته مع شركاء الائتلاف. ونفهم من ذلك: أن مصير الدولة موجود الآن فى أيدي سياسى صغير، غبى، متغطرس، وهمجى. وهذا هو رأى الذين يسهلون الأمور.

أما الذين يزعمون بخطورة الموقف فيقولون، أن نتانياهو ليس غبيا على الإطلاق، بل إنه مجرم (شرير) منظم جدا، وهم يعتمدون على المبدأ القانونى الذى يقول، أنه إذا فعل إنسان فعلا له نتائج معروفة منطقيا، فقد ثبت عليه أنه يقصد مسبقا تحقيق تلك النتائج.

وحسب هذا الوصف الخطير، فإن نتانياهو يعلم بشكل دقيق ماذا يفعل. فإن كل طفل كان يعلم أن فتح النفق سيؤدى إلى حمام دماء. والعديد حذروا مسبقا أن إرسال البلوزرات إلى هار حوما سوف يفتح جولة جديدة من الموت والأحزان، وأن نهايتها غير معروفة لنا. وأيضا فإن أى غبى لا يفهم كان عليه أن يدرك، أن إهانة ياسر عرفات وإذلاله بمئات الأفعال الكبيرة والصغيرة، تقريبا كل يوم، سوف تؤدى إلى تدمير مسيرة السلام والتى كانت مرتبطة كلها بالثقة المتبادلة بين زعماء إسرائيل وفلسطين. وأنه من الواضح أن وصف عرفات (خارج إسرائيل وداخلها) بأنه إرهابى غير صالح، وفى نفس الوقت على (مسامح الفلسطينيين) بأنه شريك غير محترم، سوف يؤدى إلى تاكل القوة الوحيدة المؤهلة لمنع موجة عارمة جديدة من العنف.

فإذا كنا قد عرفنا وحذرنا، وإذا كان رجال الأجهزة الأمنية أيضا قد حذروا، فهل من الممكن أن رئيس الحكومة لم يعلم ولم يفهم؟ وإذا

كان علم وفهم أيضا فبماذا نفسر ذلك؟ إن تفسير ذلك حسب هذه النظرية، أن نتانياهو قد خدع من إنتخبوه عندما وعدهم «بالسلام الأمن» واستمرار مسيرة أوصلو. فمنذ وصل للحكم وهو مهيا ومقتنع تماما بتفجير إتفاقية أوصلو، ووقف مسيرة السلام، والعودة للنزاع التاريخى، ولكن بالصورة التى تلقى بكل الإتهام على الفلسطينيين أنفسهم.

وحسب هذا الزعم، فإن نتانياهو يعمل الآن قاصدا نسف كل الحواجز التى صدت الإرهاب فى السنوات الأخيرة. إنه يدفع الشعب الفلسطينى إلى حالة من الإحباط واليأس، والذى سيؤدى بالضرورة لتأييد شعبى واسع لأعمال الإرهاب والمنظمات الإرهابية. إنه يكسر مصداقية السلطة الفلسطينية فى نظر شعبها، وبالتالي مقدرتها السياسية والأخلاقية لمنع العنف.

ولنتانياهو دائما لطيف أن يكون هناك إرهاب. فإن كل تاريخه السياسى مبنى على هذه الكلمة فقط: إرهاب. وحتى سقط أخيه فى عملية إنطابا كان نتانياهو تاجرا للثأث. ولكنه منذ تلك اللحظة، قدم نفسه على أنه خبير فى الحرب ضد الإرهاب، وألف كتاباً (غبياً للغاية) عن ذلك الموضوع. وامتطى جواد الحرب ضد الإرهاب من أجل نجاح سياسى سريع. فالعمليات الإرهابية تثير، بطبعها المشاعر القوية، ونتانياهو مؤمن كبير بالاستغلال الغوغائى لمثل تلك المشاعر. فها هى قد رفعت إلى السلطة.

وهذا يعنى: أن نتانياهو بعيد عن أن يكون غبيا. وحسب ما نرى فإنه ناجح الآن: فقد تصالح مع شركائه بواسطة توسيع المستوطنات فى كل أرجاء البلاد. خلق دراما هارحوما. دفع الفلسطينيين لإستئناف الانتفاضة ودمر مسيرة السلام.

وقد سحب من الرئيس كليتتون أى رغبة فى التدخل. لقد حول حزب العمل إلى إضحوكة بواسطة التلاعب بفكرة حكومة وحدة وطنية أمام أعين شيمون بيريز المتعبتين. ويستغل الإعلام لأغراضه الشخصية وإحتياجاته كما لم ينجح فى ذلك أى رئيس حكومة منذ أيام دافيد بن جوريون. لقد شل حركات السلام الراسخة. وهذا كله ليس سيئا بالنسبة لسياسى يعتقد أنه غبى. (إذا كانت وجهة النظر هذه صحيحة، فإن النتيجة تصيب المرء بالقشعريرة. فإن التجربة يمكن أن توقف نفسها. فهو مجبر بتصعيد التحدى، وإضافة نجاحات ونجاحات أخرى - إلى اللحظة التى لا يمكن منعها، والتى سيطفح فيها الكيل ويؤدى إلى إنهيار حكمه، وبلده وشعبه).

إذن - أى من النظريتين صحيح؟ هل نتانياهو غبى أم أفعى خبيث؟

لست متأكدا أن هناك مايدعى البحث عن الاجابة وذلك بمزج الاثنين معا.

تصفيق من أجل ما!

بداخله بسبب إقتراح نتانياهو، فمن المفضل، الزام رئيس الحكومة بطريق سياسى مختلف تماما عن ذلك الذى ينتهجه منذ تولى الحكم وأدى به إلى ذلك الأمر العسير. فالحاجة لهذا التوضيح أصبحت ملحة، وواقعية وذلك بسبب التناقض بين تصريحات نتانياهو فى هولندا بثيته لتشكيل حكومة وحدة وطنية وبين نتائج زيارته لواشنطن، فالتقارير الأخيرة التى وصلت من أمريكا تدل على إحباط شديد لدى بيل كلينتون بعد مباحثاته مع نتانياهو. فإن هذين التطويرين لا يسيران فى مسار واحد، إلا إذا كان حزب العمل مستعد لمده لنتانياهو لى يستمر فى تنفيذ سياسته الحالية. لقد بعثت الحكومة الأمريكية فى نهاية الإسبوع الماضى برسالتها إلى الشعب الإسرائيلى عن طريق ناحوم بارنيع من «يديعوت أحرونوت». فقد قال مسئولون كبار فى البيت الأبيض وفى وزارة الخارجية أن العلاقات بين الدولتين الآن تمر بأزمة، حين رفض نتانياهو الاستجابة لنصائح الرئيس كلينتون بالقيام بلفتة طيبة للسلطة الفلسطينية، وأن سياسته ستؤدى بإسرائيل إلى العزلة التامة وكذلك تثقل على علاقات أمريكا الخارجية، وأنه على حكومة إسرائيل أن تغير من توجهها نحو ياسر عرفات. وبعد مباحثات نتانياهو مع كلينتون بثلاثة أيام.. بدأ نتانياهو فى إرسال هذه الأزمة إلى حزب العمل.

وعلى حزب العمل أن يوضح جيدا إلى أين يتجه رئيس الوزراء، فإذا كان ينوى الاستمرار فى سياساته.. فلماذا التوجه إذن لحزب العمل.. وإذا كان ينوى تغيير سياسته تغييرا جذريا فلماذا لم يستجب لمواقف كلينتون؟

إن تشكيل حكومة وحدة وطنية سيكون لها مصداقية فقط فى حالة ما إذا كان يرغب فى إنقاذ مسيرة السلام. وسوف يكون هناك معنى إذا مد حزب العمل يده لذلك، ولكن بشرط أن يربط نتانياهو بخط سياسى يزيل الغموض والتناقض بين الأمور التى قالها فى نهاية الإسبوع الماضى بهولندا وبين نتائج رحلته إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

إن أحد التشبيهات التى تطارد بنيامين نتانياهو، هو.. أنه مهرج بالسيرك يرفع فى وقت واحد عدة كرات فى الهواء ويأبى سامة لا مبالاة يثبت أنه مسيطر تماما على اللعبة. إن البيان الذى أعلنه رئيس الحكومة فى نهاية هذا الإسبوع، أنه سوف يقرر قريبا إذا كان سيشكل حكومة وحدة وطنية، هذا البيان يشير إلى أن نتانياهو أخذ فى الضعف وأن يديه أصبحتا ثقيلتان فى اللعبة. ومذيع السيرك يشير إلى أنه فى حاجة إلى تصفيق.. ولكن السؤال المثار هو.. من أجل ماذا؟ كما يعلم الجميع، فإن نتانياهو نجح فى تشويش علاقات الدولة مع كل من حولها. لقد بدأ برفع البالونات ونفخ الفقاعات، وشد إليه الأبصار، وللحظة ما كان الجمهور مسحورا، ولكن بعد أن إنتهى العرض إتضح أن العلاقات مع الفلسطينيين قد وصلت للمرة الأولى إلى المواجهة المسلحة وأن العلاقات مع العالم العربى وبداخله مصر والأردن، يلفها البرد وأوروبا تدير لنا ظهرها وكذلك السلطة الأمريكية مليئة بالغضب. وفى ظل هذه الظروف يؤهل نتانياهو القلوب للتوجه المحتمل من جانبه إلى حزب العمل بالإقتراح بأن يقف الحزب معه ويساعده على إدارة شؤون الدولة.

إن دعوة نتانياهو للمساعدة، إذن وعندما تأتى، سوف تكون بمثابة إعتراف بالفشل. فسوف يسجل الجمهور أمامه أن برنامج الليكود الانتخابى، الذى يرفض الإعتراف بحق الفلسطينيين فى الاستقلال ويرفع راية الاستمرار فى السيطرة على كل مناطق أرض إسرائيل، أن هذا البرنامج غير منفذ. إن هذا الإدراك جاء مبكرا للغاية، أخذين فى الاعتبار أن الانتخابات التى رفعت نتانياهو للحكم لى يحاول تنفيذ خط اليمين، لم يمض عليها عام واحد بعد. إن هذا درسا من المحتمل أن يحفر فى إدراك الجمهور لدى طويل.

إن أمرا واحدا فقط يدعو لتشكيل حكومة وحدة وطنية من أجل ايجاد جبهة واسعة نحو حرب مع السلطة الفلسطينية (وربما ضد دول عربية مجاورة)، وأمرا آخر ملائم لهذه الدعوة وهو من أجل إدارة سياسة سلام تستطيع أن تستجيب لمعظم توقعات الفلسطينيين. وقبل أن يبدأ حزب العمل فى التخطيط

من الأفضل أن يستقيل

هآرتس ١٥/٤/١٩٩٧
يؤئيل ماركوس

إن السؤال الحقيقي الذي يفرض نفسه ليس هل ستقوم أم لا حكومة وحدة وطنية، بل أن السؤال هو لماذا يستمر نتانياهوف في تمهيد الأرض بحماس لتشكيلها؟

إن الإجابة على ذلك بسيطة: لقد وصل نتانياهوف إلى النقطة التي فيها ليس له أي معرفة بماذا يفعل. لقد إنتهت عنده الكلمات، أفلس، وإنتهت عنده أيضا الأغلبية في الحكومة فيما يتعلق بالخطوات المتوقعة أن يقوم بها حتى نهاية العام. وعلى الرغم من أنه لا يعتمد حقا على بيريز، فإنه يعتمد على ليفي بشكل أقل، وكذلك على موردخاي، والذي على استعداد للتضحية به على مذبح حكومة الوحدة الوطنية، وعلى باقي شركائه. إن نتانياهوف الذي يرغب أن يكون حاكما لا يوجد سواه يكشف لنا الجزء القبيح من الفطرسية: وهو العزلة في أوساط الصفوة.

وقبل اسبوعين سألت بيبي في هذا العمود: هل يببى يعلم ماذا يريد - واليوم السؤال هو ماذا يستطيع بيبي أن يفعل؟

لقد إتضح أنه يستطيع أن يعترف بعرفات كشريك حوار. إتضح أنه يستطيع أن يخلي الخليل. إتضح أنه يستطيع أن يستحوذ على قلب محدثيه جزءا من الوقت. وإتضح أنه يستطيع أن يبدو في أعين الجمهور كالشخصية التي لا تخضع للضغوط، وأنه يعرف كيف لا يكون أقل من عرفات في الإنفعالات. ولكن إتضح أيضا لببى نفسه أنه لا يوجد من يسير معه في القرارات الكبيرة في الحقيقة.

ومن الولد المبهز السياسي الذي وصل إلى القمة وحصل في بداية طريقه على رصيد دولي عظيم، لم يتبق الكثير. لقد ذهب الولد وكذلك الإبهار، وهو الآن يقف أمام الواقع الذي أعادنا سنوات إلى الوراء: تبلور من جديد لجهة عربية عدائية، أوروبا التي تقوم ضدنا، أزمة أخذة في العمق مع السلطة الأمريكية، بؤادر إنتفاضة وإستئناف للإرهاب، وإشارات تحذير لوقف الإستثمارات وتخفيض السياحة. وهو، مع زبالتة بالكلمات (وبالذات بالإنجليزية) يقف لاحول له ولا قوة عديم الشخصية أمام التدهور. والدبابات موضوعة أمام مدن الضفة، ولكنه يسرع في الاعتذار عن القول الممل لموردخاي، بأننا نستطيع أن نحمل الخليل.

إن نتانياهوف، والذي لم يكن عنده أغلبية في الحكومة لإدارة المرحلة الأولى كما ينبغي ويخشى ألا يكون له أغلبية للمرحلة الثانية الكبيرة، ورط نفسه بتطوعه بإسراع المباحثات حول

التسوية النهائية مع الفلسطينيين. وبهذا إنحرف إلى وضع امتنع عنه رؤساء حكومة كبار وعظام قبله. فإن دافيد بن جوريون وأشكول، كل واحد في فترته، سئلوا بواسطة الرؤساء ديجول وجونسون سؤالا متشابها: أية إسرائيل تريدون؟ فأختفى كلاهما وراء الشعار الغامض «إسرائيل أمنة». وبيجين الذي ترعرع من سن ١٢ عاما على حلم إسرائيل ذات صفتي نهر الأردن، لم يحقق الحلم عندما وصل إلى الحكم ولم يضم المناطق.

لقد إنتهى عهد التضليل والمؤثرات الصوتية. إن نتانياهوف سيكون رئيس الحكومة الأول الذي سيضطر لتحديد الحدود النهائية لإسرائيل - وخلال ستة أشهر، ليس أقل. وهو في مأزق. فأیضا شمشون الجبار كان سيرتعد خوفا في موقفه.

إن الخطوات والتنازلات التي ستطلب منه هذا العام سوف تكون في اتجاه عكسي لكل ما وعظ به ووعد به في الإنتخابات وفي أشهر حكمه. ومن هنا إذا كان نتانياهوف يفكر بجدية في حكومة وحدة، وليس بغرض تحييد حزب العمل كمعارض وليس بغرض إستخدامها كسياط ضد شركائه، فإننا هنا بصدد إنقلاب أيديولوجي، بتغيير حاد نحو الوسط والذي يتبلور في رأسى. فإذا ماتم تشكيل حكومة وحدة، ويعمل فيها بيريز كوزير للخارجية أو وزير للدفاع، وتكون هناك خطوط أساسية مشتركة مبنية أساسا على التنازل عن معظم المناطق المحتلة، فإن ذلك سيكون بمثابة إعتراف من نتانياهوف بأن الطريق الذي سار فيه قد إستنفد نفسه، وأنه في حاجة إلى طريق آخر جديد وإلى غالبية أخرى.

وإذا كان الحديث هنا ليس عن تغيير تكتيكي، بل عن تبني خط سياسي جديد والذي يتعارض مع رغبة قسم كبير من الناخبين الذين رفعوه للسلطة فإن فكرة حكومة وحدة وطنية تبعث برائحة من الغش والتضليل. فلم ينتخبوا نتانياهوف لكي يتبنى سياسة بيريز، بيلين وساريد. وسوف يعتبر هذا خلل خطير في المسيرة الديمقراطية إذا ما أصبح نتانياهوف على رأس حكومة بها عدد الخارجين والهاربين عن الخط أكثر من الأعمدة الرئيسية.

إن رئيس الحكومة الذي يعترف بفشل سياسته ويعتقد أنه فقد الأساس السياسي له لا يجب أن يعقد الصفقات مع المعارضة، بل يستقيل ويطلب من جديد بثقة الناخب.

نيتانياهو، حتى هنا - كفى

بالتورط في عدم الإستقامة، وذلك من خلال التنصل من عمل الحكومة كهيئة تنفيذ جماعية. لقد وضع في أيدي وزراء متدينين متعصبين أمانة الموضوعات والشئون الاجتماعية الحيوية للأمور الداخلية، التعليم، العمل، الكسب والاسكان. بل إنه حتى كان مستعداً لأن يضع في أيدي رجل دين متعصب قومياً (يعقوب نيئمان) وزارة العدل، حتى إتضح أن الرجل متورط في عمل جنائي. ولكن الخيبة والنحس تصل إلى ذروتها بوصول حكم نيتانياهو إلى قضية محاولته لتعيين المحامي روني بارعون مستشاراً قضائياً للحكومة. فمنذ قيام دولة إسرائيل لم يعمل رئيس حكومة منكود الطالع مثل بنيامين نيتانياهو والذي تسبب في الكثير جداً من الأخطاء في فترة قصيرة للغاية.

إن الجمهور والكنيست يجب عليهم بشكل ما العمل على الإلغاء الفوري لقانون الانتخاب المباشر لرئاسة الحكومة وللدعوة لانتخابات جديدة يتم إجراؤها فوراً بعد عيد الغفران (يوم كيפור) ومن أجل هذا الهدف فقط لتغيير قانون الانتخاب المباشر وإرساء حكم انتقالى يقوم بالتنظيم لانتخابات جديدة خلال ستة أشهر.. من المسموح تشكيل حكومة وحدة وطنية مؤقتة. إن هذا هو التحدي العاجل جداً الذي يواجهنا من أجل إنقاذنا من الوضع الذي خلقه بنيامين نيتانياهو في إسرائيل.

إن كل الدلائل تشير إلى أن تقييم قضية بارعون - درعى - ليبرمان - تساحي هانجفي يجب أن يؤدي إلى نهاية حكم بنيامين نيتانياهو، وذلك بواسطة إجراء انتخابات جديدة وبسرعة على قدر الامكان.

لقد فشل نيتانياهو حتى الآن، كزعيم في معظم التحديات السياسية المطلوبة من أجل تقدم دولة إسرائيل نحو مستقبل أفضل - فهو لا يعرف كيف يتعامل مع العالم العربي ومع التحدي الفلسطيني وذلك في تعامله مع جيراننا وكأنهم قطع من الأغنام والمبقر الموجودين بحوزته. إنه يبني بجهد زائد أسوار الكراهية حولنا، ليس فقط للعالم العربي، بل للعالم أجمع. لقد أوقف تماماً مسيرة السلام، وذلك بزعم ذي بعد واحد هو أن العلاقات المتبادلة بين العرب وإسرائيل يجب أن تبنى على موضوع واحد فقط: الحرب ضد الإرهاب والانتفاضة، وهي الحرب التي لا يظهر فيها أي نجاح زائد. إنه يتجول في أنحاء العالم وكذلك في بلدنا مثل الديك المنتفخ والذي يعمل ليس كرئيس لحكومة إسرائيل، ولكن كمن يزهو بنسبه بالضجيج لأفكاره السابقة.

إلى هنا كفى في العلاقات الخارجية. وماذا عن إنجازاته في العلاقات الداخلية؟ لقد أحاط نفسه ببلاط صغير من المستشارين البيزنطيين ذوي كفاءة من الدرجة الرابعة، والذين نجح جزء منهم

الخط الساخن

الهيئة. وهذا النموذج قد ظهر منذ زمن طويل حول نشاط أورى أفنيري أثناء إصدار مجلة هاعولام هازيه ولكن في الثمانينات التي شهدت زيادة قوة الهيئة القضائية بدأت وسائل الإعلام تزدهر وتكشر عن أنيابها - وقد أصبح هذا الوضع راسخاً. ومن الأمثلة البارزة في هذا الصدد قضية الاتوبيس خط ٣٠٠ والتي تولدت نتيجة الكشف عنها في وسائل الإعلام وانتهت بإبهار الزعامة في جهاز الشين بيت.

هذا وقد بدأت قضية درعى من خلال التحقيقات الصحفية ووصلت بعد عدة سنوات إلى المحكمة وظهرت قضايا أخرى هامشية

إن قضية المستشار القانوني للحكومة تبدو وكأن الخط الساخن للديمقراطية سوف يصل إلى ذروته فيها وهو الأمر الذي لا مثيل له في العالم الغربي.. إنه الخط الذي بين جهاز الإعلام والجهاز القضائي. والشئ الذي يميز هذا الخط هو ذلك الشئ المتكرر.. أي أن وسائل الإعلام تكشف ولكن الجهاز السياسي يحاول التقييم وأما الجهاز القضائي فإنه يعمل بصورة مستقلة نسبياً ويوجه ضرباته إلى الجهاز السياسي. وفيما يتصل بالشرطة التي تنتمي رسمياً إلى السلطة التنفيذية فإنها تعمل من خلال هذا الخط كجزء من الهيئة القضائية وتؤيد أفعال وموقف هذه

واستمرت على نفس الخط والأن جاءت قضية المستشار القانوني للحكومة. وكانت بدايتها في وسائل الإعلام وأما المرحلة القادمة وبعد قرار المستشار القانوني فسوف تكون إما في المحاكم أو المحكمة العليا. وهذا النموذج يختلف عن النموذج الكلاسيكي للديمقراطيات الغربية والتي تتسم بالتوازن بين الهيئات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية هذا في الوقت الذي لا تتمتع فيه وسائل الإعلام بأي وضع رسمي. ولكن هناك عنصرين أساسيين في الديمقراطية الإسرائيلية بوضعها الحالي لا يساعدان هذا النموذج الكلاسيكي على العمل كما يجب على الرغم من أنه يبدو نموذجياً.

أ - أن الهيئة التنفيذية لم تنضج بعد وهي لا تعمل حسب المعايير المطلوبة. ومن المعروف أن أي هيئة حكومة يشوبها شيء من الفساد وأكبر دليل على ذلك ما يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا. ولكن الفارق يكمن في أن الجهاز السياسي في هذه الدول قد إكتسب بمرور الوقت أساليب عمل معينة وأصبحت تحكمه قواعد لعب وقواعد. وفي مقابل ذلك فإن الدول الديمقراطية الجديدة لنول الكومنولث الجديد أو الدول الأقدم في جنوب أمريكا والهند فإنها تعتبر فاسدة وضعيفة. ولكن الديمقراطية الإسرائيلية توجد بين القطبين. وقواعد اللعب التي يبدو أنها تحكمها قد تلاشت خاصة في السنوات الأخيرة.

ب - فشل الكنيست الذي يعتبر بمثابة هيئة تشريعية فشلاً ذريعاً في رسم طريق الحكومة في مجال المعايير الجماهيرية والإشراف عليها. وبدلاً من أن يكون الكنيست جهة مستقلة على غرار مجلس النواب ومجلس الشيوخ في الولايات المتحدة الأمريكية فإنه يعتبر مرآة للحكومة ويعمل وفقاً للمعايير نفسها ومع نفس الأشخاص. وهذا النظام الإسرائيلي توجد فيه معارضة ولكن هذه المعارضة لا تحقق دائماً إلا الأقلية هذا بالإضافة إلى أنها منقسمة وفي بعض الأحيان

تتورط أيضاً في عمليات الفساد. فعلى سبيل المثال لم يحم أعضاء حزب العمل أو الليكود في الكنيست الأخير ضد ما فعله درعي حيث أن المصالح الشخصية لأعضاء الكنيست قد تغلبت على واجبهم التشريعي.

إن إزدهار قوة الهيئة القضائية في إسرائيل يعتبر بمثابة ظاهرة رائعة ولها أسباب مختلفة ولكنها تستمد قوتها من الفراغ الذي نشأ عن ضعف الهيئة التنفيذية والهيئة التشريعية. وازدهار قوة وسائل الإعلام قد جاء من مصدر مختلف تماماً - حيث أظهرت الصحف قوتها في الثمانينات بعد عشرات السنين من الارتباك والشعور بالحزن نتيجة الشعور بالاهانة في مواجهة السلطة وقد ساعدتها الأجهزة الضعيفة على أن توفر لها مساحة كبيرة من العمل.

وقد فعلت وسائل الإعلام فعلتها (ولكن ليس على أساس سلسلة من التحقيقات العميقة ومن خلال اتباع الوسائل المتبعة ولكن على أساس التسريب الواسع النطاق لصحفية معينة في صحيفة معينة) والخط الساخن بين وسائل الإعلام وبين القضاء قد عمل وأتى بثماره. وسوف تعمل الهيئة القضائية من الآن فصاعداً بذراعين وهما المحاكم في حالة تقديم لوائح اتهام والمحاكمة العليا للعدل في حالة عدم تقديم لوائح اتهام. وسوف يواجه الكنيست الآن اختباراً صعباً وهاماً.. فهل سوف يستمر الإنتلاف في البحث عن المصالح الشخصية السياسية الفورية ويستمر في الصراع المتوقع مع المعارضة أم أنها سوف تنجح في العمل كجهة مسئولة عن سلطة القانون بمفهومه الجوهري وتقوض السلطة التنفيذية ألا وهي الحكومة - إلى أن تجري إنتخابات جديدة.

الوحدة ليست سلام

معاريف ١٩٩٧/٤/٢٧

يحيى عام فيتس

على ما يبدو أن تقارير الشرطة والنيابة العامة في قضية تعيين روني بارعون، قد أبعدت مسألة تشكيل حكومة وحدة من جدول الأعمال. وقد أوضح شيمون بيريز في وقت لاحق، أن مهمة رئيس المعارضة هي محاولة إسقاط الحكومة وليس الانضمام إليها كشريك في تصنيف متدنٍ. ومع ذلك بقي مطروحاً على جدول الأعمال العام التساؤل الأساسي: هل هناك صلة بين السلام وبين قيام «وحدة وطنية»؟ ففي خلال ثلاثين عاماً، منذ ١٩٦٧، إكتسبت إسرائيل خبرة غنية للغاية سواء في حكومات الوحدة أو في مفاوضات السلام. وهذه الخبرة المكتسبة تمنحنا منظوراً يمكن بواسطته بحث إذا كان

هناك بالفعل صلة بين العنصرين، أو ربما الأمر مجرد تكهنات وتنجيم.

لقد قامت حكومة الوحدة الأولى عام ١٩٦٧. حيث تم إقالة ليفي أشكول بمهانة وإجحاف من منصب وزير الدفاع، وجاء بدلاً منه موشيه ديان كما إنضم إلى الحكومة قادة كتلة حيروت مناحم بيجين ويوسف سفير. ومن الصعب معرفة ما كان يحدث بالضبط آنذاك، ولكن حكومة أشكول الأصلية كانت أكثر اعتدالاً من حكومة الوحدة، التي أوقعتها تهديدات وزراء حيروت بالفيتو في مأزق. وفي أواخر ١٩٦٨ إنحلت الحكومة تقريباً لأن أشكول

تجراً في مقابلة مع نيوزويك، وتحدث عن سلام مقابل أراض ولم تنته الأزمة إلا بخطبة ألقاها موشيه ديان في جلسة مشتركة للجنة حيرت والأحرار المركزية.

وفي نهاية المطاف انفرط عقد حكومة الوحدة في صيف ١٩٧٠ بعد تبني خطة وزير الخارجية الأمريكي ويليام روجرز التي أنهت حرب الاستنزاف، وقد تحدث أحد بنود الخطة عن قبول قرار الأمم المتحدة ٢٤٢، والذي طرح السلام مقابل الانسحاب من أراضى محتلة، وكان ذلك أكثر مما ينبغي بالنسبة لمناحم بيجين الذي أجبر حزبه على الانسحاب من الحكومة.

وأثناء حرب يوم الغفران لم تكن هناك حكومة وحدة، والمدعش أن الحكومة الانتقالية المدحورة برئاسة جولدا مائير وقعت على إتفاقيتي فصل القوات: مع مصر (في يناير ١٩٧٤). وقام قادة الليكود الشركاء في حكومة الوحدة بالاضراب عن الطعام أمام منزل رئيس الحكومة في شارع بن ميمون في القدس. كذلك تم توقيع اتفاق الفصل بين القوات مع مصر في خريف ١٩٧٥ في ظل حكومة إنقاذ برئاسة إسحاق رابين. وعندئذ أيضاً ثار زعماء الليكود ثورة عارمة. اعترضوا على الاتفاق الذي حسب اعتقادهم سيؤدي إلى تبديد الأمن.

وقد تم توقيع إتفاقية السلام مع مصر كذلك في ظل حكومة أزمة، برئاسة مناخم بيجين، وأيد المعراخ في غالبية الإتفاقية دون أن يؤيد الحكومة ولكن من يعلم ما الذي كان سيحدث للإتفاقية لو كان إيجال ألون الذي امتنع عن تأييد إتفاقات كامب ديفيد، وزيرا كبيرا في هذه الحكومة.

ولنتساءل ماذا كانت اسهامات حكومات الوحدة التي تولت في الأعوام من ١٩٨٤: ١٩٩٠ لدفع مسيرة السلام؟ في عام ١٩٨٧ نسب رئيس الحكومة إسحاق شامير «إتفاقات لندن» التي وقع عليها وزير الخارجية شيمون بيريز مع الملك حسين. وفي ١٩٩٠ سقطت الحكومة لأن الليكود رفض الرد بإيجابية على الاسئلة التي قدمها وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر للحكومة، وبذلك تبدد الأمل في بدء مسيرة سياسية. وبصفة عامة، فإن ما خرجنا به من خمس سنوات ونصف حكومات وحدة لا يساوي شيئاً حتى فترة ١٩٨٤: ١٩٨٨ والتي كانت فيها المعراخ شريكا كاملاً. فإن

الخطوة السياسية الوحيدة التي قررتها هذه الحكومة هي الانسحاب من لبنان، وهي الخطوة التي عارضها معظم وزراء الليكود. وفي أثناء الإنتفاضة كان الخلاف حول مسألة هل حل المشكلة عسكرياً أم سياسياً هو ما أدى إلى إنعدام القدرة على سياسة واضحة ومتفق عليها توقف العنف أو على الأقل تقلله.

وكانت الخطوة السياسية التالية قد إتخذتها حكومة أزمة أيضاً، وهذه المرة برئاسة إسحاق شامير. فقد أجبرت على الذهاب إلى مؤتمر مدريد، الأمر الذي أدى إلى حل الحكومة وتقديم موعد الانتخابات بسبب إستقالة وزراء هاتحيا، موليدت، وتسوميت.

وبالطبع فإن الخطوة التاريخية والحاسمة والتي لا يمكن بأي حال المبالغة في أهميتها إتخذتها حكومة إستندت إلى أغلبية برلمانية ضئيلة. فهل من الممكن أن نتخيل أن حكومة بمشاركة الليكود أو تسوميت أو المبدال كانت ستصل إلى اعتراف متبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير، وإلى إقامة سلطة فلسطينية؟ ربما من المخجل أن ننسى ذلك، ولكن علينا ألا ننسى أنه في ١٩٩٢ أقر أحد البنود أمراً بمنع الإرهاب، وبأن كل من يلتقي مع شخصية من منظمة التحرير علناً يعتبر خارجاً على القانون ويجب تقديمه للمحاكمة.

ونتيجة ذلك واضحة جلية: أن حكومة وحدة وطنية إذا ما قامت والعياذ بالله، رغم كل ذلك، فإنها ربما تسهم مساهمة مؤثرة في «سلام بنيامين المتهاوى» بل وحتى في «سلام شيمون المتهاك» ولكن فيما يتعلق بدفع سلام إسرائيل كنولة، فإن مثل هذه الحكومة ستسبب ضرراً يصل إلى حد النسف التام، وبخلاف ذلك فهناك سؤال مطروح فيما يتعلق بشيمون بيريز.

إذ أنه على مدى الشهور الماضية التي سعى فيها سعيًا بلا كلل من أجل تشكيل حكومة وحدة، هل لم يفكر كيف سيختم الفصل الأخير لينهى حياته العامة الطويلة، الشيقة، والرائعة المتشعبة. هل يرغب في أن يذكر كتلميذ لديفيد بن جوريون الذي واصل طريق إسحاق رابين. أو أنه ربما يرغب أن يحفر في ذاكرتنا أنه مثل داني نفييه أحد الاغنياء الذين يعيشون في البلاط الحاكم لبنيامين نتانيا هو؟ أضف إلى ذلك فإن شيمون بيريز الرجل الأديب يعلم جيداً معاني الكلمات التي كتبتها راحيل في قصيدة (يوم البشري) والتي تتفق مع واقع هذه الأيام بالذات.

الإثارة الطائفية في قضية درعى

هانسوفيه

١٩٩٧/٤/٢٥

وعلى هذا النحو عرض قادة شاس الموضوع في لقائهم برئيس الدولة عيزرا فايتسمان. كما عبرت عن ذلك أطراف أخرى معروفة بصداقتها لدرعى.

وإذا لم تتوقف هذه الحملة، فإننا نتوقع أن تتجدد المواجهات على الخلفية الطائفية. ومن شأن هذه المواجهات أن تعيدنا إلى الوراء.

بدأت حركة شاس حملة عامة، رداً على قرار المستشار القانوني للحكومة الذي أوصى بمحاكمة عضو الكنيست أرييه درعى بسبب تورطه في قضية تعيين المحامي بارعون في منصب المستشار القانوني للحكومة وفي مظاهرة شارك فيها الآلاف زعم درعى، أن القرار تأثر، من بين ما تأثر به، بدوافع طائفية معادية للدين.

إلى أيام مظاهرات وادي صليب في حيفا وما شابه. حتى إذا كان هناك من لا يتفق مع توصية المستشار القانوني يجب ألا يحول قضية درعى إلى مسألة اضطهاد طائفى.

لقد إنقضت العهود التى كنا نشهد فيها مساجلات طائفية والآن لا يمكن أن نشير إلى إجحاف أو ظلم على خلفية طائفية، بل بالعكس، يبرز بوضوح اندماج أبناء الطوائف الشرقية فى جميع أوجه الحياة العامة والرسمية فى دولة إسرائيل. فأبناء الطوائف الشرقية يشغلون مكانا محترما فى الحكومة، كما يحتلون أماكن بارزة فى الكنيسة وفى لجانه الفرعية. ليس هذا فحسب. فإن غالبية سلطات المحليات ورؤساء المدن، من أصول الطائفة الشرقية. بل أن الواقع يؤكد أنهم أيضا موجودون فى القيادة العليا للجيش والشرطة فى إسرائيل. لذا ليس هناك ما يبرر طرح توصية المستشار القانوني بمحاكمة أرييه درعى باعتبارها قد تأثرت بإعتبارات تستهدف ضرب الطائفة الشرقية أو الإضرار بها.

والحديث فى الأمور بهذه الروح يؤدى إلى مخاطر كبيرة للشعب الإسرائيلى ودولته فى أن واحد. إن من لا يتفق مع توصية المستشار القانوني من حقه أن يرد بصورة موضوعية. ولكن ليس من حقه

مطلقا أن يخرج «مارد الطائفية» من القمقم معتقدا أنه يفعل الصواب، ولكي يحظى بتأييد أوسع من المجتمع. وهذه النظرة ليس معيبة فحسب، بل أنها تحمل بين طياتها أخطارا جسيمة، ليس بالنسبة لأبناء الطائفة الاشكنازية فحسب، بل إن أبناء الطوائف الشرقية لن ينجون منها أيضا.

إننا ندعو زعماء حركة شاس للإمتناع ما أمكن عن تحويل قضية درعى إلى شجار طائفى، بينما الأمر فى حقيقته لا يعدو أن يكون موضوعا جنائيا يتعلق بشخص مشتبه فيه.

وسيحسن أرييه درعى فعلا لو تأسس دفاعه على مبررات حقيقية أكثر من إعتماده على الادعاء الملتوى الذى لن يكون إلا محاولة جديدة لظلم أبناء الطوائف الشرقية.

إن قرارات المستشار القانوني ليست نهاية المطاف. فالمحكمة وحدها هى التى يحق لها أن تقرر، هل درعى برىء أم مُدان. ونتمنى أن ينجح رئيس شاس فى اثبات براءته أمام منصة القضاء إذا ماتم تقديم عريضة اتهام ضده فى قضية بارعون. وعلى السيد درعى أيضا أن يُبدي ثقته فى الجهاز القضائى بدولة إسرائيل.

بدأ المارد يتعب

هآرتس ٢٧/٤/١٩٩٧

افير ماجولان

هل مافعل بهم ذلك هو الاستفزاز الدرامى (والمحسوب جيدا) من جانب أرييه درعى الذى إتهم الجميع: النيابة العامة والشرطة والمستشار القانوني واليسار وبن جوريون والإعلام، بالعنصرية الطائفية؟ أم أن ربود الفعل المتطرفة والمتوقعة من جانب بعض الأجهزة - بدءاً من الرئيس الذى كرر مرة أخرى تصريحه الشهير (لقد خرج المارد الطائفى من القمقم)، وهو أحد اقواله الصاخبة والبغيضة جدا، وانتهاءً بجميع أجهزة الإعلام التى إنحرفت إنحرافا شديدا عن موضوع بارعون إلى قضية الطائفية.

أيا كان الأمر، مما لا شك فيه أن أرييه درعى، بفطنته وحاسته السياسية، قد سجل نجاحا آخر. فقد وضع يديه، فى المكان والتوقيت الدقيق، على جرح لم يندمل بعد، وأثار ضجة كبيرة. والجديد وال جذاب فى القضية التى أمامنا هو صراحة الذين علقوا على هذا الموضوع. لم يتهرب واحد منهم من موضوع الربط بين شريكته الخاصة وبين تعاطفه مع درعى أو قضية حزب شاس، مع جميع التحفظات السياسية النمطية.

يقول يهودا لنكرى (من حركة جيشر): «ذلك الأمر مرتبط بشخصية

انهم من اليسار ومن اليمين. أغلبهم لا يتفق مع أرييه درعى، ولا يحبون ما يفعله ولا ينجسون لأسلوب شاس. ولا واحد منهم يرتدى الطاقية الدينية. بعضهم يحمل حسابات سياسية طويلة الأجل. ومع هذا فقد وقفوا جميعا هذا الأسبوع - بشكل أو بآخر - خلف درعى، حيث إنتقدوا القرار الخاطئ للمستشار القانوني للحكومة، ويطرحون التساؤلات حول عدم مسؤولية التشدد فى توجيه الاتهامات، ويطالبون بتشكيل لجنة تحقيق. من بين هؤلاء نسيم زفيلي ودافيد ليفى وعامير بيرتس وسيلفن شالود وشلومون بن عامى ويهودا لنكرى.

حتى مكسيم ليفى قال هذا الأسبوع أنه سيبذل جهودا فى الكنيسة حتى لا يرفع الحصانة البرلمانية عن أرييه درعى، ومن المعتقد أنه سينجح فى ذلك. كذلك وزير الدفاع - إسحاق مورديخاي - وهو الشهير بتصريحاته المحسوبة، خرج هذه المرة عن عادته، وقال بتأني شديد وحذر كبير (يجب إعادة النظر فى القرار).

الشيء الوحيد المشترك بين كل هؤلاء هو اصلهم الطائفى. كلهم شرقيون. فجأة وبدون أى تنسيق وجدوا انفسهم يقولون كلام شبه متطابق، وليس لدى أغلبهم تفسيراً فعليا لذلك.

أرييه درعى. نحن جديعا، أبناء الطائفة الشرقية، شهدنا البزوغ المتألق لهذا الشاب اللامع. وكرئيس سابق لمجلس شلومى يمكن أن أشهد بنفسى أنه يعتبر من أهم وزراء الداخلية الذين تركوا بصمة لا تمحى على النظام السلطوى. وهو يثير تقارباً وتعاطفاً قويا. كل من يعرفه يحبه. وعلى النطاق الشرقى، فإن نجاحه يعتبر نموذجاً يحتذى به.

وكم أنا أسف على مشاكله القضائية. أتمنى أن تبدأ محاكمته علنا حتى يثبت أنه لم يعمل من أجل مصلحة شخصية. عندما يحدث ذلك، فأننى سأشعر براحة اكيدة. إن جميع توابع هذه القضية، التى تبدو متشعبة ومعقدة، يضيف المزيد لسجل أرييه درعى. فالجماهير لم تعد تتذكر ما هو اصل القضية.

وتحدث لنكرى عن قضية بار عون بحذر وقال: «أننى أثق تماما فى القضاء الإسرائيلى، وأنا اتفق مع قولهم بأن دوافعهم لتقديم عريضة اتهام ضده ليست دوافع دينية أو طائفية. مع ذلك عندما تكتمل جوانب القضية، يتولد انطباع مؤسف بعزلة أرييه درعى مقابل تقليل غريب من حجم ما ارتكبه الآخرون».

وقد وجد لنكرى صعوبة كبيرة فى الاجابة على السؤال - هل يحق لشخص متهم فى قضايا جنائية أن يسحب خلفه حركة باكملها إلى صراع قضائى وجماهيرى. قال: «لا أعلم كيف كنت سأرد لو كنت مكانه. من الممكن أن افترض أن زعيماً قد تربى فى حركة طائفية يمكن أن يجرف معه كل القضايا الطائفية من أجل مصالح طائفته. عندما يتركز الموضوع على الشخص ذاته، ومن أجل تبرئته لذاته - فأننى اسجل تحفظى على ذلك».

أما البروفيسور، شلوموبن عامى، الذى يدعو منذ عدة سنوات لما يطلق عليه جراحة لتغيير النوع فى اليسار، والذى سيغير فى النهاية النظرة المتعالية والناكرة من اليسار - وعلى رأسه حزب العمل - للشرقيين والطبقات الفقيرة - لم يفاجئ للحظة بالضجة التى حدثت فى أعقاب صدور هذا التقرير.

منذ وقت طويل وبين عامى يتكلم عن ظاهرة (الشعب ضد الدولة) و(القدس ضد تل أبيب)، والتى اتضحت مظاهرها فى الانتخابات الأخيرة. وهو يرى أن الانطلاقة لم تبدأ هذا الأسبوع، وإنما فى عام ١٩٨٤ عندما ظهر حزب شاس لأول مرة على الخريطة السياسية. وهو يعتقد أن ما يحدث الآن يحمل كل العلامات الدالة على أن هناك معركة انتخابية تقترب وربما لا يحدث ذلك، ولكن شاس تتصرف وكأنها على استعداد لهذه المعركة وكأنها تستحق ذلك.

وقد حصل رأى بن عامى على دعم كبير بعدما حذر الحاخام دافيد يوسف، ابن الحاخام عوفديا يوسف، بل ربما هدد، بأن شاس قد تعمل على حل الكنيست وإجراء انتخابات (إذا لم تجد امامها خياراً آخر) وقد جاء دعم آخر بعدما علم أن ارثر فينلكنشتاين كان وراء الخطاب الهجومى الذى القاه رئيس

الوزراء نتانيا هو على الامة عبر قناتى التليفزيون بعد إذاعة تقرير المستشار القانونى للحكومة. وحتى لو لم تحدث معركة انتخابية قريباً، فإن جميع المؤسسات السياسية تتأهب لها. كل يبحث عن حجم فرص النجاح المتاحة له وفقاً لنتائج إستطلاعات الرأى، وكلهم يقومون بإستبدال الاجهزة الحزبية، وكلهم يدرسون إعادة تنظيم الصفوف. يقول بن عامى أن حركة شاس تشعر اليوم أنه يتعين عليها أن تخوض الانتخابات. فقد قال أحد كبار المسؤولين بالحركة (أنه من الضرورى - وهذا ما سوف يحدث - أن يؤدى الضغط الذى يمارسه اعضاء الكنيست إلى إخراج أرييه درعى من هذه القضية وأننا سوف نحصل على أربعة أو خمسة مقاعد أخرى).

ويشكك بن عامى فى إمكانية إزدهار حركة شاس على المدى الطويل. ويقول (هناك مجال إجتماعى محدود لمثل هذا الخيار. ولكن مما لا شك فيه أنهم طالما يعملون فى فراغ، وطالما أنه ليس لديهم بديل، فلن يتوقفوا).

وفى رأيه أن شاس تقوم بتشويه القضية الطائفية وتوجهها إلى الإتجاه غير الصحيح. ويضيف بقوله (أن شاس تحولها من قضية ذات حل عقلانى إلى صراع دينى علمانى. ودليلى الوحيد فى مواجهة هؤلاء هو أننى من مواليد المغرب ولا اقبل أن تكون نظرة شاس هى ما يسمونه بيهود الشرق أو اليهود السفارديم. لقد قام اليهود السفارديم بصنع ذلك المزيج الرائع والساحر، مابين التقاليد والحب الكبير للثقافة الغربية).

كذلك يعتقد لنكرى أن درعى لم يعبر فى خطابه عن الحساسية الدينية ليهود المغرب. ولا يخشى بن عامى من حدوث تدهور آخر فى أعقاب الإستفزاز الأخير، ويضيف بن عامى قائلاً (كل من يتعاطف مع الصراع الحالى الذى يخوضه درعى، فى إطار الاحساس بوجود عيوب فى القضية وفى العدالة وفى قرار المستشار القانونى للحكومة، يجب عليه أن يعيد النظر فى موقفه). وفى نظره، ليست هناك ضرورة للجوء إلى المحكمة العليا وأن ذلك لا يدل إلا على ضعف الديمقراطية. أننى أطالب بلجنة تحقيق تزيل وصمة الاتهام الجنائى عن هذا الموضوع. إنه لا يخشى الاحتجاج، ولكن بنفس القدر، يجب ألا يجتاز هذا الاحتجاج الحدود الديمقراطية. أننى أرفض بالطبع أن أرى فى هذا الاحتجاج، احتجاجاً اجتماعياً باسم الطوائف الشرقية. اما الخلاص من ذلك فإنه موجود فى موقع آخر - فى التعليم والتعليم العالى والمزيج الجيد بين التقاليد وبين الحداثة.

فى البداية وجد بن عامى صعوبة فى الإجابة على السؤال - كيف يحدث أن كل من يتعاطف مع الصراع الحالى الذى يخوض أرييه درعى، هو شرقى بالذات. وهو يتساءل هنا (هل كلهم شرقيون؟ ليس لدى تفسير لهذا).

ومع ذلك، فى مرحلة أخرى من الحديث، وهو يتكلم للمرة الألف عن تنكر حزب العمل للشرقيين، وإن بدأت تظهر فيه بوادر التفهم. يقول بن عامى وهو يتحسس الكلمات بحذر (هناك فى اليسار عامة قدر

من السعادة البالغة، بل وإغلاق للأبواب في وجه من فشلوا. منذ عدة شهور قلت في مؤتمر للحزب، ما أقوله منذ وقت طويل - لدرجة أن هذا الكلام يبدو بغيضا جدا - وأن السقف سوف يسقط على الجميع). وقد وقف أعضاء المؤتمر على اقدامهم وقتا طويلا وهم يصفقون لبن عامي لأنه تكلم عن الدفء الأسرى والاحساس بالانتماء الذي يبثه الليكود، وعن البرودة التي تهب من حزب العمل تلك البرودة التي نبذت شخصيات مثل شتريت وكساب إلى الليكود، وهي نفس البرودة التي طردت وأبعدت بعد سنوات - مرتين على الأقل - إسحاق مورديخاي، الذي لم يجد (العسكريون) الاشكناز في حزب العمل أنه يستحق أي منصب أو دور رسمي. وكم من المدهش الآن، وهو وزير الدفاع، أنهم أصبحوا ينظرون اليه ويقولون أنه هو الأمل العاقل والمسئول في هذه الحكومة. ويتفق لنكري مع بن عامي أنه طالما لن يجتاز اليسار تغييرات جذرية تماما، لن تتوافر امامه فرصة العودة إلى الحكم. ويقول: (حتى لو قامت حكومة لحزب العمل في عام ٢٠٠٠، لأي سبب كان، فإنه لم يهيئ نفسه بعد لتعيين وزيرا للخارجية ووزيرا للدفاع من غير الاشكناز). ويتفق لنكري مع بن عامي أيضا بأن الحلول تكمن في المجال الاجتماعي - الاقتصادي، ويعمل معه من أجل إصدار تشريع وتعديل في مجال التعليم. وقال أن المرحلة الأولى لحل مشكلة الاحساس بالظلم لدى الشرقيين هي مواجهة حقيقة وجود شعور بالظلم وأنه يستند على أسس منها أن أغلب الفقراء ينتمون إلى الشرقيين، وأنه لا توجد مساواة في الفرص في إسرائيل. يؤكد البحث الأخير الذي قام به مركز الأبحاث السياسية - الاجتماعية في إسرائيل (فبراير ١٩٩٧)، والذي درس تخصيص موارد للخدمات الاجتماعية في عام ١٩٩٦، أنه لا توجد مساواة في توزيع الموارد، وأنه من الصعب أن ندرس عدم المساواة هذه لعدة اسباب. أحدها حقيقة أن تفاصيل كثيرة يتم حذفها من الاحصائيات: الناس الذين لا يشترون أدوية في مستشفيات صنوق المرضى، والعجائز الذين لا يتم الكشف عليهم. والرضيع البنوي الذي مات بسبب ظروف التمريض السيئة، أما الجنين الذي ولد في رامات افيف ووزنه كيلو جراما واحدا فقد تلقى علاجاً متقدماً. وتلك الفجوة بين الشرقيين والأوروبيين في الجامعة، والتي تقول كل الحسابات انها سوف تختفي خلال ٩٤ عاما. ولكن لنكري متفائل. يقول (هذا لا يمكن أن يحدث خلال جيل أو اثنين، ولكن يجب أن نتصرف بمعقولة وأن نعترف أنه قد بدأت في المجتمع الإسرائيلي عدة تغييرات بالغة الأهمية. لا يجب الاستهانة بالمجال السياسي. فقد طرأ عليه تقدم قوي، منها نسبة التمثيل في الحكومة وفي الكنيست. كذلك فإن العنصر البيولوجي يعجل بالتغيير. كذلك الزواج المختلط بين الطوائف المختلفة يعمل على تقليل فجوات الانتماء. أنها ظاهرة مشجعة وأيضا متوقعة من جانب ثان، من غير الممكن أن ننفي أننا نقوم على مجتمع أقلية، مثلما قال بن عامي. إنه مجتمع يستوعب الهجرة، في داخله فجوات اجتماعية وفجوات ثقافية وهوية. يجب مواجهة هذا الهيكل

المثقوب بثقة - كيف؟ يتمنى لنكري أن يرى هذا القمقم الوهمي الذي يمرح المارد الطائفي بداخله وهو يتحطم إلى شظايا. (إنني أرفض ما يسمى بالمارد الطائفي. انها مقولة عنصرية من أرداء الأوصاف. من الواضح ما هو المارد الذي يقصصونه. لقد حان الوقت حتى نرى هذا المارد خارج القمقم).

وما سيحدث في اعتقاد لنكري ليس بالخطير جدا مثلما يهدد المهتمون من الجانبين، وهو ما يحدث بالفعل هذه الأيام. كان بن جوريون هو أول من وضع شعار «بنون حيروت وحاكى» (احزاب الشرقيين) وبشكل أو بآخر تم ابعاد آخرين. في عام ١٩٧٧ حدث لأول مرة الارتباط بين جميع المرفوضين: الشرقيون والتقليديون والدينيون والمتزمتون دينيا. مازال هذا التحالف قائما، ولم يكن غريبا أنه قد التف حول نتانياهو، الذي يرون أنه أيضا من المرفوضين).

بسبب هذا التاريخ السياسي والاجتماعي يعتقد لنكري انه يجب دائما على الزعيم اليساري أن يثبت أنه يتمتع بالحساسية الاجتماعية. أما زعماء اليمين فهم معفيون مسبقا من هذه الضرورة. ولكنه واثق أن الاستقرار سوف يحل بعد هذا التراجع. حتى التطرف الديني لدى حركة شاس لا يخيفه، لأنه لا يؤدي إلى تطرف قومي وفي استطاعة هؤلاء أن يسهموا في عملية السلام. على كل حال (لو فشل نتانياهو في العملية السياسية، وإذا تسبب التطرف الديني في استياء الاصوات العامة مثلما أدت العلمانية الصارخة من جانب حركة ميرتس إلى الاشمئزاز سيحدث التغيير. لحسن حظنا أنه توجد في المجتمع الإسرائيلي منطقة وسط تفرض الطريق الذي تريده).

عشية الانتخابات الأخيرة سأل شيمون بيريز أرييه درعي ماذا أفعل مع هؤلاء المغاربة؟ - وهذا الأسبوع طُرح هذا السؤال مرة أخرى في مناسبات مختلفة. ماذا يريدون؟ - متى سيهدأون؟ والاجابة: هل عندما يصبح رئيس الوزراء من أبناء طائفتهم؟

في تعليق لإسحاق مورديخاي - والذي كان بمثابة محاولة تهدئة عاجلة ورسمية، حيث أنه الوحيد القادر على القيام بهذه المحاولة دون أن يبدو منافقا - دعا في حديث لصحيفة معاريف لوقف الفوضى والمزايدات. إلى جانب مقاله القصير ظهرت له صورة وهو يشارك في احتفالات طائفة السهرانا وينضم إلى الراقصين. ويتفق لنكري وبن عامي على أن مورديخاي يبدي موقفا مستقيما نادرا في القضية الطائفية، والتي لم يسن استخدامها أبدا. وهذه أيضا مسألة تدعو للتفاؤل في نظر لنكري، ويجد لنكري سببا للتفاؤل حتى في شكل الجبهة الموحدة، الاجبارية الخاصة بموضوع تشكيل لجنة تحقيق رسمية في قضية بارعون. ويقول: «لقد توافرت هنا فرصة نادرة لربط الصراع الخصوصي لحركة شاس بصراع الصفوة التي يحاول نتانياهو تحطيمها. وأفضل شيء يستطيع اليسار القيام به الآن هو أن يطرح جبهة موحدة في

اليسار الاجتماعي حيث يوجد احساس بوقوع اعتداء على العدالة. المطروح حاليا على الساحة ليس المصير الشخصي لأرييه درعى، ولكن ورطة نتائج التحقيق الذي قامت به النيابة العامة، والتي حولت روبين هود إلى جان دارك.

ويؤكدون في شاس انه قد انفتحت طاقة أمل صغيرة. لو وقف اليسار إلى جانبنا في هذا الصراع، فستكون هذه هي فرصته في أن يعدل من وضعه. أنها ليست قضية تهديد للجهاز القضائي. فيما عدا ذلك توجد هنا مشاعر من غير الممكن تجاهلها). ويوافق بن عامي على هذا الرأي.

ويتعلق تفاؤل لنكري وبين عامي حتى بالمستقبل البعيد للمجتمع الإسرائيلي. يقول بن عامي: «لا يوجد في المجتمعات الانسانية أوضاع تسمى (كله تمام). بل هناك محاولات من أجل التقدم والسعى الدائم لتقليل الاحباط وإيجاد المزيد من الانتماء والانضمام إلى جانب الدولة والتقاليد. واليوم هناك استمرارية شبه رجعية لمشاعر الظلم من جيل إلى جيل، ولكن عن طريق الاستثمار في التعليم يمكن القضاء على مثل هذا الاحساس».

في اللاوعي انتم ضد طائفتنا:

في إحدى الجلسات الأولية لحكومة إسرائيل الثالثة والتي عقدت في ٢٤ أكتوبر ١٩٥١، أراد رئيس الوزراء دافيد بن جوريون أن يعرف - من هو السفاردي.

وكانت الصيغة الدقيقة والكاملة لسؤاله هي: (هل كل من هو غير اشكنازي يعد سفاردياً؟). وقد ورد هذا السؤال في محاضر اجتماعات تلك الفترة والتي سمح أرشيف الدولة بالاطلاع عليها الآن. رد وزير الشؤون باخور شترتير على بن جوريون بأن هذا التعبير ينطبق على جميع الطوائف السفاردية (باستثناء اليمينيين). فقال بن جوريون متسائلاً: (والبابليون؟) - ويقصد بذلك يهود العراق - فقال له شترتير (أنهم يعاملون على أنهم سفارديم - أننى لا أتكلم الآن عن التقييم العلمى حول من هو السفاردي، ولكن هذا هو المعمول به. هكذا يفسرون هذا التعبير). وقد دارت هذه المناقشة اثناء جدل صاحب في الحكومة حول مسألة كم سيكون عدد أعضاء الوفد الذي سيشترك في المؤتمر السفاردي العالمى الذي كان سيجتمع في باريس. قام باخور شترتير - الذي رأى في نفسه متحدثاً باسم الطوائف السفاردية بتشكيل قائمة من خمسين شخصاً. وفي ظل مناخ التقشف والعجز في تلك الفترة (حيث أعلن وزير المخصصات والتموين دوف يوسف في إحدى الجلسات الحكومية بأن مخزون الدقيق في الدولة يكفى لمدة اسبوعين فقط)، رأى أغلب الوزراء أن حجم الوفد كبير جداً وسفر كل هذا العدد فيه اهدار للعملة الصعبة. كانت تكلفة السفر للفرد الواحد ٤٥٠ جنيهاً. إستماء شترتير من كلام زملائه الوزراء ورد عليهم في غضب. سألهم بصيغة شديدة (لماذا لم تفكروا في نفس الأمر عندما سافرت

فرقة موسيقية لأمريكا؟ - وكان يقصد الفرقة السيمفونية التي نالت إعجاباً شديداً.

سارع بن جوريون الذي توجس خيفة من الفتنة الطائفية بطلب عدم استخدام اسلوب التهديد، والتي تسمى اليوم (المارد الطائفي). قال بن جوريون إن الكارثة هي أن الفريقين على حق تماماً. كل الأطراف سيدعون أنهم مظلومون. نحن جميعاً الذين نجلس هنا - باستثناء الوزير شترتير - من الاشكناز، وعندما نتدارس هذه الأمور لا نكون أشكنازا ولا سفارديم. وإنما عندما يطرح علينا موضوع الاقليات فأننا نتحول فيما بيننا إلى أشكناز وسفارديم. في نهاية الأمر تم تشكيل لجنة من ثلاثة وزراء قامت بتقليل عدد أعضاء الوفد إلى خمسة عشر عضواً. وقد أثارت قضية العلاقات بين الاشكناز والسفارديم مرات عديدة في اجتماعات الحكومة في تلك الفترة (أكتوبر ١٩٥١ - ١٩٥٤)، وفي كل مرة كان الوزير شترتير يكرر مقولته بأن السفارديم يعانون من الظلم. وقد تناولت المداورات الصاخبة جداً مسألة تعيين قضاة وتشكيل لجنة لتعيين القضاة.

في ١٩٥٢/٥/٢١ اجتمعت الحكومة لبحث تعيين قضاة المحكمة العليا. ومن بين الذين أوصى بهم وزير العدل بنحاس روزين من الحزب التقدمي (الذي اتحد بعد ذلك مع الصهاينة العموميين في اطار الحزب الليبرالي) ولم يكن من بينهم أى مرشح سفاردي. وقال (حسب علمى ليس لدينا حالياً مرشحين من السفارديم. لو كان هناك واحد، ما كنت تجاهلته). رد الوزير شترتير بغضب شديد، ذاكراً إسم القاضى الياهو مانى، الذى يعمل فى المحكمة الجزئية بتل أبيب، والقاضى يعقوب أزولاي، رئيس المحكمة الجزئية فى حيفا، على أنهما جديران بالتعيين. انضم رئيس الوزراء لرأى الوزير شترتير وصاح فى وجه وزير العدل (ليس هذا من العدالة ولا من اليهودية ولا رسمياً). ثم هددته قائلاً (طالما لن ترشح سفاردياً، فلن اصوت لصالح أى مرشح).

قررت الحكومة أن تعيد بحث الموضوع، إلا أن عهد الحكومة إنتهى بسبب استقالة بن جوريون واعتكافه فى مستعمرة سديه بوكر، قبل أن تعيد النظر فى الموضوع. مع هذا، فإن اصداء هذه المناقشة ظلت تتكرر فى الاجتماع قبل الاخير لهذه الحكومة. وكان ذلك فى أول ديسمبر ١٩٥٢، فى اجتماع حول تعيين عضو من الحكومة بلجنة التعيين طبقاً لقانون القضاة. فقد تحدد أعضاء اللجنة بتسعة أعضاء ثلاثة قضاة من المحكمة العليا، ومندوبين عن نقابة المحامين (وكانت متضامنة مع مابام وحירות) وعضوى كنيسيت من حزب الماباى.

وعليه كان على الحكومة أن تبعث بوزير يمثلها. طلب وزير الأديان والشئون الاجتماعية حاييم شابيرا من حزب هابوعيل همزراحي وباخور شترتير، أن يلتحقا بهذه اللجنة. قال شابيرا أنه لا يوجد للمتدينين تمثيل فى هذه اللجنة. وقال (لا يعقل أن تكون هناك مثل هذه اللجنة وتضم ممثلين عن حزب المابام وعن التيار التعديلى، ولا تضم مندوباً عن المتدينين).

واشتكى شتريت لانهم يضطهدون السفارديم وقال (أعتقد أن جميع الأحزاب بها سفارديم وطوائف شرقية وأنا انتمى لهذه الطوائف. أنا لا أسعى وراء مقعد في هذه اللجان الحكومية. ولكننى أرشح نفسى هذه المرة لعضوية هذه اللجنة. لماذا يضطهدوننا. أنا وحيد بينكم. أنا محامى وكنت قاضيا. وأنا مطلع على كل هذه المسائل). طلب وزير الدولة بنحاس لافون أن يعرف من هم المندوبون الثلاثة عن المحكمة العليا فى هذه اللجنة. قال وزير العدل انهم بالطبع سيكونوا القضاة موشى زامورا وإسحاق أولشن وشينئور زلمان حشين. فقال بن جورديون (ألا يوجد قاضى دينى بين أعضاء المحكمة العليا؟) قال روزين (يوجد زيلبرج وهو خبير فى القانون العبرى). قال بن جورديون (أنا أسأل هل يوجد قاضى دينى وليس خبيراً فى القانون العبرى). أجاب روزين (لا يوجد). فقال لافون (لو كان هذا هو تشكيل القضاة فاننى اعتقد أن مطلب الزملاء المتدينين فى محله تماما. لسنا فى حاجة حتى لمجرد التصويت).

قال بن جورديون (أنا أيضا أعتقد أن هذا حق ولكن لا يوجد أى سفارديم). فقال لافون (من المؤسف أن من بين التسعة يوجد واحد فقط ليس محاميا. أنا اعتقد أن هذا أمر سىء. اننى أقول ذلك لتسجيله فى محضر الجلسة. ليست لدينا امكانية تغيير الأمر. ليس من الافضل أن يقوم من هم يعينون عن مهنة المحاماه والقضاء بتحديد من يكون قضاة إسرائيل). فى نهاية الاجتماع إختارت الحكومة بأغلبية الاصوات الوزير شاپيرا كممثلها الثانى فى لجنة تعيينات القضاة. أما الوزير شتريت المحبط، فلم يتمالك نفسه وقال كلاما شديد اللهجة وحساساً وغير معلوم إلى اليوم حتى بعد مرور ٤٤ عاما عليه (فى اللاوعى انتم ضد طائفتنا. اننى لم أر أى ترحاب عندما أتقدم بأى مطلب. المحكمة العليا ليس بها قاضى من طائفتنا، ونحن اقلية فى القضاة. ليس من المعقول أن طائفة تمثل ٤٢٪ من السكان ولا يكون لها ممثل فى هذه اللجنة - انتم تجبروننا على الاحساس بذلك. اغفروا لى - انتم الذين تدفعوننى للانفجار).

قواعد اللعبة تتحطم

هآرتس ١١/٥/١٩٩٧
عوزى بنزيمان

فى منطقة «جيفعات هاتحموشت» أوجدت أسرة دينية لنفسها الحق فى شوى اللحم على الفحم بالذات على النصب التذكارى للشهداء. وشرحوا لأحد المصورين قائلين: «حتى لا نضطر للإلحناء» وفى حى «بنى براك» نظم مؤيدوا حزب شاس الدينى مظاهرة تأييد لأرييه عشية يوم ذكرى الكارثة النازية بالذات، وصرخوا فى وجه جنود الشرطة «نازيين» وأعلنوا أمام كاميرات التليفزيون أن الياكيم روبنشتاين عنصريا وأن الأشكناز يعاملون الشرقيين كما تعامل النازيون مع اليهود. وفى القدس أعلنت حركة مستوطنى «يشاع» (الصفة الغربية وغزة) أن إنهيار المبنى فى منطقة يتسهار حدث بسبب أن قائد المنطقة المركزية، عوزى ديان، وضع صليبا على المستوطنة.

إن كل شئ أصبح فجاء، وقحا، وبدون حدود والعالم المتدين والمتشدد أصبح يخرج للظاهر الشنوذ وغرابة الأطوار التى أخفاها فى الماضى فى الغرف المغلقة: مثل الأحجية، التعاويذ، المسيحانية التى تسير فى المنام (دون الشعور مثل المرض) لدى رجال الدين. ويقوم حزب شاس دون تردد بتنظيم مظاهرات تنادى الهيئات القانونية بالتغاضى عن الشك الموجه لأرييه درعى فى قضية بار عون. وكل يوم إثنين وخميس تهدد المشاركة الإئتلافية بسحب تأييدها من رئيس الحكومة. إن

الدولة تسبح فى جو من التفتت من إطار ملزم، ومن قواعد لعبة متفق عليها. واتجاه الريح هو العدوانية الجارفة. وبشكل ساخر، فإن قانون الانتخاب المباشر لرئاسة الحكومة أتى بنتيجة عكسية مخالفة لنوايا من بادروا بتشريعه: فلا يوجد رئيس وزراء قوى يلقى بسيادته على أعضائه، بل موقف دائم من التوتر الائتلافى والضرر البالغ برئيس الحكومة. فقد جلب القانون للحكم شخصا يعمل على ايجاد جو متضارب ويقود قواعد لعبة خطيرة للغاية. فقد مر قرابة العام منذ إنتخب نتانياهو، والدولة يسودها التوتر الأمنى، والضعف الاقتصادى والمواجهات الداخلية القاسية. ومر قرابة العام تقريبا والحوار الجماهيرى عنيف. فأولئك الذين أثاروا وهيجوا النفوس فى فترة حكومة رابين ومهدوا الطريق النفسى لإغتياله، هم أنفسهم أولئك الذين يحددون الايقاع فى العام الأخير.

إن رئيس الحكومة ومساعديه ينقصهم ضبط النفس فى هجومهم على الشرطة وعلى الصحافة، ورؤساء أحزاب آخرون لا يرتدعون عن إهانة أجهزة القانون، وبصفة عامة محكمة العدل العليا، والاقبال من شأنهم.

وفى هذه الموجة العنيفة التى يخلقها الزعماء الحاليين للدولة، هم لا يشعرون بأنهم يقوضون أسس قيامها. ولأول مرة فى تاريخ الدولة يحتاج القضاة لحرس ورجال أمن، وتصبح الشخصيات العامة هدفا للاضرار الجسدى الخطير بهم.

وبصفة عامة، فإن الدول ذات المؤسسات، مؤهلة للمرور بفترات حكم لزعماء غير مناسبين، وفقط فى وقت متأخر يتضح أن انتخابهم كان بمثابة مساومة خاطئة. ودولة إسرائيل من غير المحتمل أن تخرج عن هذه القاعدة، فمهما بلغت الاضرار التى يسببها حكم نتانياهيو من الخطورة، ومهما تكن الفوغائية التى على لسانه متأصلة فيه، فإنه يجب أن نأمل وأن نفترض أن لا تكون الاضرار التى يسببها غير قابلة للإصلاح. فالدولة بكل مواردها وحيويتها الداخلية سوف تنتصر عليهم بمرور السنوات من بعده.

ويجب أيضا إعطاؤه فرصة إضافية، فربما فى نهاية عامة الأول يكون قد تعلم الدرس السليم ويتحسن أدائه بشكل مرضى. والقلق يسود ليس فقط بسبب شخصية نتانياهيو، ولكن أيضا بسبب الشرعية التى يوليها أسلوب حكمه للقوى المدمرة التى

تسرى فى عروق المجتمع الإسرائيلى.

مع فترة نتانياهيو تنقلص القاعدة الصهيونية التى قامت عليها الدولة والتى كانت مقبولة لدى معظم أجزائها. إن توجهه السياسى يتنكر اليسار الصهيونى، ويوسع الأطراف المتطرفة التى كفرت منذ البداية بالانتماء لصهيونية الدولة. ومن الناحية الأخرى فإن الجمهور المتعصب دينيا تسيطر عليه أغراض روحانية وسياسية والتى لم يعرفها من خلال النظرية الصهيونية التى تبلورت فى إعلان الاستقلال. وكأنه ليس كافيا ذلك، بل أن الصهيونية الدينية تغير وجهها وتتحول إلى النزعة القومية المتعصبة، وللمسيحانية وبذلك فهى تمسح وتغى عنصرا هاما فى التيار المركزى للجماهير الإسرائيلىة.

إن تاريخ الشعوب يشير إلى أن الزعماء القوميين المتعصبين الذين دمروا قواعد اللعبة الديمقراطية، جلبوا الكوارث على دولهم. وإسرائيل لا توجد فى مدى هذا الخطر، بالعكس، فالمشاكل الداخلية الأخيرة أثبتت من جديد فعالية أجهزة الديمقراطية الإسرائيلىة. وكذلك فترات خمسين عاما تبعث الأمل فى أن الحيوية الإسرائيلىة الداخلية سوف تعود وتثبت ذاتها ومع ذلك، فإن إشارات التحذير قائمة.

معاريف

١٩٩٧/٥/١١

حديث خاص مع رئيس الأركان العامة لواء أمنون شاحاك

المجتمع الإسرائيلى يعتمل بداخله قدر من المخاطر

عاد الحديث مرة أخرى عن حرب مع سوريا. هل هذا محتمل؟ - فى السنوات الأخيرة، طرأت تغيرات فى المنطقة. كانت هناك سنوات انفتحت فيها ما أسموه «نافذة الفرص»، وخلال هذه الحقبة سمحنا لأنفسنا باستثمار أكثر فى التنمية، وبمعاناة أكثر من تقليل الميزانية، وبتخفيض فى الإحتياط، وفى اللحظة التى يحدث فيها تغير ما يجب أن ننظر إلى الأمور وندرسها على ضوء التغير. ماذا تقول عن هذا التغير؟

- فى ظل واقع اليوم، فاحتمال التردى إلى حالة استخدام القوة يبدو مختلفا لذلك أيضا فإن مدى الإستعداد المطلوب منا مختلف. إننا يجب أن نكون أكثر استعدادا وأكثر حساسية، من الناحية الاستخبارية، وأيضا من الناحية المادية للمستودعات، للتدريبات، لكفاءة التجهيزات، لكل ما يشكل ما نسميه استعدادا للحرب.

هناك تغير نظرى وتقييمى لجيش الدفاع فى الأشهر الأخيرة؟ - بالتأكيد. كل من يقرأ الصحف ويتابع وسائل الإعلام يدرك أن

عشية العام الخمسين للدولة، وفى خضم الاحتفال بهذه المناسبة، تتردد على مسامعنا أصوات كانت قد اختفت من تصوراتنا ورؤانا بلا عودة. كلمات مثل الحرب، التأهب، والاستعداد، عادت للاستخدام اليومى الذى يدخل فى تصورات مشهد القيامة.

إلى حد كبير، كان المسؤول عن النبوءات المحزنة هو رئيس الأركان العامة، عميد أمنون ليفكين شاحاك، مثله مثل ضباطه الكبار. وبدلا من الانشغال بالاجراءات العسكرية للاحتفال بعام اليوبيل الذى من المتوقع أن يكون عامه الأخير فى الحياة العسكرية، وبالاستمرار فى إعداد الجيش لعصر السلام، تحدث رئيس هيئة الأركان عن المخصصات المالية التى تصعب مهمة جيش الدفاع ليكون مهيا للتهديدات التى تواجهه. وجاءت مراقبة الدولة لتؤكد وتقوى المخاوف، بكشفها عن سلسلة طويلة من العيوب فى الجيش، من شأنها أن تلحق به الضرر فى يوم عسير الحساب.

هناك تغييراً. وقوة التغيير تتوقف على الاخطار المرتبطة به، كل شخص يقيم ويحكم بوسائله الخاصة. أننى بالتاكيد لا أذهب وأقول (يارفاق، هيا اننا ذاهبون إلى الحرب)، لأن ذلك غير صحيح.

لكننى أسأل نفسى، إذا قلت، اننا سنحارب فى غضون عام، هل كنا سنستعد مسبقاً بالتدريبات والاحتياطين، الاجابة نعم. الواضح اننا لن نبادر بالحرب، لكن هل يمكن أن تقوم حرب دون أن نبدأها؟ بالتأكيد. وواجبى كرئيس اركان أن اهتم بأن نكون على أهبة الاستعداد لهذا الاحتمال، وأتمنى ألا يحدث.

أنت تتحدث عن الاستعداد للحرب. كيف تقدرين مبررات اندلاعها؟ - احتمال الحرب إما صفر أو ١٠٠٪ وكل ما بينهما هراء. أننا لابد أن نفهم معنى الحساسية التى تعتبر عالية الآن. ونتابع جيداً مستوى القدرة ونحلل الموقف.

ماهى وجهة الطرف الآخر؟ - يجب فقط أن نصغى لما يقولون. السوريون مستعدون للعودة إلى مسيرة السلام بشروطهم، وإذا لم يحدث تقدم فهناك خيارات أخرى. ولابد أن نتذكر أنه ليس هناك دائماً تطور يجعل الوضع تحت السيطرة. من الممكن أن ننزلق بعد مواجهة حادة مع الفلسطينيين إلى أزمة مع جزء من الدول المجاورة لنا، وأيضا بعد أحداث شديدة فى لبنان، ربما تؤدي بنا إلى وضع آخر مع سوريا. وواجبنا تجاه كل هذه الأمور أن نكون مستعدين بجيش الدفاع الإسرائيلى.

هناك مشكلات مالية حادة فى جيش الدفاع فى هذه الأونة، اشارت إلى نتائجها مراقبة الدولة فى تقريرها. أين مواضع الخلل الاساسية بجيش الدفاع نتيجة ذلك؟

- لابد أن ننظر ونرى ما هو المطلوب فى كل المجالات. فالاستعداد يشمل تجهيز بالمعدات، تأهيل الافراد، تدريبات، احتياط أو تزويد بالذخيرة، دبابات، مؤن واحتياجات الدبابات، وسائل قتالية أخرى، معدات مراقبة. ومن الخطأ أن ننظر إلى اليوم التالى فى الصباح. إننا كدولة يجب أن ننظر إلى افق أبعد بكثير. من المهم أيضاً أن نواصل التطور والتزود بالمعدات، ناهيك عن أمور الحياة الجارية للجيش.

إننا يجب أن نجرى مناوراتنا التدريبية هنا وهناك إلى حد معين. ونحرص على عدم الاخلال بتدريبات الجيش النظامى، وإلى حد غير قليل ننجز ذلك. بالنسبة للاحتياطيين تمت زيادة التدريبات، وهو أمر مرتبط أيضاً بتقدير الموقف. فى الفترات الهادئة نسبياً يمكن تقليص أو تبسيط تدريباتهم، وفيما عدا ذلك - لابد من شحذ الهمم والحفاظ على المستوى الاقصى فى التدريبات.

يجب أن يكون للاستعداد حافز أو دافع. - لا يجب أن نفصل هذا السؤال عن حالة المجتمع. فالمجتمع

الإسرائيلى يعتمل بداخله جزء من المخاطر ولا يريد أن يراها. الحرب ليست فقط معدات وتدريبات واحتياط، فلاك أن إعداد الشعب والدولة للحرب هو فى مقدمة الاستعداد. وذلك بالتأكيد يؤثر على استعداد الافراد. أنا لا أعتقد أن الحرب على الابواب، ولا يجب أن نجلس واضعين الاصبع على الزناد، ولكن يجب أن ندرك بأن هذا الامر يمكن أن يحدث ولذلك يجب أن نكون مستعدين. ولابد أن يفهم المجتمع أن الحرب لا تقف من خلف ظهورنا.

وكمجتمع، هل نحن مستعدون لاحتمال أن تكون للحرب القادمة ضربات قوية فى المؤخرة؟

- فى أى حرب تكون الخطوط الخلفية (المؤخرة) معرضة لخطر صغير نسبياً، ويكون القتال على الجبهة، ماعدا حرب الخليج. والمؤخرة مهددة وعلى جيش الدفاع أن يبذل ما فى وسعه لتقليل هذا التهديد قدر المستطاع.

إننا جاهزون لمثل هذا التهديد سواء بالدفاع عن المؤخرة، أو بالقدرة الهجومية لرد الصاع صاعين إذا تعرضت للهجوم. هناك موضوع آخر لا يتوقف الحديث عنه، وهو ما تبذله إيران للتسلح بصواريخ بعيدة المدى وبأسلحة غير تقليدية.

- إن إيران أو الدول التى لديها مثل هذه القدرات، تعيش فى ظل نظام حكم مضطرب. لقد تعلمنا الكثير من حرب الخليج، يجب أن ننظر لهذا الأمر بقلق بالغ، فليس هناك أى مبرر للاعتقاد بأن الفكر الإيرانى بالغ الكمال. فى إيران يستعدون للانتخابات التى لا أتصور أن توحى نتائجها بأى اعتدال. ان ما يقلقنى هو فكرهم المختل. وبجهود مشتركة للعالم بدوله الواعية لابد من الحد من قدرتهم غير التقليدية وأيضاً إمكانية إمتلاكهم صواريخ بعيدة المدى. بالنسبة للعراق، لاشك لدينا فى انهم يحاولون وينجحون فى أخفاء أشياء معينة. المشكلة ليست فى أن لديهم وسائل قتالية، بل فى احتمال أن يتخذوا قراراً باستخدام اسلحة كيميائية ضد الأكراد وغيرهم كما حدث من قبل. وأعتقد أن مستوى الفكر فى إيران ليس عالياً أو فريداً من نوعه، لذلك فإن العبرة هنا فى ضرورة بذل جهد مشترك بين جميع الدول القلقة من هذه القدرة، ومنعهم من تطويرها.

وهذا الجهد لا يعتبر ناجحاً حتى الآن. - مكن القلق هو ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، وبول جائعة مثل كوريا الشمالية، يمكن أن تباع أى شئ مقابل المال من البشر إلى الاشياء المصنعة، والتفسير الوحيد لتمسك الايرانيين بالصواريخ ذات المدى البعيد، انهم حصلوا على الكثير من ذات المدى القصير.

حكومة نتانياهو.. الأخطاء وإصلاحها

هاتيسوفيه ١٩٩٧/٥/٥
يعقوب ادلشتاين

إن سياسة حكومة نتانياهو التي تبلورت طوال العام الماضى منذ تشكيلها، من الصعب تحديدها بصورة واضحة ووضع اسس قوية لها. فقبل الانتخابات سمعنا نتانياهو يقول أنه سوف ينفذ اتفاقية أوسلو والتزم أيضا بأنه سوف ينفذ مراحل الانسحاب حسبما جاء فى الاتفاقية.

ولكن بسبب الضغوط الداخلية وضع نتانياهو سياسة تقول: خطوتين نحو الامام - ومن أجل إحداث توازن - وخطوتين نحو الوراء. وعلى سبيل المثال فى نفس الوقت الذى تنفذ فيه عمليات الانسحاب يتخذ قراراً بشأن البناء فى جبل أبوغنيم (هارجوما). وكان من الضرورى مع تشكيل هذه الحكومة أن تشكل هيئة ترسم كيفية تحديد سياسة هذه الحكومة المكبلة باتفاقيات أوسلو، على الرغم من أن الحكومة تم انتخابها على أساس الاعتراض على سياسة أوسلو. ولكن لم تشكل هذه الهيئة ولم تحدد الحكومة سياسة ثابتة إزاء هذه المسألة الحاسمة والملحة. وكان نتانياهو قد صرح قبل الانتخابات أنه سوف يقيم مجلساً للأمن القومى على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وسيكون دور هذا المجلس هو تحديد الأهداف السياسية مع الوضع فى الاعتبار آثار هذه السياسة على المنطقة وعلى الساحة الدولية. ولكن لم يتشكل مثل هذا المجلس بسبب المعارضة الداخلية لوزير الدفاع. كذلك فإن الاقتراح البديل بشأن تشكيل طاقم لتخطيط الأمن القومى برئاسة دافيد عيفرى لم ينفذ أيضا بسبب معارضة وزير الدفاع. وتولى رئيس الوزراء مسئولية رسم السياسة حسب الاحتياجات وفى بعض الاحيان بدون مشاورات واضحة مع وزراء الحكومة الذين وجدوا انفسهم بصورة مفاجئة أمام حقائق سياسية.

وفى الأيام الاخيرة فقط تم تحديد انظمة عمل افضل وأسلوب اسلم فى اصدار القرارات الحكومية. وكان هذا خطأ اساسى من جانب رئيس الوزراء بشأن رسم سياسة من تلقاء ذاته وفى بعض الاحيان من خلال التشاور مع المقربين ورجال مكتبه، ولكن ليس بصورة رسمية كما كان متوقعا. وهذه الاجراءات السياسية تسببت فى أنه على الرغم من أن الحكومة قد نويت تنفيذ الاتفاق مع الفلسطينيين الذى وقع فى أوسلو الا أن الأمر فسر فى الجانب العربى على أنه انتهاك لاتفاقية أوسلو ومن هنا بدأ التدهور فى العلاقات مع العالم العربى لدرجة استئناف المقاطعة العربية وعزل إسرائيل فى الأمم المتحدة. وظهر ضعف اتفاقية أوسلو وكيف أن اساس هذه الاتفاقية كان هشاً منذ البداية.

ولو كانت الحكومة شكلت جهة حرفية سياسية أو طاقم تقدير يقدم لها مقترحات بشأن كيفية اتباع سياسة إزاء الوضع الذى

نشأ بواسطة الحكومة التى تعترض على اتفاقية أوسلو، لكانت الأمور قد اختلفت إلى حد كبير ولاصبحت التطورات مختلفة. هذا مع العلم أن سياسة التوازن بما فى ذلك افتتاح النفق وأعمال الشغب التى حدثت فى أعقاب ذلك، كان يجب أن تكون مصحوبة بمبادرة سياسية جديدة من خلال الاتصالات مع جهات عربية من أجل توضيح هذه السياسة. وكان يجب على رئيس الوزراء أن ينظم عمليات سياسية واسعة النطاق من أجل الدفاع عن سياسته. ولكن هذا لم يحدث ومن ثم نشأ وضع غريب، فعلى الرغم من نية الحكومة لتنفيذ اتفاقية أوسلو الا أنه حدثت فجوة فى العلاقات الفلسطينية ومع الدول العربية. هذا وقد استغلت السلطة الفلسطينية الوضع السياسى المبهم الذى نشأ وجذبت العالم العربى كله ضد إسرائيل وكذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة التى اصبحت خاضعة لأهداف السلطة الفلسطينية.

وتشكيل مجلس للأمن القومى ليس هو الحل أو العلاج لآى فشل سياسى ومن المحتمل أيضا أن هذا المجلس لم يكن ليساعد كثيرا فى ظل الوضع ولكن على الأقل كان من الممكن التمسك بتوصيات هذا المجلس من أجل البحث عن الطريق فى ظل هذه الفوضى السياسية. ومن المعروف أنهم فى إسرائيل كانوا يتجادلون دائما حول السؤال القائل: هل المسألة الفلسطينية هى أساس السلام فى المنطقة أم اساس الحرب. وكان هناك من اعتقد أن العالم العربى قد لوح بشعار «الفلسطينيين بلا وطن» كشعار للحرب، ولكن الهدف الاساسى كان ابعاد إسرائيل عن الخريطة الشرق أوسطية. وقد اثبتت الحقائق أن اتفاقية أوسلو التى تم الحديث فيها عن اقامة حكم ذاتى فلسطينى قد اذابت الجليد فى العالم العربى واسقطت المقاطعة العربية وتسببت فى أن إسرائيل توشك أن تقيم علاقات مع الدول العربية وكان يمكن لاتفاقية السلام مع الأردن أن تاتى بعد اتفاقية أوسلو وليس قبل ذلك. ومن المحتمل أن العرب الذين رفعوا شعار الحرب حول القضية الفلسطينية قد أراوا التخلص من هذا الشعار منذ وقت ووجدوا فى اتفاقية أوسلو فرص لذلك. ولكن القضية الفلسطينية اصبحت مفتاح السلام أو مفتاح للحرب مع جميع التحفظات. وهذه الحقيقة لم توضع فى الاعتبار عندما تحددت سياسة جديدة تعتمد على التوازنات مثل تنفيذ احدى مراحل الانسحاب مقابل البناء فى جبل أبوغنيم (هارجوما). فقد حولت السلطة الفلسطينية البناء فى جبل أبوغنيم إلى شعار للحرب وطرحت هذا الموضوع فى كل ساحة بولية ممكنة.

وأضح أنه لو كان هناك فكر سياسى رسمى بواسطة جهة سياسية لكان من الممكن أن نتوقع مسبقا ردود الفعل هذه والاستعداد لها، ولكن فى ظل غياب سياسة واضحة اصبحت الخريطة السياسية الاقليمية والدولية مشوشة ووجدت إسرائيل نفسها معرضة للهجوم

ومعزولة.

العودة إلى المطبخ:

ولقد وضع رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو مؤخرا انظمة عمل جديدة في الحكومة وهي في واقع الأمر قديمة وكانت متبعة في الحكومة السابقة. وقرار اجتماع طاقم «وزرائنا» الذي يضم كل وزراء الليكود وجيشر وتسوميت قبل كل جلسة للحكومة، هو في واقع الأمر عودة إلى ما يسمى «المطبخ» في عهد جولدا مائير والذي كان يجتمع في بيتها مساء كل يوم سبت والذي كان يشتمل وزراء المabay في الحكومة وفي هذا المطبخ تم تحديد مواقف وزراء المabay قبل كل جلسة للحكومة. وهناك من يعتقد أن هذه الخطوة ليس الا ذريعة لاتباع سياسة الرجل الواحد بواسطة نتانياهو تحت رعاية هذا الطاقم ولكن هذا الأمر يرجع إلى وزراء الطاقم. وهناك نطاق آخر وضعه نتانياهو الا وهو التشاور المستمر مع نواب رئيس الوزراء وهو يتوقف أيضا على موقف الوزراء هذا إذا عرفوا كيف يضعون ثقلهم بالكامل في تحديد ووضع السياسة.

ومن المحتمل أن هذه النطاقات، لو كانت قائمة قبل ذلك لما حدثت ازمة المستشار القانوني نظرا لأن الوزراء سوف يمنعون نتانياهو من الخضوع لابتزاز أرييه درعي في مسألة تعيين المستشار القانوني هذا على الرغم من أنه معروف أن المستشارين المقربين من نتانياهو واصدقائه قد حذروه من هذا التعيين ولكنه لم يصغى اليهم.

والفجوة التي نشأت بين إسرائيل والعالم العربي في الفترة الأخيرة عميقة للغاية بحيث يصبح من الصعب إعادة صياغتها من جديد بواسطة خيوط دقيقة ولكن من أجل المستقبل يجب أن نجد مصدر الاخطاء السياسية من أجل منع رئيس الوزراء من الظهور في وسائل الإعلام بين الحين والآخر ليعترف بأخطائه مثلما فعل في الفترة الأخيرة.

ويجب على رئيس الوزراء أن يبدأ فترة جديدة من المناقشات السياسية السليمة والثابتة مع جميع الجهات المسؤولة في الحكومة وبمشاركة الجهات السياسية الحرفية من أجل منع الاخطاء التي حدثت بواسطة وضع السياسة نتيجة للضغوط واقصد سياسة خطوتين إلى الوراء وخطوتين إلى الأمام.

عام صعب:

وبمناسبة انتهاء العام الأول لحكومة نتانياهو يمكن القول انها كانت واحدة من السنوات الصعبة للغاية على إسرائيل وهناك مجال لإعادة النظر في سياسة التوازنات التي وضعها نتانياهو بهدف ارضاء العناصر الداخلية في مواجهة الاحتياجات الخارجية ومواجهة الضغوط من جانب العناصر الخارجية ولا يمكن وصف سياسة التنازلات بانها سياسة واضحة ولكن كسياسة تخدم احتياجات الساعة فحسب ولكنها تحولت في ظل الحكومة إلى سياسة ثابتة ربما بسبب غياب سياسة أخرى.

وبعد عام نجد أن هذه الحكومة تقف في مفترق طرق سواء فيما يتصل بالسياسة الخارجية والسياسة الداخلية، وقد تسبب التأرجح السياسي في أن تكون هناك إثار سلبية على الاقتصاد وعلى علاقات

المجتمع والطوائف في الدولة. وهناك ضرورة للعودة إلى الوراء وإحصاء الاخطاء التي تم ارتكابها من أجل أن نتجنب الوقوع في مثل هذه الاخطاء مستقبلا.

وعام واحد على الحكومة لا يكفي لتقييم الانجازات والفشل ولكن هذا العام كان مليئاً بالفشل وبالاخطاء التي تنبع من عدم الخبرة السياسية ويحاول رئيس الوزراء إصلاح الاخطاء واستيعاب الدروس الا أن هناك جزء من الاخطاء أصبح الوقت متأخراً بالنسبة لإصلاحها. وقد تم ارتكاب اخطاء اساسية في الساحة السياسية لدرجة أنه أصبحت هناك ضرورة للعمل الدؤوب من أجل اصلاح هذه الاخطاء. ومن الناحية الرسمية فإن عملية السلام لم تمت بعد وتحاول الولايات المتحدة الأمريكية التوسط بين الطرفين ولكن من الناحية العملية فإن عملية السلام تعاني الآن من الجمود ومن أجل اخراجها من حالة الجمود هناك ضرورة لاتباع سياسة انتاجية تغير الخريطة الداخلية والخارجية. ويجب أن نعترف أن هذه الحكومة لا تشمل سياسة متجبن مثل أولئك الذين نحتاجهم. وقد حاول رئيس الوزراء نتانياهو أن يكسر الجمود بواسطة الاقتراح الخاص بمناقشة التسوية الدائمة الآن. ولكن الفلسطينيين يضعون شروطاً قبل أن يتقدموا لمناقشة هذا الاقتراح.

والحكومات التي مرت خلال عام واحد بكل هذه الازمات مثلما فعلت هذه الحكومة في العام الماضي لا تزيد على أصابع اليد الواحدة - وهي ازمات داخلية وخارجية على حد سواء. وبدء فترة جديدة يعني تحديد سياسة واضحة، وهذه أيضا مسألة لم يتغلب عليها نتانياهو حتى الآن بسبب الضغوط من اليمين ومن اليسار ومن الداخل والخارج. وفي بعض الاحيان يبدو أن الحكومة بتأرجح كل يوم بين امواج صاخبة من أجل الوصول إلى بر الامان ولا يظهر هذا البر حتى الآن في الأفق.

وتجدر الإشارة إلى أن معهد أبحاث الإرهاب في واشنطن توصل في هذه الأيام إلى أن تغيير نظام الحكم في إسرائيل قد جاء نتيجة لانفجارات الاتوبيسات في القدس. وتل ابيب بواسطة ارهابيين عرب. وبدون أن نحدد بصورة واضحة إذا كانت هذه المقولة صادقة أم لا، فإنه من الواضح أنه إذا تم استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين فإن إسرائيل سوف تضع شرطاً وهو أن تلتزم السلطة الفلسطينية من جديد بالتعاون في الشؤون الأمنية ووقف الازهاب وهو الشيء الذي لم تفعله حتى الآن.

وتجدر الإشارة إلى أن رئيس مركز التخطيط السياسي في وزارة الخارجية دافيد ايفك قد بلور رأيه بأن عملية السلام على غرار أوسلو قد انتهت أو ماتت حسبما يقول، ويجب على الحكومة أن تبلور عملية سلام جديدة بواسطة افكار ومبادرات سياسية والا فسوف يعود الارهاب مرة أخرى وتعود إسرائيل من جديد إلى حالة العزلة السياسية. وهناك شك في أن تكون الحكومة في وضعها الحالي قادرة على بلورة مبادرات جديدة في المفاوضات السياسية.

إسرائيل

علاقات خارجية

هآرتس ١٩٩٧/٤/٢١
يوسى ملمان

علاقة إسرائيل النووية بجنوب افريقيا

توجد بعض الوثائق، ومن الضروري أن نتوصل إليها، وأمل أن تنشر معلومات بخصوص هذا الموضوع، وهناك تقارير عديدة مفادها أنه كانت توجد علاقات بين علماء الدولتين، وأنه تم التعاون في بعض المواضيع.

هل شاركت إسرائيل في التجربة النووية التي تمت في عام ١٩٧٩؟ ليس لدى علم بالتفاصيل الدقيقة، ولكننا نعلم وعلى ضوء المعلومات التي جمعناها أنه كان هناك تعاون وثيق بين الدولتين في المجال العسكري.

واقترح فهد علينا التوجه إلى وزارة الدفاع للحصول على معلومات دقيقة بخصوص هذا الموضوع، ولكن الإدارة التابعة لوزير الدفاع أخبرتنا أنها ليست معنية بالتفتيش فيما مضى. كما، باعت المحاولة التي بذلها عزيز فهد بشأن ترتيب لقاء مع نائب وزير الدفاع روني كاسريل بالفشل.

ماذا روى الجاسوس ديتري؟

وعند الحديث عن الموضوع النووي فيجب ألا يفوتنا ذكر الجنرال «كونستند بيليون» الذي كان واحدا من أهم رموز نظام التفرقة العنصرية، والذي شغل خلال أعوام ١٩٧٦ - ١٩٨٠ منصب قائد القوات البرية بجيش جنوب افريقيا، والذي شغل فيما بعد ولدة خمس سنوات منصب رئيس الأركان العامة. ويتزعم «بيليون» حاليا منصب زعيم «جبهة الحرية» التي تعد حزبا صغيرا يطالب بإقامة دولة مستقلة للبيض. وحينما توجهنا للالتقاء به في الطابق الخامس من البرلمان اتضح من حديثه مدى زيف الرواية الرسمية التي قدمتها الحكومة السابقة برئاسة فريدريك دي كليرك، فذكر الجنرال بيليون:

إعترف عزيز فهد نائب وزير خارجية جنوب افريقيا مؤخرا أن القمر الصناعي الأمريكي «فيلا» التقط في شهر سبتمبر من عام ١٩٧٩ إشارات أكدت أن جنوب افريقيا قامت بتنفيذ تجربة تفجير نووي في المحيط الهندي، وتعد هذه هي المرة الأولى التي يعترف فيها متحدث رسمي باسم حكومة مانديلا بأن بلاده قامت بإجراء تجارب نووية سابقة، وتتناقض هذه التصريحات بالطبع مع تصريحات الحكومة السابقة التي كانت تنكر دائما قيامها بأية تجارب نووية.

وجدير بالذكر أن عزيز فهد مسلم، وأنه من نسل عائلة هندية كانت قد هاجرت إلى جنوب أفريقيا. ويعد فهد واحداً من أبرز الدبلوماسيين العاملين بالكونجرس القومي الافريقي الذي كان يعد منذ ثلاثين عاما خلت بمثابة منظمة غير شرعية. كما شارك فهد في عام ١٩٩٠ في المفاوضات السرية التي عقدت مع ممثلي جهاز المخابرات بجنوب أفريقيا بشأن انتقال مؤسسات السلطة من حكومة الأقلية البيضاء إلى حكومة الغالبية السوداء. وبالرغم من أن منصب فهد لا يتعدى حاليا درجة نائب وزير الخارجية إلا أنه يعد واحدا من أبرز العاملين بوزارة الخارجية، كما أن مسئولياته تشمل منطقة الشرق الأوسط.

وتحدث فهد خلال أحواره مع صحيفة هآرتس عن قضايا إنتاج الأسلحة النووية خلال فترة الحكم السابق، وعن التعاون السري مع إسرائيل واتسم حديثه بقدر من الصراحة، فذكر خلال حديثه: «كان الموضوع النووي موضوعا بالغ السرية، ومن ثم فقد تم تدمير عدد كبير من الوثائق المتعلقة به، ولكن مازالت

«لقد كنا نبتغي الحصول على المعلومات النووية من أى جهة كانت ومن إسرائيل».

وأوضح بيليون الذى كان قد زار إسرائيل، والذى التقى بعدد من كبار الضباط الإسرائيليين أنه عارض المشروع النووى، ورأى أنه يتسبب فى إهدار الأموال والطاقت فذكر بيليون: «لقد كان من الممكن أن نشترى دبابات وعتاداً حديثاً بدلاً من هذه المليارات التى أنفقناها على السلاح النووى».

وتتضمن محاضر التحقيق مع الجاسوس كومنذر جرهارد ديتير الالماني الجنسية والذى استقر فى جنوب افريقيا والذى عمل فيما بعد لصالح المخابرات السوفيتية معلومات عديدة عن تعاون جنوب افريقيا مع إسرائيل فى المجال النووى؛ ومع هذا فلم تنشر محاضر التحقيق حتى الآن. وكان ديتير قد شغل العديد من المناصب الهامة كان من بينها: قائد إحدى قواعد أسطول جنوب افريقيا، والسكرتير العسكرى لوزير الدفاع. وقد اعتقلت سلطات جنوب افريقيا ديتير وزوجته فى شهر يونيو عام ١٩٨٢، واعترفا خلال التحقيق أنهما كان يعملان لصالح المخابرات السوفيتية التى طلبت منهما الحصول على معلومات بخصوص التعاون مع إسرائيل. وكان من بين المعلومات التى قدمها أن المساعدة اللوجيستية التى قدمها أسطول جنوب افريقيا مكنت إسرائيل من تنفيذ التجربة النووية فى عام ١٩٧٩.

ولا تهتم حكومة مانديلا بإثارة هذه المواضيع الحساسة إذ أن كل إهتمامها منصب حالياً على التخطيط لمستقبل النولة التى يقدر تعدادها بأربعين مليون نسمة. وتعد علاقة إسرائيل بجنوب افريقيا واحدة من بين هذه المواضيع الخاصة لاسيما أن هذه العلاقة دامت على مدى ثلاثة عقود. وشملت علاقات التعاون بين البلدين مجالات المخابرات، وصفقات الأسلحة التى قدرت قيمتها بمليار دولار ونصف، والتعاون فى المجال النووى.

وكانت أجهزة وسائل الإعلام قد بدأت منذ منتصف السبعينيات فى التحدث عن علاقات إسرائيل بجنوب افريقيا، ومع هذا فقد نشرت شبكة «سى. بى. اس» فى العشرين من نوفمبر ١٩٨٠ أهم خبر عن هذه العلاقات إذ جاء فى التقرير الذى بثته الشبكة فى ذلك اليوم: «أنه بالإضافة لما رصدته القمر الصناعى المخصص لأغراض التجسس فقد سجلت بعض المحطات الجيولوجية فى الفلبين بعض الهزات البحرية» وقادت هذه الأنباء المخابرات الأمريكية للتشكك فى أن هذه الهزات كانت من جراء بعض التجارب النووية. وقد كلفت إدارة الرئيس الأمريكى كارتر فريقاً من العلماء برئاسة البروفيسور جاك روينه من المعهد التكنولوجى بماساتشوسيتس بمهمة التعرف على حقيقة ما التقطه القمر الصناعى.

وكان التصور الذى ساد لدى الجميع أن بعض سفن سلاح البحرية بجنوب افريقيا قد غادرت ميناء سيمونستاون، وأنها توجهت إلى مكان سرى فى المحيط الهندى أجريت به تجربة نووية، ومع هذا فقد

تباينت التقديرات بشأن ما تم تفجيره. فبينما زعم البعض أنه تدمير شئ صغير باستخدام قدر ضئيل من الأشعة، زعم البعض الآخر أن إحدى المدافع أطلقت قذيفة نووية أى أنه تمت تجربة سلاح نووى تكتيكى. وجدير بالذكر أن القمر الصناعى السوفيتى كان قد التقط قبل تنفيذ هذه التجربة النووية بعامين بعض الأنفاق فى صحراء كلاهارى، ودلت الصور التى التقطها هذا القمر أنه يتم الاعداد لتجربة نووية أو لعدة تجارب نووية. ونقل السوفيت هذه المعلومات إلى إدارة الرئيس الأمريكى كارتر التى مارست ضغوطاً عنيفة على حكومة جنوب افريقيا للتوقف عن اجراء هذه التجارب.

وتوصل غالبية الباحثين الذين عملوا فى الفريق البحثى الذى كان برئاسة البروفيسور جاك روينه الذى سبقت الإشارة إليه، والذين بذلوا كل ما فى وسعهم للتعرف على طبيعة أنشطة جنوب افريقيا النووية إلى قناعة مفادها أن هذه التجربة النووية تمت بالتعاون بين إسرائيل وجنوب افريقيا، وفى المقابل فقد كان من بين التصورات التى توصلت إليها أجهزة المخابرات أيضاً أن هذه التجربة كانت تجربة إسرائيلية خالصة، بل وكان من بين التصورات أن فريقاً من لجنة الطاقة النووية فى إسرائيل، ومن المفاعل النووى فى ديمونة قد شاهد من على ظهر إحدى السفن هذه التجربة النووية. وبحث نتائجها.

وقد أنكرت إسرائيل وجنوب افريقيا مراراً وتكراراً هذه الادعاءات المتعلقة بإجراء هذه التجربة النووية، واستمر الطرفان فى إنكار هذه الادعاءات لمدة ثلاثة عشر عاماً أى حتى شهر مارس ١٩٩٣ الذى أعلن فيه رئيس جنوب افريقيا فريدريك ويليام دى كليرك أن بلاده أنتجت بالفعل أسلحة نووية. وكانت جنوب افريقيا قد نقلت قبل إدلاء «فريدريك دى كليرك» بهذا الإعلان معلومات إلى هيئة الطاقة النووية فى فيينا عن تاريخ إنتاجها للأسلحة النووية، وهذا بعد أن كشفت أمام مراقبى هذه الوكالة مشروع جنوب افريقيا النووى ومواقفه.

ونشرت هذه الوكالة فى شهر سبتمبر من عام ١٩٩٣ وثيقة اشتملت على أسس مراحل إنتاج الأسلحة النووية بجنوب افريقيا، وبالرغم من أن هذه الوثيقة لا تعد وثيقة كاملة إلا انها تتضمن معلومات بالغة الأهمية.

تدمير سبعة قنابل:

وجدير بالذكر أن قادة وعلماء جنوب افريقيا كانوا قد بدأوا فى التفكير فى إنتاج الأسلحة النووية فى نهاية الاربعينيات أى فى نفس الفترة التى فكرت فيها إسرائيل فى هذا الأمر، فتأسست فى جنوب افريقيا فى عام ١٩٤٩ لجنة الطاقة النووية أى أنها اقيمت قبل نظيرتها فى إسرائيل بثلاث سنوات، وقد وقعت جنوب افريقيا مثل إسرائيل فى عام ١٩٥٧ على اتفاقية للتعاون النووى

مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد جاء التوقيع على هذا الاتفاق في إطار فكرة «الذرة من أجل السلام» تلك الفكرة التي كان قد دعا إليها الرئيس ايزنهاور. وحصلت إسرائيل في ذلك الحين على مفاعل صغير مخصص للبحوث النووية كانت قدرته ٢ ميجاوات، وفي المقابل فقد حصلت جنوب افريقيا على مفاعل نووي أكبر كانت قدرته ٢٠ ميجاوات، كما زودت الولايات المتحدة الأمريكية جنوب افريقيا بكمية تقدر بـ ١٠٤ كيلو جرامات من مادة اليورانيوم المخصب لتشغيل المفاعل.

وحينما إتضح في عام ١٩٧٦ أن جنوب افريقيا تسير بالفعل على درب «تأج الأسلحة النووية بادرث واشنطن بإلغاء الاتفاق الذي كان أبرم بين البلدين في عهد أيزنهاور، ولكن جنوب افريقيا كانت قد حصلت بالفعل على ٩٠٪ من اليورانيوم المخصب، ومع هذا فقد استمرت جنوب افريقيا في الحصول على هذه المادة ولكن بدرجة تخصيب أقل من بريطانيا، كما حصلت على معدات تكنولوجية متقدمة من ألمانيا.

وقد أحرزت جنوب افريقيا تفوقا ملموسا في مجال المعارف النووية بفضل المفاعلين النوويين اللذين شيدتهما خلال أعوام ١٩٧٦ - ١٩٨٠ في مدينة كوبيج التي لا تبعد كثيرا عن مدينة كيب تاون، وقد تمكنت جنوب افريقيا من تشييد هذين المفاعلين بفضل المعدات التكنولوجية المتقدمة التي حصلت عليها من فرنسا.

وكلفت حكومة جنوب افريقيا لجنة الطاقة النووية في عام ١٩٧٠ بالبدء في اقامة مصنع لتخصيب مادة اليورانيوم الذي كان مخصصا لانتاج الأسلحة النووية. وتفيد الوثيقة التي نشرتها الوكالة الدولية للطاقة النووية أن هذا المصنع انتج في عام ١٩٧٧ القنبلة النووية الأولى، لكن لم يتم تجربتها بسبب اكتشاف موقع التجارب من قبل القمر الصناعي السوفيتي المخصص لأغراض التجسس. وبعد مضي عامين على انتاج هذه القنبلة نقلت حكومة جنوب افريقيا برئاسة بي فو - بوتيه مسئولية انتاج الأسلحة النووية من لجنة الطاقة النووية إلى «هيئة أرمسكور» المسؤولة عن الصناعات الأمنية التي أصبحت منذ ذلك الحين مسؤولة عن انتاج الأسلحة التقليدية والنووية.

ووفقا للوثيقة فقد نجح مهندسو هيئة «أرمسكور» خلال أعوام ١٩٨١ - ١٩٨٩ في تصنيع ست أسلحة نووية، وكان السلاح النووي السابع في مراحل الانتاج النهائية، ولكن توقف مشروع جنوب افريقيا النووي بعد أن أصدر دي كليرك فور توليه لمهام منصبه أمرا بوقف العمل في المشروع النووي. وقد أوضح بعض المتحدثين الرسميين أن جنوب افريقيا أغلقت منذ ذلك الحين جميع المصانع والمنشآت ومواقع تجريب الأسلحة النووية، بل تم نقل جميع مخلفات المواد النووية إلى إشراف الوكالة الدولية للطاقة النووية. وأصدر دي كليرك في شهر مارس من عام

١٩٩٣ أي بعد مضي فترة وجيزة على خطابه الذي أعلن فيه أن جنوب افريقيا أنتجت سلاحاً نووياً أمراً بتدمير جميع الوثائق المتعلقة بإنتاج السلاح النووي. وعلى خلاف إسرائيل فقد انضمت جنوب افريقيا في عام ١٩٩١ إلى المعاهدة الدولية لحظر نشر السلاح النووي، بل وسلمت بخضوعها لإشراف الوكالة الدولية للطاقة النووية.

وفيما يتعلق بالأسلحة النووية التي كانت قد أنتجتها جنوب افريقيا فقد كانت من «طراز توتاج». وقد جاء في بيان لجنة الطاقة النووية بجنوب افريقيا، وهي تلك التابعة لهيئة «أرمسكور» أن هذه التكنولوجيا قديمة للغاية، خاصة أن القنابل النووية المتقدمة التي في حوزة القوى النووية العظمى تعد من طراز «كنور». وجدير بالذكر أن ما نشرته مجلة «نيوكلر بوليتين» أكد أن إسرائيل تمتلك رؤوس صواريخ متقدمة.

ويتيح نموذج «كنور» لمن يملكه إطلاق القنبلة النووية من أي صاروخ أو مدفع، وفي المقابل فإن السلاح النووي الذي من طراز «توتاج» لا يطلق إلا من الطائرات. وكان وزن السلاح النووي من طراز «توتاج» يقدر بطن، وكان طوله يقدر بـ ١,٨ متر، أما قطره فقد كان يقدر بـ ٦٥٠ مم. وكانت قوة هذه القنبلة شبيهة بقوة القنبلة التي أُلقيت على هيروشيما.

وجاء في البيان الذي أصدرته جنوب افريقيا بشأن القنبلة النووية «أن جنوب افريقيا لم تستعن عند انتاجها للسلاح النووي بأي دولة أجنبية، وأنها لم تقم بأي تجربة نووية سواء في الفضاء الخارجي أو تحت الأرض، وأنها لم تجر أية تجربة نووية مع أية جهة»، وكان الغرض من صياغة البيان على هذا النحو تنفيذ الادعاءات المتعلقة بوجود تعاون نووي فيما بينها وبين إسرائيل.

ولم يكن بوسع الوكالة الدولية للطاقة النووية الحصول على أية معلومات بشأن تعاون جنوب افريقيا مع النول الأجنبية في المجال النووي، فذكر السيد هانز ماير المتحدث باسم الوكالة خلال حديثه للصحيفة: «ليست لدينا أية معلومات بخصوص هذا الموضوع أو بخصوص القضايا المتعلقة بإستيراد وتصدير المواد النووية خلال السنوات التي سبقت إنضمام جنوب افريقيا إلى معاهدة حظر نشر الأسلحة النووية، من الواضح للخبراء أنه ليس للوكالة صلاحية الكشف عن هذا الموضوع». واعترف مصدر رفيع المستوى بالوكالة: «أنتجت جنوب افريقيا بالفعل أسلحة نووية، ودمرتها فيما بعد، وتتعاون معنا حالياً، وفيما يتعلق بباقي الأمور فإنها لا تعنينا».

ومع هذا فقد أزعج عدم وجود أية معلومات بشأن تعاون جنوب افريقيا مع الجهات الأجنبية بما فيها إسرائيل في المجال النووي الصحفيين والباحثين، فزعم ديفيد أولبرايت مدير معهد العلوم والأمن القومي بواشنطن في بحث كان قد أعده في فبراير ١٩٩٤ «يحق للجميع أن يعرف التاريخ الحقيقي لهذا المشروع»، ويعتقد أولبرايت أن سبب عدم نشر أية تفاصيل بخصوص هذا الموضوع

يكن في تلك البنود السرية التي تضمنتها الاتفاقيات المبرمة والتي تحظر نشر المعلومات الحساسة دون الحصول على موافقة الطرفين. أوراق الشاي:

ويعود تاريخ هذه الاتفاقيات التي أدت فيما بعد وعلى حد قول الاصدارات الأجنبية إلى التعاون في المجال النووي إلى عام ١٩٧٦ الذي قام خلاله رئيس وزراء جنوب افريقيا جون فورستير بزيارة إسرائيل. وبالرغم من حالة الصمت الرهيب التي خيمت على هذه الزيارة إلا أنه تم الكشف عن بعض أوجه التعاون في صحيفة «سى. تى. بريس» التي تصدر في جنوب افريقيا.

وقد جاء في إحدى الأنباء التي نشرتها الصحيفة أن إسرائيل أمدت خلال عامي ١٩٧٧، و١٩٧٨ لجنة الطاقة النووية بجنوب افريقيا بثلاثين جراما من مادة «تريتيوم»، ولكن كان الاسم الكودي لهذه المادة «تيلار» ذلك الاسم الذي يطلق على أحد أنواع الشاي في جنوب افريقيا. وجدير بالذكر أن هذه المادة تستخدم لزيادة القوة التدميرية لرأس التفجير النووي.

ويتضح أيضا من البحث الذي أعده أولبرايت الذي سبقته الإشارة إليه أن هيئة «أرمسكور» بحثت خلال عام ١٩٨٩ - أى قبل توقف جنوب افريقيا عن الاستمرار في مشروع انتاج السلاح النووي - إمكانية تطوير القنابل السبع الخام حتى يصبح من الممكن إطلاقها من الصواريخ. وأشار أولبرايت في بحثه أيضا إلى أن بعض التقارير الصادرة عن أجهزة الإعلام العالمية وتلك الصادرة في جنوب افريقيا تزعم أن بعض علماء ومهندسي الذرة الإسرائيليين عاونوا جنوب افريقيا في هذا المجال، ولكن لم يجد أولبرايت أى دليل في بحثه لاثبات هذا الأمر.

وعند التساؤل عما حصلت إسرائيل عليه في المقابل نجد أن بعض الاصدارات الأجنبية تزعم أن جنوب افريقيا زودت إسرائيل عبر سنوات طوال بمادة اليورانيوم، ويسلم الباحث أولبرايت بصحة وجهة النظر هذه. ووفقا لما نشرته صحيفة «س. تى. بريس» فقد حصلت إسرائيل خلال عقدي الستينات وفي مطلع السبعينات على ما يقرب من خمسين طن من اليورانيوم الطبيعي. وكانت لجنة الطاقة النووية في بريتوريا قد وافقت على إمدادنا بمعطيات عن كميات اليورانيوم التي بيعت لإسرائيل، ولكن اتصلت المتحدثة باسم هذه اللجنة بنا فيما بعد وأخبرتنا أنه قد أصدر أمر بمنعها من الإدلاء بأية معطيات بخصوص هذا الموضوع. ومع هذا فقد أشارت المتحدثة «مارى بنكه» أن لجنة الطاقة النووية لم تصدر لإسرائيل يورانيوم مخصص، وأن اللجنة ليست في وضع يسمح لها بالإدلاء بأية معلومات عن صفقات اليورانيوم الطبيعي التي تم تصديرها، وأنه من الواجب التوجه بخصوص هذا الشأن إلى الشركات التي باعت هذه المواد ولكن رفضت الشركات إمدادنا بأية معلومات.

وتفيد الاصدارات الأجنبية أن تاريخ هذه الصفقات يعود إلى عام ١٩٦٢ أى حينما بدأت إسرائيل في تشغيل مفاعلها النووي في ديمونة، وكان ثمن الطن من اليورانيوم الطبيعي في الأسواق العالمية يقدر بخمسة وعشرين ألف دولار، ومن ثم فإذا كانت جنوب افريقيا قد صدرت بالفعل هذه المادة لإسرائيل فإن هذا الأمر يعنى أنها باعت كميات تقدر قيمتها بإثنى عشر مليون دولار.

ويرى الباحث أولبرايت أنه لا شك في أن هذا اليورانيوم الطبيعي كان مخصصا لمنشآت انتاج البلوتونيوم، ولانتاج الأسلحة بمفاعل ديمونة، ويعتقد أولبرايت أن إسرائيل أقامت في مفاعل ديمونة منشأة لتخصيب اليورانيوم، ومن ثم فإنها ليست في حاجة حاليا لشرائه من الخارج.

وقد ذكر أحد علماء جنوب افريقيا العاملين في لجنة الطاقة النووية لقد تعاوننا مع الباحثين الإسرائيليين المشتغلين في المجال النووي، وكان من بينهم: البروفيسور أرنيست ديفيد برجمان الذي شغل خلال الستينات منصب رئيس لجنة الطاقة النووية، وبينامين بلومبرج رئيس مكتب الاتصالات العلمية، ذلك المكتب الذي يرجع فضل تأسيسه في النصف الثاني من عقد الخمسينيات إلى شيمون بيريز والذي كان الغرض من تشكيله أن يكون بمثابة وحدة الغرض منها الحصول على المواد، والمعدات، والقوة البشرية، والتكنولوجيا من أجل المفاعل النووي في ديمونة الذي حصلت إسرائيل عليه من فرنسا في عام ١٩٥٨، وكما هو معروف فقد واجهت إسرائيل في ذلك الحين صعوبات جمة في الحصول على الوسائل اللازمة لتشغيل المفاعل.

وتفيد بعض الاصدارات الأجنبية التي تتناول الصعوبات التي واجهتها إسرائيل في مجال الحصول على اليورانيوم أن إسرائيل نفذت في عام ١٩٦٨ عملية سرية متشعبة لشراء مائتى طن من اليورانيوم من شركة «سوسيته جنرال دى منرال» البلجيكية التي كانت لها بعض امتيازات التنقيب في الكونغو أى زائير حاليا، فيفيد كتاب «الحلف غير الطبيعي» أن هذه العملية تم تنفيذها على أيدي طيار نازى سابق يدعى هريبرت شولتسان، وأن بعض الشركات الأوروبية شاركت في تنفيذ هذه العملية التي كان بلومبرج مسئولا عنها، وتمت العملية بالتنسيق مع جهاز الموساد الإسرائيلى.

وقد كانت لإسرائيل علاقات وثيقة مع جنوب افريقيا في مجال المخابرات، ومع هذا فقد كان إسهام هذه العلاقات للأمن الإسرائيلى محدودا للغاية، ومن ثم فكثيرا ما يقلل قادة المخابرات الإسرائيلىة من أهمية الاتصالات التي أجروها مع نظرائهم بجنوب افريقيا خاصة أن النشاط الرئيسى لجهاز

المخابرات بجنوب افريقيا قام فى المقام الأول على قمع معارضى النظام. وفى المقابل فيعتز قادة جهاز المخابرات الجنوب افريقى بعلاقاتهم مع إسرائيل، ويتضح هذا الأمر على نحو واضح من أحاديث «هنريك هاروك» الذى شغل خلال السبعينيات منصب مدير جهاز أمن الدولة، والذى كثيرا ما يعرب خلال أحاديثه عن مدى اشتياقه إلى ذلك البيت الواقع بإحدى الهضاب فى إسرائيل والذى سنتطرق إليه فيما بعد. وكان جهاز أمن الدولة مسئولا عن جميع الخدمات الأمنية والاستخبارية التابعة للنظام العنصرى. وكان «هاروك» يتابع بنظرة من مكتبة عمليات قمع نضال الغالبية السوداء ضد النظام العنصرى. وقد تعرض عشرات الآلاف فى إطار كفاحهم وعلى يديه إلى التعذيب بالكهرباء، كما أنه كثيرا ماتم اغتيال قادة هذا النضال على أيدي وحدات التصفية التى أسسها جهاز الخدمات السرية.

وفيمّا يتعلق بذلك البيت الواقع بالهضبة والذى أشرنا إليه فيما تقدم فإنه مقر الضيافة الرسمى للحكومة الإسرائيلية، ويقع شمالي تل أبيب، وجدير بالذكر أن بعض وسائل الإعلام الأجنبية نشرت خلال عام ١٩٩٠ أن هذا البيت قد استضاف رؤساء الدول الذين زاروا إسرائيل سرا، ويكفي هنا معرفة أن عددا من اللقاءات السرية التى عقدها الملك حسين وأخوه حسن مع رئيسة الوزراء الإسرائيلية جولدا مائير ومساعدتها فى نهاية الستينيات وفى مطلع السبعينيات دارت فى ذلك البيت. وقد نزل فى هذا البيت أيضا الجنرال وان دان بيرج الذى كان من أهم مهندسى الحلف السرى الوثيق بين إسرائيل وجنوب افريقيا، هذا بالرغم من أنه قد أظهر خلال الحرب العالمية الثانية تعاطفا مع النازيين.

ولعب دان بيرج فى شهر ابريل ١٩٧٦ دورا هاما فى ترتيب تلك الزيارة الرسمية التى قام بها جون فورستير رئيس وزراء جنوب افريقيا إلى إسرائيل، تلك الزيارة التى تم فى إطارها التوقيع على اتفاقيات عديدة للتعاون المشترك بين البلدين بما فيها مجالات العلوم والتكنولوجيا. وكان شيمون بيريز الذى شغل آنذاك منصب وزير الدفاع الإسرائيلى هو الذى بادر بترتيب هذه الزيارة. وقد حرصت وزارة الدفاع الإسرائيلية منذ ذلك الحين ولما يربو على العشر سنوات على توطيد علاقاتها بجنوب افريقيا ومن ثم فكثيرا ما يحرص وزراء الدفاع على زيارة جنوب افريقيا واستضافة نظرائهم ولكن تقلصت علاقات البلدين فى نهاية عقد الثمانينيات بسبب العقوبات التى فرضها المجتمع الدولى آنذاك على جنوب افريقيا.

وكانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ بمثابة نقطة تحول فى تاريخ علاقات البلدين إذ قطعت معظم الدول الأفريقية عقب هذه الحرب علاقاتها بإسرائيل، كما أن جنوب افريقيا تعرضت فى ذلك الحين إلى قدر كبير من العزلة، ومن ثم فقد أسهم الظرف الدولى

فى ايجاد إحساس بالشراكة بين الدولتين. ويذكر «يوهان بان بيرن رئيس مجلس إدارة هيئة أرمسكور» بجنوب افريقيا التى كانت مسئولة عن تصنيع الأسلحة التقليدية وغير التقليدية «لقد تأسس حقا حلف استراتيجى بين دولتين منعزلتين، ولكن فقد قامت العلاقات لوجود مصالح أمنية مشتركة».

وقد تفهمت جنوب افريقيا منذ مطلع السبعينيات أن المجتمع الدولى سيفرض عليها فى خلال بضعة سنوات المقاطعة فى مجال تصدير السلاح، فحرصت على توفير مصدر بديل بمقدوره إمدادها بالعتاد والمعلومات والتكنولوجيا الأمنية، وكانت إسرائيل بمثابة أفضل بديل، وفى المقابل فقد اختارت إسرائيل جنوب افريقيا كشريك استراتيجى يمكنه أن يزودها بالعتاد اللازم فى حالات الطوارئ. وبالإضافة إلى الاتفاقيات المبرمة بين البلدين والمتعلقة بالتعاون فى مجال انتاج العتاد العسكرى فقد توصل الطرفان إلى اتفاق شفهي مفاده أن كل طرف سيحرص على تزويد الطرف الآخر بالعتاد اللازم عند الضرورة، وكان هذا الاتفاق قد تم التوصل إليه عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ إذ كان من بين الدروس المستفادة من هذه الحرب أن إسرائيل أحست عند نشوب الحرب بأنها تواجه عجزا خطيرا فى العتاد العسكرى وفى قطع الغيار اللازمة.

وتفيد تقديرات أجهزة المخابرات أيضا أن الخوف من الاتحاد السوفيتى ومن إمكانية تسلله سياسيا وعسكريا إلى منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا كان من بين العوامل التى أسهمت فى دعم العلاقات الإسرائيلية مع جنوب افريقيا. وقد تحولت هذه الحالة من الخوف فى جنوب افريقيا إلى حالة حقيقية من الرعب. وعلى حد قول مسئولى أجهزة المخابرات بجنوب افريقيا فقد كان السفير الإسرائيلى اسحاق اونه هو أول من اتصل به مسئولو جهاز المخابرات بجنوب افريقيا للتعاون فى مجال مكافحة الاتحاد السوفيتى.

وبالرغم من أن جنوب افريقيا عانت طويلا خلال عقد السبعينيات من العزلة فى المحافل الدولية إلا أن تصديها للشيوعية قد حظى بتأييد جهاز المخابرات المركزية الأمريكية الذى كلف الجنرال جيمس أنجلتون رئيس وحدة التجسس المضاد بالمخابرات مهمة الاتصال بجنوب افريقيا، وكان أنجلتون مسئولا أيضا عن الاتصالات السرية مع إسرائيل.

وحينما تولى بى فو- بوتيه منصب رئيس الوزراء خلفا لجون فورستر أصدر أمرا بإلغاء نظام المخابرات القديم، وأسس بدلا منه وكالة استخبارات حديثة أطلق عليها اسم «خدمات المخابرات القومية»، وكلف نيل برنارد برئاسة هذا الجهاز وكان دافع هذه الخطوة كامنا فى تخوفه من تزايد قوة جهاز المخابرات القديم. وتزايدت فى عهده قوة العلاقات بين الجيش الإسرائيلى وبين جيش جنوب افريقيا، وبين وزارة الدفاع الإسرائيلية وبين هيئة أرمسكور.

تقرير عن علاقات إسرائيل بكوريا الجنوبية

الإسرائيلية - الكورية أن كبرى المؤسسات الإسرائيلية الأمنية مثل «ريفال» وهيئة الصناعة الجوية تحرص على المشاركة فى المناقصات التى تعلن عنها كوريا، بل وتقوم وفود أمنية رفيعة المستوى بزيارة كوريا، كما شاركت عدة شركات إسرائيلية على نحو ضخم فى معرض السلاح العالمى الذى استضافته كوريا خلال العام الماضى، ومع هذا فقد علق مدير إحدى هيئات الصناعات الأمنية على هذا الوضع بقوله أن مديرى الصناعات الأمنية عقدوا آمالا ضخمة على تلك الزيارة التى قام بها رابين إلى كوريا، ولكن هذه الزيارة لم تسفر عن أية ثمار، ومازال الدرب طويلا، ويستلزم عملا شاقا.

وتستدعى الذاكرة فى هذا المجال أن مدير إحدى هيئات الصناعة العسكرية الذى رافق رابين خلال زيارته ذكر عند عودته من تلك الزيارة أن مؤسستى «الصناعة الجوية» و«ألبيت» سيتنافسان فيما بينهما على تحسين طائرات سلاح الطيران التى من طراز F ٥، و F ٤، بل وأعرب عن أمله فى أن تتعاون الشركات الإسرائيلية فيما بينها لدى خوضها المناقصات التى تعلن عنها كوريا، وأن تتجنب المنافسة فيما بينها، أى كما حدث فى مناقصات دولية سابقة.

ومع هذا فقد قرر الكوريون عقب هذه الزيارة أن هذه الطائرات تعد طائرات بالية وأنه لا جدوى من تطويرها، وعلى هذا النحو فقد تبددت الأحلام الإسرائيلية، ويذكر من يعرفون كوريا حق المعرفة أن الزمن والصبر يعدان بمثابة كلمة السر فى التعامل مع الكوريين، ولكن فمن المؤسف أن هذه السمات ليست من سمات الإسرائيليين. ويذكر البروفيسور برى روفين الباحث بمركز بيجين - السادات للبحوث الاستراتيجية التابع لجامعة بار إيلان أن الكوريين يرون أن هناك تشابها ضخما بين وضعنا ووضعهم، وأن أوجه التشابه تكمن فى صغر المساحة، وارتباط كل منهما بالولايات المتحدة الأمريكية، وفى أن كلا من كوريا الجنوبية وإسرائيل تشكلتا عقب الحرب العالمية الثانية وأنهما حققتا منجزات ضخمة.

ويشعر الكوريون فى حقيقة الأمر بنوع ما من الغيرة من إسرائيل خاصة أن الأمريكيين يفرضون نوعا من القيود على استقلالها فتحتفظ الولايات المتحدة بما يربو على ثلاثين ألف جندي أمريكي فى داخل كوريا الجنوبية لتأمين حدودها مع الشمال. ولا يتوقف

تشعر كوريا الجنوبية حاليا بقلق بالغ إزاء احتمال تدفق الملايين من اللاجئين الجوعى إلى أراضيها نتيجة انهيار النظام الشيوعى بكوريا الشمالية. وتوجهت كوريا الجنوبية فى إطار استعداداتها لمواجهة هذا الاحتمال إلى إسرائيل للحصول على معلومات منها بشأن كيفية استيعاب المهاجرين، بل وبعثت إلى إسرائيل منذ بضعة شهور عددا من المسؤولين والمحاضرين للإشتراك فى الندوات العلمية الخاصة بمثل هذا الموضوع. وبخصوص هذا الصدد فقد ذكر دبلوماسى إسرائيلى أنه من المرتقب أن يقوم الوزير الكورى المختص بشئون الوحدة بزيارة قريبة إلى إسرائيل. ويمثل اهتمام كوريا الجنوبية بالتجربة الإسرائيلية فى مجال استيعاب المهاجرين أحد جوانب العلاقات المتشعبة والوثيقة التى نشأت بين البلدين خلال الستة أعوام الماضية، تلك العلاقات التى كانت عبر سنوات طوال علاقات محدودة نظرا لحالة المقاطعة التى كانت تفرضها الدول العربية على الشركات المتعاملة مع إسرائيل.

وقد ذكر السيد أشير ناعيم الذى كان أول من شغل منصب السفير الإسرائيلى فى سول أن الكوريين يسألونه دائما عن أسباب فوز اليهود دائما بجائزة نوبل، وأنهم ترجموا التلمود إلى لغتهم، ويحرصون على تعلم العبرية. وجدير بالذكر أن السيد «لى جونج جو» الذى سيشغل منصب مدير مكتب التمثيل الكورى بإسرائيل تعلم على مدى سنوات طوال فى مؤسسة «التخنيون» فى إسرائيل، وأنه يجيد التحدث بالعبرية.

ومن الملاحظ أن الكوريين يؤكدون دائما أن هناك تشابها ضخما بين الوضع الجيوبوليتيكي لكل من إسرائيل وكوريا الجنوبية، الأمر الذى يرحب به الإسرائيليون. وقد تأسست فى غضون فترة أقل من خمس سنوات علاقات دبلوماسية كاملة بين الدولتين، وتزايد حجم التبادل التجارى بين البلدين خمسة أضعاف عما كان عليه، وتم التوقيع على العديد من اتفاقيات التعاون المشترك بل ومذكرة تفاهم أمنية. وإذا كان البعض قد تصور أن تزايد قوة العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وكوريا سيعنى تزايد صادرات إسرائيل الأمنية إلى كوريا فإنهم قد شعروا بخيبة أمل شديدة، فبالرغم من أن إسحاق رابين اصطحب خلال رحلته إلى كوريا عددا كبيرا من قادة الصناعات الأمنية فى إسرائيل إلا أن هذه الزيارة لم تسفر عن التوقيع على أية صفقات ضخمة بين الدولتين.

وقد ذكر دبلوماسى إسرائيلى فى إطار حديثه عن العلاقات

الأمريكيون عن تذكير كوريا الجنوبية بأن الجنود الأمريكيين سيكونوا بمثابة أولى الضحايا في حالة ما إذا شنت كوريا الشمالية أي هجوم على كوريا الجنوبية.

ويذكر البروفيسور روفين أيضا أن الأمريكيين سيطرون سيطرة مطلقة على جهاز المخابرات بكوريا الجنوبية، وأن كوريا الجنوبية لا تتمتع بأي استقلال في هذا المجال، ومن ثم فإن كوريا الجنوبية معنية بتنويع مصادرها لتسلحها، ومن هنا فإنها مهتمة بشراء طائرات بدون طيار من إسرائيل.

وتدرس كوريا الجنوبية أيضا إمكانية أن تشتري من ريفال صاروخ باراك البحري، ومنظومة الرادارية، وكما يبدو فإن هذا الصاروخ يخدم أسطول المدمرات الذي يبتغي الكوريون تشييده، وترغب كوريا الجنوبية أيضا أن تشتري صواريخ مضادة للطائرات، وصواريخ جو/جو، ومعدات الكترونية لأغراض المخابرات. وقد أعرب الكوريون خلال محادثاتهم مع بعض المسؤولين الإسرائيليين عن اهتمامهم بتكنولوجيا صاروخ «حيثس»، ولكن هذا الأمر يستلزم التعاون مع الأمريكيين خاصة أن للأمريكيين نصيب كبير في المعلومات التكنولوجية الموظفة في استخدام هذا الصاروخ.

ويذكر زئيف بونين الذي شغل في الماضي منصب مدير عام مؤسسة ريفال «إن الكوريين يشعرون أنهم شديداً الارتباط بالأمريكيين وأنهم يرغبون في تنويع مصادر التسليح»، وقد علق الدبلوماسي الإسرائيلي الذي حدثنا عن كوريا الجنوبية أن علاقات هذه الأخيرة بالولايات المتحدة الأمريكية تخيم عليها روح المحبة والكراهية فالولايات المتحدة الأمريكية لا تعرب دائما عن استعدادها لبيع أحدث الأسلحة إلى كوريا الجنوبية، كما أن الأسلحة التي يصدرها الأمريكيون لا تفي دائما باحتياجات كوريا الجنوبية الأمنية.

وقد ذكر د. جيرالد شتينبرج الباحث بمركز بيجين - السادات أن الأسلحة الأمريكية تفي باحتياجات القتال في الأماكن الشاسعة ولا تفي دائما باحتياجات القتال في الأماكن الضيقة أو في النول المحسودة مثل كوريا الجنوبية، ومن ثم فلاسرائيل الأفضل في هذا المجال خاصة أنها ذات خبرة عالية في تعديل العتاد الأمريكي.

وفي حقيقة الأمر فإن الموقف الأمريكي إزاء رغبة كوريا الجنوبية في التمتع بقدر ما من الاستقلالية يشوبه التناقض. فبينما تدرك الولايات المتحدة الأمريكية أنه من الأهمية بمكان أن تتمتع كوريا الجنوبية بقدر ما من الاستقلالية فإنها ترغب في ذات الحين ألا يدخل أي طرف آخر في منافسة معها في مجال الصناعات الأمنية، كما أنها تؤكد على أهمية تناغم منظومة التسليح الكورية معها.

وقد ذكر سفيرنا السابق في كوريا الجنوبية «أن الأمريكيين لا يدعون الكوريين يشترون كميات ضخمة من العتاد، ويتيحون لهم فرصة شراء بعض الأسلحة من الآخرين، وتسعى إسرائيل إلى الحصول على ما يتركه الأمريكيون»، ومع هذا فتحقيق هذا الأمر ليس سهلا خاصة أن اقتحام هذا المجال تحيطه العديد من المشكلات قد يأتي على رأسها مشكلة التعامل مع الشخصيات التي تلعب دور الوسيط بين الحكومة وبين مصدرى الأسلحة.

أما المشكلة الثانية التي يواجهها مصدرى الأسلحة الإسرائيليين فإنها تتمثل في حالة التردد الدائمة السائدة في كوريا الجنوبية بشأن ما إذا كان من الأفضل استيراد الأسلحة أم أنه من الأفضل العمل على إنتاجها، ويجب ألا يفوتنا هنا ذكر أن كوريا الجنوبية تنتج وبموافقة الأمريكيين دبابة «كي - ١». ويضيف البروفيسور بونين أنه بينما أحرزت الصناعة الكورية المدنية تقدما مذهلا فإنها لم تحرز نفس التقدم في مجال الصناعة العسكرية، وهذا لأنها فضلت الاعتماد على الأمريكيين في هذا المجال، ناهيك عن أن كوريا الجنوبية فضلت التركيز على مجال الصناعة المدنية والارتقاء بمستوى معيشة المواطنين ويحرص الكوريون في إهتمامهم بالارتقاء بمستوى الانتاج الأمني على إقتناء التكنولوجيا الإسرائيلية، وعلى الاستثمار في مؤسسات البحوث والتنمية الإسرائيلية، ولا شك أن معطيات الميزان التجاري بين الدولتين تعكس حجم العلاقات التجارية بينهما، فبالرغم من أن إسرائيل تستورد من كوريا الجنوبية منتجات استهلاكية عديدة بدءا بالتليفزيونات وانتهاء بالسيارات إلا أن الصادرات الإسرائيلية لكوريا الجنوبية تقدر بـ ٣٦١ مليون دولار في العام في حين أن الواردات الإسرائيلية تقدر بـ ٣٠١ ملايين دولار. ويذكر الدبلوماسي الإسرائيلي الذي استقينا منه المعلومات أنه نظرا لأن العلاقات التجارية بين البلدين تقوم على تصدير التكنولوجيا فمن المتوقع أن تتزايد الصادرات الإسرائيلية.

وقد رأت إسرائيل في مرحلة ما أنه من الممكن تعميق التعاون المشترك مع كوريا الجنوبية عن طريق العمل ضد كوريا الشمالية فسعت إسرائيل خلال عام ١٩٩٢ إلى منع كوريا الشمالية من تصدير الصواريخ إلى سوريا وإيران وليبيا عن طريق دفع بعض التعويضات إلى حكومة كوريا الشمالية، بل وقام وفد إسرائيلي بزيارة كوريا الشمالية والتقى فيها ببعض المسؤولين.

ويذكر السيد أشير ناعيم الذي كان أول من شغل منصب سفير إسرائيل بكوريا الجنوبية «أدركنا فيما بعد أننا لاعبون صفار في هذه اللعبة بل وأحسنا بالقلق من أن يؤثر هذا الأمر على علاقتنا بكوريا الجنوبية. وفي الوقت الحالي فإن كوريا الجنوبية وإسرائيل تتعاونان في مجال تبادل المعلومات المتعلقة بما يحدث في كوريا الشمالية، وهذا التعاون مثمر».

إسرائيل أيضا ضابط كبير من القيادة الأوروبية للجيش الأمريكى وسوف يكون فى هذه اللقاءات.

ووصل مع نائب رئيس الأركان الذى يعتبر من الشخصيات القوية فى دولته وفد يضم ٢٣ ضابطا من كبار الضباط فى الجيش التركى. وقد أعلنت مصادر عسكرية أنه خلال محادثاته فى إسرائيل سيقام نائب رئيس الأركان التركى مسالة تعميق التعاون الصناعى والعسكرى بين الدولتين. وفى هذا النطاق أوضح وزير الدفاع التركى تورهان تايان الذى أنهى زيارته لإسرائيل يوم الجمعة الماضى أن الشركات الإسرائيلية تستطيع أن تشارك فى المناقصة لتحديث ٤٨ طائرة مقاتلة من طراز «F ٥» هذا بالإضافة إلى الصفقة التى تم الاتفاق عليها لتحديث ٤٥ طائرة فانتوم تركية فى الصناعة الجوية بتكلفة اجمالية تبلغ ٦٣٢,٥ مليون دولار.

وفى نفس الوقت أعربت مصر عن قلقها ازاء التقارب الإسرائيلى التركى وخاصة فيما يتصل بالمناورات المشتركة التى تخطط الدولتان لاجرائها بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وقال وزير الخارجية المصرى عمرو موسى: «هناك كثير من الأسئلة فى حاجة إلى اجابات فى هذا الصدد ونحن نجرى اتصالات مع تركيا حول هذا الموضوع».

وقد أدلى موسى بهذا التصريح عشية زيارة وزير الخارجية الإيرانى على أكبر ولاياتى. وهى زيارة ذات أهمية كبيرة على اعتبار أن العلاقات بين ايران ومصر مقطوعة منذ سنوات. وسوف يزور ولاياتى دمشق. وأكدت مصادر شرق أوسطية أن هذه الزيارة تهدف إلى اقامة تحالف ثلاثى بين مصر وإيران وسوريا يعتبر ثقلاً مضاداً للتحالف الإسرائيلى التركى الأمريكى الذى يتبلور

من المقرر أن تجرى فى الصيف القادم مناورات مشتركة بين الجيش الإسرائيلى والجيش التركى والجيش الأمريكى وذلك بهدف إقامة تحالف بين الدول الثلاث فى حالة وجود تهديد سورى أو إيرانى أو فى حالة نشوب أزمة فى منطقة الخليج العربى. هذا ما أعلنته أمس إحدى الصحف التركية بمناسبة قيام نائب رئيس الأركان التركى بزيارة عمل لإسرائيل.

وسوف يلتقى الضابط التركى الكبير مع وزير الدفاع اسحاق موردهاى ومع بعض المسؤولين الآخرين فى جهاز الدفاع وفى جيش الدفاع. وعلى رأس جدول اعمال الضيف التركى خلال الزيارة، مسالة المناورات المشتركة والتى دعا اليها وزير الدفاع وأجرى حولها مشاورات خلال زيارته الأخيرة لواشنطن. والمقصود تلك المناورات البحرية والجوية المشتركة بين الجيوش الثلاثة. وتقول مصادر أمنية أن هدف هذه المناورات دعم الصلات بين جيشى إسرائيل وتركيا تحت مظلة أمريكية وكذلك التلميح لدول المنطقة بأن هناك جبهة قوية وموحدة تقف أمامها.

وذكرت صحيفة حريات التركى أن الجيوش الثلاثة سوف تجرى مناورات مشتركة وبصفة مستمرة فضلاً عن اقامة مخزن طوارئ للأسلحة فى تركيا ومن المقرر أن تتبنى سفرة اتصالات سرية مشتركة مع زيادة التعاون بينهما فى مجال المخابرات.

حوار إستراتيجى:

هذا ويرأس نائب رئيس الأركان التركى خلال الزيارة وفدا تركيا للحوار الاستراتيجى مع إسرائيل وهو الحوار الذى يجرى كل سبعة أشهر. وسوف تتطرق المحادثات التى سوف يجريها فى إسرائيل مع نظيره الإسرائيلى ودافيد عيفرى كبير مستشارى وزير الدفاع إلى مسالة المناورات المشتركة ومن أجل ذلك وصل إلى

أوروبا لا تثق في نتانياهو

بنيامين نتانياهو ليس أول زعيم إسرائيلي يلقي مثل هذا النقد اللاذع من فوق كل منبر دولي.

ولكن الاتهامات الموجهة لرئيس الوزراء بسبب التخريب الذي لا اصلاح له في عملية السلام مصحوبة في الاسابيع الاخيرة بظلال كئيبة لم تسبق أن فرضت على زعيم إسرائيلي من قبل، بما في ذلك أكثر الذين تعرضوا لهجوم عنيف مثل إيريل شارون أثناء حرب لبنان، أو إسحاق شامير في أثناء الانتفاضة ألا وهي ظلال الاتهام بالفساد.

في اعقاب قضية المستشار القانوني - أو بيبي جيت مثلما تطلق عليها كبريات الصحف الأوروبية، يبدو نتانياهو كمن أصبح مستقبله السياسي محل شك بعد تورطه في مؤامرة جنائية. وهذا الشك يقوض من الرصيد الرئيسي الذي مازال لنتانياهو على الساحة الدولية، حيث هناك اعتقاد بأنه يتمتع بائتلاف مستقر وأن وضعه الداخلي مأمون.

هناك قناعة من جانب سلسلة طويلة من الدبلوماسيين والمسؤولين والخبراء الأوروبيين الذين يتابعون عن كثب ما يجري في إسرائيل، ولهم اتصالات فعلية معها، بأن القضية التي وقعت مازالت نهايتها بعيدة وأنها ستؤدي إلى سقوط الحكومة.

في نظر هؤلاء نتانياهو ليس فقط زعيم غير مسئول قاد عملية السلام إلى فخ لا مخرج منه، بل أنه أصبح أيضا رئيسا للوزراء بضمان محدود. تقلصت للغاية حرية المناورة السياسية لديه إلى درجة الصفر وأصبح يعيش تحت رحمة الدوائر المتطرفة جدا في الائتلاف. وهم يعتقدون أن حكومته لن يطول عمرها لهذا السبب. - عودة أيام العزلة والمقاطعة:

على الساحة الدولية يعاني نتانياهو من عيب خطير يصعب من أداء أجهزة الدولة ويفسد انجازات تحققت بعد جهد كبير. ما يحدث لإسرائيل هذه الأيام في انحاء العالم يجب أن تدق من أجله كافة اجراس الخطر. يحذر كبار المسؤولين في سفارات إسرائيل بأوروبا من النداءات الياسنة التي توجهها منظمات يهودية عن عبد السباح الذي يتراجع، وعن المصاعب في الاتصالات السياسية، وحتى عن اعتزام شركات ألمانية وفرنسية تصفية أعمالها في إسرائيل. وهم يحذرون من عودة عهد العزلة وكلامهم هذا يجد تأييدا من محاورهم السياسيين في القارة. فقد تساعل مسئول أوروبي كبير بدهشة (هل يهكم حقا أن نبث تعليق العلاقات وإلغاء الزيارات، وحتى فرض عقوبات؟ - هناك احتمالات - أما أنكم لا تدرون في إسرائيل ماذا يحدث هنا، أو أن المسؤولين في القدس منغلقيين). من الصعوبة أن نعتقد أنه في القدس من يريدون المقاطعة الأوروبية، ولكن لا يستطيع أحد أن

يزعم بأن الكلام يعني ذلك ويؤدي اليه. أي وزير إسرائيلي يزور القارة يسمع ذلك النقد الذي لم يسبق له مثيل في أجهزة الإعلام والدهاليز السياسية ضد إسرائيل وضد رئيس حكومتها، حيث يطلقون على بنيامين نتانياهو أوصافا مثل (خطير)، (محرض)، (غير أهل للثقة). كل هذا الكلام يصل إلى القدس يوميا، ولكن الاحساس هو أن هذا الكلام يتحطم عند جبل شديد الصلابة من الانغلاق. وتعتبر الهزيمة القوية في الجمعية العامة للأمم المتحدة - بعد تحسن ملحوظ في موقف إسرائيل داخل المنظمة الدولية ومنظماتها خلال السنوات الأخيرة - أحد مظاهر التراجع الملحوظ في وضع إسرائيل الدولي منذ أن تولى بنيامين نتانياهو الحكم.

وهذا الشرح واضح جدا في أوروبا التي أصبحت تنظر إلى سنوات عملية أوصلو على أنها كانت مجرد أوهام.

كان يجب أن ننحشر بين مئات الصحفيين والدبلوماسيين المنفعلين حتى نسمع التصفيق الحاد لإسحاق رابين في المجلس الأوروبي وهتافات التشجيع الحار لشيمنون بيريز في منظمة اليونسكو، وكأنه يعزف سيمفونية رائعة حتى ندرك مقدار الانقلاب الهائل الذي حدث. وقتها كان زعماء إسرائيل شخصيات مرغوب فيها، ونجوم حقيقيون في أي محفل دولي، سواء كان لمفكرين وسواء كان لرجال أعمال. كانوا يجوبون الدول والقارات من أجل افتتاح معارض أو استلام جوائز أو شهادات دكتوراه فخرية. أما اليوم، لم يعد أحد يرغب في حضور نتانياهو أي اجتماع، ولم يعد أحد يستاء في إفريقيا أو في أمريكا اللاتينية لأن رئيس وزراء إسرائيل ليس لديه متسع من الوقت للزيارة.

يتحسب مندوبوا إسرائيل عرقا عندما يضطرون لشرح موقف إسرائيل، لأن الأهداف النهائية للحكومة ليست واضحة على الإطلاق. وقد وصل الأمر لدرجة أن بعضهم يرفض حاليا المشاركة في أية لقاءات إعلامية يشارك فيها فلسطينيون لأنهم لا ينجحون في الرد على الانتقادات الموجهة اليهم. أما نتانياهو بالذات، الذي يعطى أهمية كبيرة للإعلام والمظهر وتأثيرهما على الاستثمارات والتنمية الاقتصادية، منغلقة تماما أمام كل ما يوجه لإسرائيل باستثناء الدوائر المقربة اليه في الولايات المتحدة الأمريكية. هل يعقل أنه لا يدرك حجم الضرر؟ على كل حال عرفات يدرك هذا. إنه يقوم هو وأتباعه الآن بجنى ثمار العمل الدوب لما يسمى (الشرعية الدولية). إنه مكسب سياسي غالي القيمة تهفو اليه نفوس جميع الحركات الوطنية التي لم تحقق الا القليل منه.

نظرة إلى الوراء تكشف العمل الدوب والضخم الذي قامت به منظمة التحرير الفلسطينية التي لم تترك فرصة أو أي منظمة دولية أو أي دولة إلا واستغلتها، وهي الآن تتمتع بشرعية دولية كاملة في مطلبها لاقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية.

الاستيطان وأزمة التسوية



معاريف ٧ / ٤ / ١٩٩٧
أورى أفنيرى

دعوة للعنف

ان تنسى ان بين هؤلاء الاطفال الفلسطينيين مجموعة من أبناء الشهداء.

ومن المعروف أننا لا نستطيع أن ننسى الا للحظة واحدة لأن الخيام التي كان يتجول الضيوف بينها اقيمت بهدف الاحتجاج . وعندما تقدم بعض الاطفال حوالى عشرين خطوة نحو الجبل من أجل أخذ بعض الصور مع خلفية الجبل مر أمامهم بعض الجنود المدججين بالسلاح من أجل إرجاعهم الى الوراء وبصعوبة بالغة تم تحاشي وقوع حوادث.

ومن الواضح أن هذا الحدث كانت له اهداف - سياسية حيث أن معسكر الخيام قد أقيم فى نفس اليوم الذى صعدت فيه الحفارات الى جبل أبو غنيم. وفى البداية شارك فى هذا المعسكر نشطاء السلام الإسرائيليين. وكان من الهام بالنسبة للذين اقاموا هذا المعسكر ومن بينهم فيصل الحسينى وصلاح تعمري أن يكون الاحتجاج على الاستيطان فى جبل أبو غنيم مشتركا بين الفلسطينيين والاسرائيليين .

ومن أجل ذلك تأسست فى الاسبوع الماضى كتلة جديدة تسمى معسكر السلام الفلسطينى الاسرائيلى فى أبو غنيم وهذا المعسكر يعتمد على أساس قوى من الرغبة فى السلام والاعتراض على العنف .

إن لقاء الرسم بين الاطفال كان أول حدث يتم الاعداد له فى هذا النطاق وهو يهدف الى إثبات إمكانية التعايش المستقبلى بين الشعبين . وبعد العملية الارهابية ومحاولات التخريب فى القطاع وأحداث الانتفاضة الجديدة فى جميع انحاء الدولة ، كان

بين الصخور أمام جبل أبو غنيم (هارجوما) وعلى مسافة حوالى مائة متر من الجبل جلس اطفال من رحفيا والدهيشة وبيت ساحور وتلبوت من الذين تتراوح اعمارهم ما بين ٧ حتى ١٤ عاما . بنين وبنات وأخذوا يرسمون الجبل المشهور . يوم الخميس هذا الاسبوع حيث الشمس المشرقة وقت الظهيرة كان هذا اللقاء الرائع والمتعدد الالوان. وبعد الدقائق الاولى اختلط الاطفال بعضهم بعض وأخذوا يرسمون وتبادلوا الالوان وحاولوا ان يتحدثوا سويا وتبادلوا اللوحات التى رسموها بعد أن وقعوا عليها بإمضائهم . وبعد ذلك تجمعوا سويا وأخذوا يلعبون ويتأرجحون على المراجيح التى اقيمت بين الصخور وكان هناك من غنى بالعبرية ومن غنى بالعربية ، واستمتع أولياء الامور الفلسطينيين والاسرائيليين بأشعة الشمس . وكانت هناك أطقم تليفزيون من جميع انحاء العالم ومن بينها أطقم إسرائيلية وفلسطينية تتحول بين الاطفال وصورهم وهم يرسمون لوحاتهم ويلعبون ويتأرجحون أمام الجبل الذى أصبح إسما يتردد كثيرا فى جميع انحاء العالم. والجبل الجميل المغطى كله بالاشجار يقف مثل قبة خضراء كبيرة بين القرى العربية وهى مغطاة بالشمس الدافئة فى فصل الشتاء. وكم كانت بعض لوحات الاطفال رائعة . وكان هذا بمثابة احتفال للصدقة والسلام على المستوى الانسانى البسيط للغاية، وحتى من استغرق فى الفترة الاخيرة فى حالة من الاكتئاب يشعر الآن بالراحة . فمن الممكن ان ينسى حتى للحظة واحدة ان الاطفال الاسرائيليين اضطروا وهم فى طريقهم ان يلقوا حول منطقة قبر راحيل حيث كانت تدور فى هذه اللحظة معركة بالحجارة والطلقات المطاطية والغاز المسيل للدموع . وكان من الممكن

من الهام لنا أن نثبت أنه مازالت هناك إمكانية لتحقيق السلام وأن الاحتجاج على الاستيطان في جبل أبوغنيم هو جزء من الامل . لقد بلورنا حدث لا يعتبر رمزياً ولكنه تصويرياً بصفة خاصة من اجل حث وسائل الإعلام على نقل هذه الرسالة الى الجماهير الاسرائيلية والفلسطينية والعالمية. وبالفعل فانه خلال عدة ساعات تم نشر هذه الصور عبر شاشات التلفزيون في جميع انحاء العالم. وعندما وصلت الى البيت كانت تنتظرني فاكسات حماسية من اصدقاء في عدة دول شاهدوا هذه الصور. وكذلك فان وسائل الاعلام الفلسطينية قد ابرزت هذا الحدث المتفاجئ

وأما لدينا فقد وصفت الاذاعة هذا الحدث بتوسع وبصورة لائقة ولكن لم تخصص اي صحيفة اسرائيلية ولو كلمة واحدة او تنشر صورة لهذا اللقاء بين الاطفال الرسامين على الرغم من انهم رسموا مئات الصور وبذلوا فيها جهداً كبيراً. وأما في التلفزيون فقد تجاهلت القناة الثانية الحدث تماماً وأذاعت القناة الاولى المؤتمر الصحفي الذي سبق الحدث (ولكنها لم تعرض لقاء الاطفال) وقد تم تخصيص حلقة "ماباط" لأمور أخرى باستثناء تسع ثواني فقط نوهت فيها عن الحدث . ولكن جميع قنوات التلفزيون وجميع الصحف قد ابرزت الاضطرابات وأعمال العنف على مقربة من قبر راحيل وأماكن أخرى في الدولة .

ولكن ماهي الرسالة ؟ وماذا يجب على الشاب الفلسطيني ان يستنتج من ذلك (بالمناسبة، انه لشيء مدهش ان نعرف عدد الفلسطينيين الذين يتابعون ارسال التلفزيون والاذاعة الاسرائيلية والى اي مدى تتابع الصحافة الفلسطينية مايكتب في الصحافة الاسرائيلية ؟) والرسالة قاطعة بالطبع : اذا كنتم أنتم الفلسطينيون ترغبون في جذب الانتباه الاسرائيلي لاحتجاجكم ، اخرجوا الى الشوارع واستخدموا العنف وأي عملية ارامية صغيرة تثير الانتباه أكثر مائة مرة من مظاهرة السلام الاسرائيلية الفلسطينية. ولم أكن لاكتب عن هذه النظرة من جانب وسائل الاعلام لولا ان هذا هو الاسلوب الذي تتبعه منذ عدة سنوات . حيث انها تقاطع كلية حركات السلام . ومظاهرات حركات السلام وريود افعالها اليومية واجتماعاتها ومناقشاتهما لا تجد أي صدى في وسائل الاعلام في الوقت الذي نجد فيه أن أي حدث صغير في حركة كاخ او في أي حركة هامشية في اليمين المتطرف تجد صدى واسع وتغطية كبيرة. وقد ذكرت إنه لم تكتب ولو كلمة واحدة في الصحف الاسرائيلية عن المظاهرة الكبيرة التي حملت شعار "أوقفوا الحفارات" والعريضة الكبيرة التي كتبت في هذا الصدد ووقع عليها ألفاً من المفكرين ونشطاء السلام مثل يزهر وعاموس عوز وأب . يهوشع وشيتح قايس والياهو كاتس. ولم تتم دعوة أي من الموقعين على هذه العريضة ليتحدث عن موقفه سواء على شاشة التلفزيون أو في الاذاعة.

إحذروا الحرب

هآرتس ١٩٩٧/٤/٦
عوزي بنزمان

لقد حذر شيمون بيريز في نهاية الاسبوع الماضي من ان الدولة تتحرك نحو الحرب نتيجة للخلافات مع السلطة الفلسطينية وقال بنيامين نتانياهو يوم الخميس في مكتب الليكود انه سوف يتخذ خطوات شديدة رداً على الاعمال الارهابية وأنه على عكس الحكومة السابقة فإنه يدرس جميع البدائل المطروحة. واذا كان هناك من لم يقتنع حتى الان ، فهذه معلومات مؤكدة تقول ان نتانياهو اصدر اوامره الى رئيس الاركان العامة بإعداد تقرير يتضمن الاعمال العسكرية التي يمكن القيام بها داخل مناطق السلطة الفلسطينية . وتقديرات المصادر المطلقة في اجهزة الامن تؤكد ان التصعيد في العلاقات مع الفلسطينيين سوف يؤدي الى نشوب حرب . وحتى لا نزعج الجماهير فان المسؤولين في الدولة لا يصفون التقديرات التي تعرض عليهم بأنها حرب واذا نشبت هذه الحرب بالفعل فسوف يطلقون عليها اسم "مواجهة محدودة"

أو "عمليات انتقامية أو"عمليات وقائية" أو أي مرادف آخر يعطى هذا المعنى وهو وضع نهاية لعملية أو سلو واستبدالها بصدام مسلح لا نعرف آثاره مسبقاً. وليس من المؤكد ان الحرب القادمة مع الفلسطينيين سوف تقتصر على مناطق الضفة والقطاع، حيث لا يملك احد ضماناً من ان الحرب لن تجرف المنطقة بالكامل او جزءاً منها . ودخول جيش الدفاع الى مدن الضفة والقطاع سوف يفسر في الدول العربية والعالم الاسلامي قاطبة على انه احتلال لدولة عربية. وقبل ان يعلن عرفات ان مناطق السلطة الفلسطينية تعتبر بمثابة دولة مستقلة. وعلى الرغم من اعتراض اسرائيل على هذا الوضع وهذا المصطلح، فإن المناطق التي تم تسليمها الى سلطته تعتبر دولة ولا نعرف كيف سيكون رد الدول العربية على احتلال الدولة الفلسطينية الشقيقة التي لا تملك السلام. وحتى لو عاد جيش الدفاع الى قواعده بعد انتهاء العمليات العسكرية ولكن بعد حل السلطة الفلسطينية نتيجة لهذا

لغزو أو إضطرار زعمائها الى الانسحاب والاستقالة فسوف يؤدي ذلك الى خطوات عنيفة من جانب الدول العربية ، وهذا تصعيد معروف مسبقا . فقد اعلنت مصر على الملأ انها لن تستطيع ان تقف مكتوفة الايدي أمام مثل هذا التطور وأما الاردن فقد نقلت رسائل بهذا المعنى - ولكن كيف سيتصرف الاسد؟ لا نعرف ولكن لا نبالغ اذا قلنا أن عملية عسكرية سوف تزيد من حدة التوتر في الشرق الاوسط بدرجة كبيرة جدا .

والتوقعات الواردة في هذا المقال ليست من بنات افكار كاتب هذه السطور ولكنها توقعات تبلور خطة عمل المسؤولين عن أمن الدولة وهي تستوجب مناقشات جماهيرية عاجلة . ولكن هل المجتمع الاسرائيلي قد قرر بالفعل وبعد تفكير عميق ان يكون هذا هو رأيه أيضا ، وأن هذه هي رغبته . وهل المجتمع الاسرائيلي عقد العزم على خوض الحرب ودفع ثمن الدماء المرتبط بهذه الحرب بسبب الخلافات مع السلطة الفلسطينية حول اقامة حي في القدس أو حول حجم الانسحاب الاول ؟ وهل الحرب المتوقعة غير مستبعدة ام انها حرب لا خيار فيها وأنها سوف تجر بعدها سلسلة من الاتهامات واستيعاب الدروس ولكنها لن تقدر على اعادة الكرة الى الوراء .

ويجب على رئيس الوزراء والوزراء ان يسألوا انفسهم هل خلقوا لدى الجماهير اجماعاً واسع النطاق بالقدر الكافي بشأن الحرب مع الفلسطينيين ويجب عليهم ان يذكروا الآثار العملية والسياسية

للخلافات الداخلية التي صاحبت حرب لبنان وطرق محاربة الانتفاضة .

ومن أول وهلة يبدو إسراع رئيس الوزراء بالذهاب لمقابلة الرئيس الامريكى بيل كلينتون بأنه سوف يقلل من خطر نشوب الحرب وعلى أى حال فان هذا اللقاء يخفف من حدة التوقعات بشأن التطورات التي تنتظرنا . ومن المحتمل ان يكون العنصر الوحيد القادر على وقف هذا التدهور هو الحكومة الامريكية . وليست هناك معارضة داخل الحكومة ضد هذه السياسة الخطيرة . وكذلك فان الوزيرين ليفي وموردخاي وهما مشهوران بتحفظاتهما الكثيرة على قرارات رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو لم يجدا الشجاعة على تعبئة جماعة من ذوي التأثير والثقل لعرض سياسة اخرى . ولم يبق إذن الا الرئيس الامريكى بيل كلينتون ، ولكن ليس هناك ما يؤكد انه سوف يصر على اجبار الطرفين على قبول رأيه . وفي أحسن الأحوال سوف يتسبب في وقف التصعيد وليس القضاء عليه كلية . وعلى أى حال فان المواجهة المسلحة واردة على طريق تنفيذ اتفاقية أوسلو بسبب فقدان الثقة بين الحكومة الحالية وبين السلطة الفلسطينية وبسبب التوقعات المتناقضة للطرفين من الاتفاقية . ولذلك فقد حان الوقت للبدء في اجراء نقاش وجدل علني حول مبررات الحرب القادمة .

حل واحد فقط

معاريف ١٩٩٧/٤/٧

شالوم يروشليمي

الدولة الآن .

فقد اختار الشعب نتانياهو لانه كان يريد زعيماً آخر وسياسة جديدة تماماً مثلما يقول المتحدثون باسم رئيس الوزراء . وقد انجرف نتانياهو مع معظم ناخبيه وقام ببعض الاعمال التي تدل على التباهي والتعالي بما في ذلك افتتاح نفق الحشمونيين وتوسيع المستوطنات والبناء في جبل ابو غنيم . ولسوء حظه فان كل ذلك عثم على اتفاقية الخليل وعلى القرار الخاص بالمرحلة الاولى من الانسحاب وعلى الافراج عن السجينات .

وأما الفلسطينيون فقد شعروا من جديد بفظائع الاحتلال وربما بدرجة اكبر عابوا الى طريق الارهاب . حيث ان استطلاع الرأي الذي نشر هذا الاسبوع يشير الى ان ٤٨٪ من الفلسطينيين يؤيدون العمليات الارهابية داخل مجال الخط الاخضر . وهذه المعلومة تشير الى ان العمليات الارهابية القادمة والتي سوف تتزايد تحظى بتأييد جماهيري متزايداً من جانب الفلسطينيين . وقد صرح جبريل راجوب قائلاً انه مسئول عن مناطق السلطة

كان رئيس الوزراء مترددا ، هل يذهب في زيارته الخاطفة للولايات المتحدة الامريكية ام لا ؟ فقد شعر بالخوف لئلا يمارس عليه الامريكيون الضغط وان يجبره كلينتون على التنازل عن استمرار البناء في المستوطنات . وربما فضّل نتانياهو البقاء في اسرائيل بسبب التحذيرات القوية من امكانية وقوع عمليات ارهابية انتحارية . وربما يكون نتانياهو قد عرف رد الفعل الذي ينتظره في منظمة إيباك في اعقاب الاقتراع على قانون "التهويد" أو اعتناق الدين اليهودي .

ففي ظل هذه الظروف كان من الافضل له ان يبقى في اسرائيل ولكن وزير الخارجية ديفيد ليفي (وكذلك وزير الدفاع إسحاق مورديخاي الذي يزور الولايات المتحدة الامريكية) لم يتنازل . فقد حذر من تورط اسرائيل مع الامريكيين وخاصة في هذه الايام التي تعاني فيها اسرائيل من العزلة السياسية . ويقول أحد الآراء التي ترددت مؤخراً ان ليفي هدد بأنه سوف ينسحب من الحكومة اذا لم يقدم نتانياهو المساعدة . ولكن ليفي ينفي ذلك . وعلى أى حال فإن تخطيط رئيس الوزراء ووزير الخارجية حول السفر إلى الولايات المتحدة تعاني منه

الفلسطينية وليس مسئولاً عما حدث في إسرائيل. وهذه إشارة أخرى لما سوف يحدث . وأعلن بنيامين نتانياهو من جانبه انه اذا حدثت اعمال ارهابية فلن تستمر عملية السلام. ولكن اذا توقفت عملية السلام فسوف يحدث ارهاب .

وباختصار ، فقد عدنا الى أسوأ أيام في العلاقات مع الفلسطينيين وفي اعقاب ذلك إلى واحدة من أسوأ وأصعب الفترات مع الدول العربية وليس من المؤكد اننا سوف نصل الى مخرج الآن . حيث اننا الآن في عملية حرب وليس عملية سلام، ويجب على الجماهير الاسرائيلية ان يكون لها دور ، وحتى الامريكيين الذين قال عنهم الرئيس فايتسمان انه بنونهم ليس هناك اى امكانية للمفاوضات في الشرق الاوسط يبدو ان الآن عدم صبر ازاء الزعامة الاسرائيلية المتطرفة وتجاه السلطة الفلسطينية ايضا التي عادت الى طريق العنف وطريق الارهاب.

والضغط الذي يمارسه الرئيس كلينتون وتصريحات مادلين اولبرايت وتخططات نتانياهو قبل السفر تشير بدرجة معينة الى هذا الجمود الخطير .

وهناك حل واحد للصراع ولكن في ظل الظروف الحالية ليس هناك من يحاول ان يجرب هذا الحل الذي يكمن في الاسراع في التفاوض حول اقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح . والعاصمة الرمزية والادارية لهذه الدولة سوف تكون داخل نطاق القدس الكاملة وغير المقسمة ، عاصمة اسرائيل الابدية . وسوف يتم تجميد المستوطنات في مناطق الاختصاص القائمة باستثناء المستوطنات الصغيرة في قلب القرى الفلسطينية حيث انه يجب ازالة هذه المستوطنات وسوف يسمح للاجئين الفلسطينيين بالعودة فقط إلى نطاق دولتهم والتي يتم وضع حدود لها وفقا للمصالح الامنية لاسرائيل.

أرض ساخنة

هآرتس ٢١/٤/١٩٩٧
نداف شرجاي

حدود المدينة . وفي ضم أبو ديس يكمن هذا المبدأ جيدا . فقد تبقى الآلاف من مواطني القرية خارج حدود القضاء الاسرائيلي ، ولكن جزءاً من أرض القرية ، والذي كان قليل السكان ، تم ضمه الى دولة اسرائيل . خلال بضعة شهور سوف تصبح أبو ديس في قلب العاصفة ، عندما يتعين على مجلس بلدية القدس ان يوافق على مشروع البناء في هذا المكان .

وقد تم اختيار المهندس دان يززعئيلي (الذي قام بتخطيط الحي اليهودي في رأس العمود) لتخطيط الحي اليهودي . ولقصة الاراضي اليهودية في أبو ديس جذور في عهود سابقة . القصة التاريخية جذابة وأفضل من يصفها - وإن كان بلغة فكاهية بعض الشيء - هو أليعازر شموئيلي في كتاب (ذهب في القدس) يحكي شموئيلي لاطفال حي بيت هكرم عن إحدى شخصيات المعلمين في قدس الثلاثينات ، معلم الطبيعة يهوشع أفيزوهر الذي يطلب من يهود هذا المكان أن يستثمروا بشراء اراضي أبو ديس من أجل اقامة حي يهودي عليها . وسطور شموئيلي تسجل واقعا بسيطا منذ ستين عاما ، ولكنها تمثل بكل عناصر النزاع في عهدنا هذا: الارض والمال والمشاعر الوطنية الحادة وتحرير الارض والعنف.

"كان معلمنا أفيزوهر يتسأل باهتمام: "هل لديك منزل يا صديقي ؟ - "منزل؟ من أين ياسيدي ؟ بالكاد لدينا شقة مثل الحظيرة وهي في القبو وبدون تهوية . في الشتاء نتجمد كلنا من البرودة وفي الصيف الحار تكون مثل الموقد " ... كان المعلم أفيزوهر يقول مبتسما الى

في الاجيال السابقة قاد مواطنوا أبوديس الحجاج المسيحيين واليهود الى نهر الأردن والبحر الميت . ويحكي أهل المكان ان اسم القرية قد جاء على اسم نبات الدير الذي ينمو عند مشارف اريحا . وكان المواطنون الاوائل لهذه القرية - التي تطل على الارعاء الجذباء لصنحراء يهودا - قد وجدوا رزقهم في صنع السلال من خوص الدير وفي خريطة القدس التي وزعتها بلدية القدس على مواطنيها منذ حوالي سنتين رفع اسم القرية، يبدو عن طريق الخطأ من قضاء المدينة ، ولكن في قسم التخطيط ببلدية القدس ، لا بد ان قرية أبو ديس موجودة بالتأكيد على الخريطة . منذ عدة اسابيع خصصت بلدية القدس مبلغا قوامه ٢٠٠ ألف شيكل لتخطيط حي يهودي يحوى ٢٨٠ وحدة سكنية على اراض في منطقة القرية ، عند حدود قضاء المدينة بالفعل ، شرقي سيلوان ورأس العامود .

كانت أبو ديس واحدة من ٢٨ قرية وحي سكني عربي قامت اسرائيل بضم اجزاء من اراضيهم الى حدود القدس في يونيو ١٩٦٧ وطبقت عليهم قوانينها وإدارتها والقضاء الاسرائيلي . وقد تخطت خطوات الضم عدد غير قليل من القرى . في أبو ديس كان التقسيم مختلفا بشكل خاص . أقل من ١٠٪ من منطقة القرية تم ضمهم الى حدود دولة اسرائيل . وتبقى ٩٠٪ تحت حكم الادارة العسكرية ، خارج حدود المدينة ودولة اسرائيل . وكان المعيار الذي تحكم في موشى ديان عند رسم الخريطة الجديدة هو ضم أقصى مساحة من الاراضي مع اقل عدد من المواطنين العرب الى

اصحاب المهن والباعة الموترين بلهجة تثير الثقة .. "إنن نحن نريد شراء ارض وأن نبني عليها منازل لكم". "اين ياسيدى ؟" فى القدس والجبال التى حولها "هل سيبيع الجيران لنا؟" - "نحن نحب الارض وهم يحبون المال يا حبيبى!"

ويواصل شموئيل الرؤية ويقول انه فى عيد الحصاد ، (وهو يوم شبه عيد قام معلمنا الطيب بجمع كل الذين تم تسجيلهم فى مفكرته... من كل مكان حضر أصحاب المهن والموظفون والباعة الجائلون والعمال. كانوا جميعا يرتدون ملابس الصيد الجميلة ، ولم يحضروا وحدهم بل وزوجاتهم ايضا وأولادهم وأهلهم العجائز.. وقمنا جميعا بجولة فى قطعة الارض الكبيرة التى استطاع معلمنا أفيزوهر ان يحصلها هو وصندوق التأسيس الاسرائيلى . تصيب منا العرق الكثير وتسلفنا جبل الزيتون . ومن هناك اتجهنا الى القرية العربية الكبيرة التى تقع على الطريق إلى أريحا والبحر الميت ونهر الأردن ، القرية التى اشترى أفيزوهر الارض فيها . تساعل الكثيرون بانفعال .. هل هذه ارضنا ؟ - اجاب معلمنا أفيزوهر فى سعادة .. هاهى علامات حدودنا .. هنا سيقام حيناً .. غنيا ورقصنا . قمنا بإنزال امتعتنا من فوق ظهور الحمير والبغال واستقرت كل اسرة فوق احجار المكان ... ولكن فجأة .. احاط بنا جمهور عربى غاضب ومتجههم الوجه . اخنوا يصيحون - إرحلوا من هنا ولا تشعلوا النار على ارضنا .. وهددونا بالعصى وحرصوا كلابهم علينا وأمطرونا بالحجارة .. تركنا الاخشاب وسلال الطعام وبدأنا ننسحب ببطء فى اتجاه القدس بأسى وخجل .

وذكر ذلك العيد الذى ذكره شموئيل لم يكن نهاية المطاف فى جهود أفيزوهر وزملائه ليقيموا حيهم السكنى فى تلك المنطقة. فقد قامت الجمعية التى تم انشاؤها آنذاك (جمعية السكان - شركة متبادلة بضمان محدود) بشراء ٤٠٠ دونم من الاراضى فى المنطقة التى بين تلفيوت وجبل الزيتون . وبعد ذلك بفترة تم تسجيل ٣٠٠ دونم من الارض باسم الاعضاء وظلت مساحة مقدارها ١٠٠ دونم مسجلة باسم الجمعية ، وبعد فترة تم نقل الملكية الى صندوق التأسيس الاسرائيلى ، بشرط ان يكون من حق اعضاء الجمعية استئجار الارض فى المستقبل من صندوق التأسيس والاقامة عليها . بعد عام ١٩٤٨ ظلت هذه الاراضى فى حدود الأردن وأدارها المشرف الأردنى على املاك العدو . فى تلك الفترة سجل موظف التنظيم الأردنى ، مع تجاهل السجل فى عهد الانتداب ، حق الملكية العربى على عدد قليل من قطع الارض . بهذه الطريقة اصبح هناك تسجيل متناقض لبعض قطع الاراضى ، بعد حرب الايام الستة تولى الوصى العام ادارة تلك الاراضى بل ونجح فى العثور على بعض اصحاب الارض أو ورثتهم بعد ذلك بخمس وعشرين سنة ، فى ديسمبر ١٩٩٢ ، دخل الى الصورة الرأسى إلى اليهودى أروين موسكوفيتس ، الذى كان وكيل اعضاء الجمعيات اليهودية المالكة للاراضى والمبانى فى القدس الشرقية. وقد استطاع موسكوفيتس ان يعثر على بعض اصحاب الاراضى فى أبوديس واشترى منهم اراضيهم . بل أعلن عن رغبته فى ان يشتري المزيد من الاراضى. قام الوصى بإصدار إعلان عن بيع للاراضى، إلا ان المستشار القانونى الاخير، ميخائيل بن يائير

الغى الاعلان بعدما اعلنت جمعية غيرشاليم عن وجود شبهة فى صحة هذا الاعلان. وتم الاتفاق آنذاك على أن يقوم الوصى بإدارة الاراضى حتى منتصف ١٩٩٧ على الاقل .

قريبا جدا سيتم النظر من جديد فى مسألة احتفاظ الوصى بالاراضى فى أبوديس . وليست كل الاراضى التى اشتراها اليهود فى الثلاثينات جاهزة وموجودة. بعضها يقع خارج قضاء القدس والقليل منها داخل القدس، حيث يخططون لاقامة حى يهودى عليها . هناك صعوبة اخرى تعترض طريق الحى اليهودى فى أبو ديس نابع من الرسم المخطط للطريق الدائرى الشرقى الذى يمر جزء منه فى اراضى القطاع المزمع تخطيطه. تقدم موسكوفيتس ، ومعه شخص آخر اسمه يوناف روجه ، المساعد السابق لوزير الاسكان بنيامين بن أليعازر ، باعتراضات على مشروع الطريق الدائرى الشرقى بزعم ان تخطيطه ومساره يعتدى على اراضى تقع فى ملكيتهم. كذلك تقدم الوصى باعتراضات على المسار المقترح للطريق الدائرى كممثل عن أصحاب اراضى أخرى تقع على مسار الطريق .

هذا الوضع ، حيث تسعى البلدية الى التعجيل بتخطيط الحى الذى يحتفظ موسكوفيتس بجزء من اراضيه وفى نفس الوقت يعارض مسار الطريق الذى تخططه البلدية فى نفس المساحة ، يعتبر مشكلة فى نظر معارضى الحى الذى سيقام فى أبو ديس . وقد سبق ان تقدم المحامى داني زايتمان بطلب فى هذا الشأن الى المستشار القانونى للحكومة ، وذلك كوكيل عن جمعية غير شاليم. اما المستشار القانونى للبلدية، المحامى أسا اليناف فقد ابلغ المهندس داني يزريعلى الذى اختير من أجل تخطيط الحى بأن عمله مجمد لانه تقدم باعتراض باسم موسكوفيتس على الطريق الدائرى الشرقى. يفصل بين المعلم أفيزوهر وبين المليونير موسكوفيتس فترة اكثر من خمسين عاما . تفصل بين قطع الاراضى التى تخططها الآن بلدية القدس وبين مكاتب عثمان ناصر حاكم القدس من قبل السلطة الفلسطينية الموجود فى أبوديس التى تقع فى المنطقة "B" - عدة مئات من الامتار فقط وهذا الحاكم ، الذى عينه عرفات شخصيا ، نشط جدا فى القدس الشرقية وينافس قوة ونفوذ فيصل الحسينى فى المدينة الذى يتولى شؤون القدس فى السلطة الفلسطينية والذى أفل نجمه عند عرفات فى السنوات الاخيرة . يصنع عثمان ناصر فى أبو ديس وبالتدريج مركزا سلطويا موازيا ومنافسا لبيت الشرق .

وأبوديس تعتبر ايضا البديل المفضل لصيغة القدس ، أو القدس الثانية ، حسب فكر يوسى بيلين وأبومازن التى قد تقع الى جوار القدس اليهودية كعاصمة للدولة الفلسطينية المستقبلية . كذلك دفعت اسرائيل فى أبو ديس ثمن الاخطاء التى حدثت فى خريطة اتفاق أوسلو الثانى . مثلا فى مقابل منطقة المقابر اليهودية فى الخليل - التى نقلت خطأ الى السيطرة الامنية الفلسطينية ثم اعيدت الى السيطرة الاسرائيلية - حصلت السلطة الفلسطينية على قطاع بعرض عدة مئات من الامتار . إنه وادى كبير ، كان حتى وقت هذا الخطأ ضمن المناطق "C" الخاضعة للسيطرة

الاسرائيلية ويفصل بين مناطق السلطة وبين حدود القدس : والآن أصبح ضمن المناطق "B". إذن تعتبر أبو ديس بمثابة المكان الوحيد في القدس الذي تلاصق فيه منطقة تحت السيادة الاسرائيلية منطقة أخرى تحت السيطرة الفلسطينية بدون منطقة فاصلة ولو ضئيلة ، من المناطق "C" بينهما مثلما هو الحال مثلا في منطقة بيت لحم .

كان مؤتمر رجال الاعمال الذي انعقد في عمان منذ عدة اسابيع في حقيقة الامر بمثابة اجتماع تأسيسى لصندوق تأسيس القدس . كان فيصل الحسينى الذى ألقى خطابا أمام الممولين من مختلف الدول العربية ودعاهم لانقاذ القدس من عمليات التهويد التى تقوم بها اسرائيل ، كان يعلم فى ذلك الوقت انه تدور فى نفس الوقت عمليات غير تنظيمية يقوم خلالها فلسطينيون بشراء أراض في القدس كجزء من النضال من اجل مستقبل المدينة.

في منطقة النبی صموئيل ، حيث قام اليهود قبل حرب التحرير بشراء آلاف الدونمات من الاراضى ، نجح عملاء للسلطة الفلسطينية فى ان يستعيدوا ملكية اجزاء من هذه الاراضى. حوالى سبعين منزلا داخل الحى الاسلامى يتم حاليا ترميمها تحت ادارة مشتركة من الحسينى والاقواف الاسلامية من الاموال التى جمعها فيصل الحسينى من دول الخليج فى جولاته الاخيرة هناك. وغير بعيد عن بوابة الزهور داخل اسوار المدينة العتيقة، انتهى بنجاح - بالنسبة للجانب الفلسطينى - الصراع على منزل كبير باعه اصحابه ، الفلسطينيون الى فلسطينى آخر بمبلغ ٨٠٠ ألف دولار .

وكان الخاسرون فى الصفقة هم اعضاء الجمعيات اليهودية النشطة فى المدينة القديمة. لأول مرة منذ وقت طويل كان الخيار للبائع مأمونا جدا بدون مخاطرة انبيع لليهود عن طريق السماسرة .

في منطقة رأس العامود ، غير بعيد عن ارض موسكوفيتس التى سيقام عليها حى يهودى ، نجح مسئولوا السلطة فى افساد صفقة بيع المزيد من الاراضى لليهود. فى مقابل ذلك حقق الجانب اليهودى نجاحات فى منطقة جبل حوما ، حيث تم شراء اكثر من ١٠٠ دونم أخرى ، بالقرب من المنطقة التى بدأت فيها الآن وزارة الاسكان انشاء الحى اليهودى . كذلك أصبح حى أبو طور ، ذلك الحى المختلط الذى يعيش فيه اليهود والعرب جنبا الى جنب منذ حرب الايام الستة ، ساحة صراع بين مخلصى الاراضى من الفلسطينيين واليهود . فقد نجحت جمعية العاد ، حيث مجال نشاطها العادى هو حى سيلوان - أو مدينة داود ، فى ان تشتري منزلا هناك. منذ عدة اسابيع دخلت سيلوان خمس عائلات وبذلك يصل عدد العائلات اليهودية التى تعيش فى هذا المكان الى ١٧ أسرة ، الى جانب ثلاثين من شباب المدرسة الدينية الذين يتعلمون ويدرسون هناك. وهناك أيضا عملية شراء منتظرة تقوم بها جمعية العاد خلال السنة القادمة . لقد أصبح نصف مساحة مدينة داود التاريخية فى ايدى الاثرياء اليهود الذين يمارسون نشاطهم فى سيلوان عن طريق العاد. فقد تم

شراء حوالى ٤٠ مبنى . وقد القى النشاط الذى يمارسه "ن" وهو شخص عربى خفى من رأس العامود، الضوء عن قرب على الصراع الدائر بين السلطة الفلسطينية وبين جهات اسرائيلية مختلفة حول الاراضى والعقارات فى القدس الشرقية. على مر السنين قام "ن" والمقربون اليه بشراء منازل من أجل هذه الجمعية وأقاموا فيها الى حين وصول المستوطنين اليهود . لم يعلم العرب الذين باعوا - أو فضلوا الا يعرفوا - لمن يبيعون منازلهم حقا . احيانا كان يتم الاتفاق مسبقا مع البائع على ان يقوم بمقاضاة المشتري فور دخوله المنزل من أجل عمل تمثيلية تؤكد عدم وجود تعاون أو اتفاق بينهما . هناك منزل واحد فى سيلوان اشترته العاد مازال مسجلا على اسم "ن" ، الذى واصل العمل مع رؤسائه اليهود حتى فى اصعب أيام الانتفاضة بالقدس . وبدأ "ن" يعيد التفكير فى مواصلة تعاونه مع العاد بعد أن تلقى تهديدات على حياته وحياة أسرته . وفى محاولة من أجل وقف نشاط الشراء الناجح الذى تمارسه جمعية العاد فى مدينة داود استخدمت السلطة الفلسطينية واحد من اجهزتها الامنية فى القدس: المخابرات العامة الذى يرأسه امين الهندى (فى غزة) وتوفيق طراوى (فى الضفة). فى سيلوان يعمل رجال هذا الجهاز بالتعاون مع رجال جهاز الامن الوقائى بقيادة جبريل رجوب .

فى البداية تم اختطاف (ع) وهو عربى باع منزل لجمعية العاد عن طريق "ن" وقد اتهمت أسرة المخطوف "ن" باختطافه وتم استدعاء "ن" للتحقيق معه فى مكاتب اجهزة أمن السلطة فى العزرية ثم بعد ذلك فى اريحا ، وأبو ديس وفى رام الله رفض "ن" الذهاب. وفى منتصف سبتمبر ١٩٩٦ عرض مسئولوا السلطة فى القدس على "ن" السفر إلى مصر " من اجل حوار هادئ بدون ان يشعر بالتهديد " . سافر "ن" إلى مصر مع رجل اتصال توسط بينه وبين السلطة الفلسطينية وكان السفر والاستضافة على حساب السلطة الفلسطينية . نزل الاثنان فى فندق بالقاهرة ، وعقدا ثلاثة اجتماعات مع مسئولى السلطة ، وكانوا يقضون وقت الفراغ فى نزاهات ، واثناء اللقاءات عرضت على "ن" قرائن تعاون مع جمعية العاد وقائمة من الملفات التى تدل على تعاونه معها . اعترف "ن" بكل مانسب اليه ، وتم الاتفاق معه انه من أجل البدء فى (التكفير عن اخطائه) سيتمتع فى المرحلة الاولى عن الشهادة لصالح الجانب اليهودى فى القضية التى رفعتها اسرة سيام ضد المشتريين بن تسيون سننو ورامى بن دافيد اللذين عملا بمساعدة من جمعية العاد وعن طريق "ن" . طلبت اسرة سيام إلغاء صفقة البيع التى بلغت ١٥٥ الف دولار التى تمت بواسطة "ن" الذى اشترى المنزل ظاهريا . كذلك وعد مسئولوا السلطة "ن" بمبلغ ١٥ ألف دولار تعويضا عن الاموال التى لن يحصل عليها من جمعية العاد.

فى الاصل كان "ن" سيشهد فى القضية ان البيت تم شراؤه بشكل قانونى صحيح . عندما عاد "ن" إلى محامى المشتريين وحكى له باختصار عن الاحداث وأبلغه "ن" انه لن يستطيع حضور الجلسة وكان يبدو عليه الاضطراب خاف اعضاء جمعية العاد الذين زاروه فى منزله من أن يذهب استثمارهم هباء. فى ديسمبر ظهر "ن" امام المحكمة.

وقف سندو - الذى اقنعه دافيد بارى رئيس جمعية العاد بشراء المنزل - أمام القاضى زايلر وقال له (ان هذا خلاص وإنقاذ للأرض مثلما جاء فى كتاب "المائدة المستديرة" وقال "ن" للقاضى انه لم يوقع على بعض الوثائق ، رغم ان توقيعه وإضح ، مما إساء الى أعضاء جمعية العاد . وأوضح أعضاء الجمعية امام المحكمة ان "ن" واقع تحت تخويف السلطة الفلسطينية وأنه يكذب وقريباً سوف تحكم المحكمة فى هذا الموضوع .

فى نفس الوقت تم تكليف الشرطة بالتحقيق فى اقوال "ن" بأن توقيعه قد زيف فى الوثائق المتعلقة بصفقة الشراء التى قام بها أعضاء جمعية العاد . قامت الشرطة بجمع اقوال أعضاء الجمعية وجمعت وثائق تتعلق ببناء منازل فى القرية . ولكن احتواء الشكوى لم يتحقق وتمت إعادة الاوراق والوثائق التى تم جمعها من أجل التحقيق الى أعضاء جمعية العاد . "ايجوم" هو اسم وحدة سرية اقيمت بعد حرب الايام الستة وظلت تعمل حتى منتصف السبعينات ، وكان الهدف هو شراء اراضى وعقارات من فلسطينى القدس وما حولها . كذلك قامت وحدة ايجوم بتشجيع الفلسطينيين على الهجرة من القدس القديمة الى خارج الاسوار . وقد ظهرت اولى العلاقات الدالة على وجود وحدة ايجوم - والتى كانت تابعة لإدارة اراضى اسرائيل - فى كتاب المهندس دافيد كرويانكر (الصراع على هيكل المدينة وشكلها) الذى صدر عام ١٩٨٨ . وقد كشف هليل كوهين عن ملخص نشاطها فى مجلة (كل هعير) التى تصدر فى القدس ، منذ عدة اسابيع .

والآن اتضح الصورة بأكملها . أمر رئيس الوزراء ليفي اشكول بإنشاء هذه الوحدة فى محاولة لعدم مصادرة اراضى بمساحات كبيرة من السكان العرب . قامت وحدة ايجوم بشراء آلاف الدونمات فى القدس الشرقية وخارجها . ويمكن ان نخمن بأن لولا نشاطها لتمت مصادرة آلاف الدونمات الاخرى فى القدس الشرقية .

لم تعمل الوحدة تقريباً فى شراء اراضى أو عقارات فى المناطق ذات الكثافة السكانية العربية مثل الحى الاسلامى . فى مقابل ذلك نجحت للغاية فى تشجيع هجرة العرب من المدينة العتيقة الى خارج الاسوار . وجاء فى القواعد التى توجه نشاط الوحدة صراحة أنه يجب (تفتيت نواة الكتلة السكنية الاسلامية التى فى حدود المدينة العتيقة) والتى ضمت فى تلك الفترة (حوالى ثلث سكان المدينة "الشرقية" ، اى ٢٥ ألف مواطن من داخل حوالى ٧٥ ألف مواطن . ويتم تنفيذ هذا العمل عن طريق تشجيع تحريك السكان الى منطقة بيت حنينا وبيدوبييت سوريك من جانب ، وعن طريق تشجيع الهجرة الى خارج البلاد من جانب آخر) .

هناك أيضاً قاعدة أخرى تقول (سرعة وتكثيف اسكان اليهود وكافة استخدامات الاراضى فى المناطق المفضلة واستمرار اغلاق الحوض الطبوغرافى للمدينة العتيقة (فى داخل الاسوار) بهدف تحويل هذه الارض الى ارض يهودية (استكمالاً لمجموعة راموت اشكول وجفعت همبتار والهضبة الفرنسية ونطاق الجامعة العبرية من الشمال والشمال الشرقى والالتقاء مع مدن جيلاً وأرمون هنسئ فى الجنوب والجنوب الشرقى) . فى جوهرها تذكرنا هذه الاهداف بالاهداف التى

تقع فى صلب عمل الجمعيات مثل جمعية عطرت كوهانيم وعطرا ليوشنا . ولكن تنفيذ فكرة تقليل السكان العرب داخل الاسوار وشراء العقارات بالذات هناك تحقق فى عهد ايريل شارون كوزير للاسكان فى السنوات ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، والاكثر من ذلك عن طريق نشاط جمعيتى عطرا ليوشنا وعطرت كوهانيم ، رغم انهما قد عملتا حتى عام ١٩٩٢ بالتعاون الوثيق مع ادارة اراضى اسرائيل والوصى العام . يقيم الآن فى الحى الاسلامى بالمدينة العتيقة حوالى ألف يهودى ، وهو مايوازى الوجود اليهودى فى هذه المنطقة قبل احداث ١٩٢٩ و ١٩٢٦ . اليوم لا توجد تقريباً استثمارات حكومية مباشرة لشراء عقارات فى القدس الشرقية . واموال هذا السوق هى فى اغلبها اموال التبرعات مثل اسرة بن دافيد من القدس ، وارفين موسكوفيتس من فلوريدا ، وأحد يهود ايطاليا الاثرياء ، ومجموعة يهود من فرنسا وبلجيكا . اشك فى انه خلال عدة سنوات ستتكشف صفقة أخرى تم تنفيذها سرا فى هذه الايام ، مثل شراء استراحة سانت جون من الكنيسة اليونانية ، والتى شاركت الحكومة بجزء من الثمن (اكثر من ثلاثة ملايين شيكل من اموال وزارة الاسكان) أو أعمال مثل وحدة ايجوم خلال عهده اشكول وجولدا مائير .

هذا ايضا الاختلاف البارز فى نشاط العقارات السياسى فى القدس الشرقية بين عهد حكومة الليكود السابقة برئاسة اسحاق شامير ، وبين العهد الحالى لحكومة بنيامين نتانياهو ، وقد استخدم شارون آنذاك شركة عميدار من أجل المساعدة فى تنفيذ عمليات الشراء التى تقوم بها الجمعيات اليهودية .

ينقسم عهد السلطة الاسرائيلية فى القدس الشرقية على مدار ثلاثين عاماً الى اربعة عهود : فيما يتعلق بأعمال الشراء . العهد الاول - وهى السنوات التالية لحرب الايام الستة ١٩٦٧ - ١٩٧٤ . كانت الحكومة هى صاحبة المبادرة على الساحة عن طريق وحدة ايجوم وبعض الشركات الوهمية ، ويتم تنفيذ جزء كبير من عمليات الشراء عن طريق تجار اراضى مثل شموئيل عينايف ، الذى اشترى مساحات كبيرة فى منطقة جفعون والنبي شموئيل . وبعد حرب عيد الغفران انخفضت للغاية الميزانيات التى خصصتها الدولة لهذا الهدف . ومع وصول الليكود الى الحكم فى عام ١٩٧٧ توقف النشاط . ثم عاد مرة أخرى بشكل قليل بمبادرة من ايريل شارون الذى عمل كوزير للزراعة ، ثم كوزير للاسكان ثم كوزير للدفاع . فى كافة هذه الوزارات وجد شارون الطرق المناسبة التى استطاعت بها الدولة القيام بعدة عمليات شراء فى القدس الشرقية . كذلك فى عهد اريك نحماين كوزير للزراعة حدثت محاولة لاستئناف مبادرة اعمال الشراء العقارية من جانب الحكومة بمساعدة من شركة فيمنوتا ، وهى شركة فرعية تابعة لصندوق التأسيس الاسرائيلى . انتهت هذه المبادرات بوصول حزب العمل الى الحكم عام ١٩٩٢ . اليوم اصبح السوق اليهودى فى الاساس سوقاً خاصاً ، ويخصص الجانب الفلسطينى بالذات ميزانيات رسمية لشراء العقارات فى القدس الشرقية .

المفاوضات ويمكن إضافة استعداد عرفات لعقد اللقاءات المعدة للتنسيق الأمني. بل إنه في الجانب الإسرائيلي أدار نتانياهوا نقاشا في مكتبه وفيه تم الاتفاق على دراسة من جديد لسياسة مصادرة بطاقات الهوية من سكان شرق القدس والذين نقلوا من مكان سكنهم من خارج المدينة. لقد قيل للفلسطينيين بشكل أكثر من الرمز أن سياسة الترانسفير الهادئة لعرب القدس سوف تتوقف. (ذلك المصطلح يستخدمه تنظيم «بيتسالييم» ويعرف الجهد الإسرائيلي في طرد العرب من القدس في النشرات الفلسطينية باسم «التطهير العرقي»).

إن استراتيجية الوساطة الأمريكية مبنية على أمل أن يستنزف كل من إسرائيل والفلسطينيين في نهاية الأمر، ويجبروا على التنازل وإيجاد حل وسط. وذلك الافتراض مبنى على حقيقة أن لكلا الطرفين لا يوجد في الواقع بديل لمسيرة السلام. ولكن في الوقت الحالي لا يوجد أكثر من تلك الاشارات، ولكن الفجوة في مواقف الطرفين صعبة وخطيرة. وإذا كان هناك من يعتقد في إسرائيل أن هدم المبنى في مستوطنة يتسهار سوف يترك انطبعا ما على الفلسطينيين، فإن النتيجة كانت عكسية. فقد نشرت الصحافة الفلسطينية يوم السبت الأخير صورتين من مستوطنة يتسهار: في الأولى صورت أكوام الألواح للمبنى المهدم، وفي الثانية بعدها بيوم واحد، نرى المبنى في بنائه الجديد، وبنفس الألواح. وكانت رسالة الصورتين واضحة: إن عملية الهدم هذه كلها كانت عبارة عن تمثيلية. ويجوار الصور من المستوطنات تم نشر أرقام عن ٢١٢ مبنى للعرب تم هدمهم في المناطق في الـ ١٦ شهرا الأخيرة. (بنون عمليات الهدم التي تمت في شرق القدس)، كما تم أيضا نشر خبر عن عملية هدم تمت هذا الأسبوع لأساسات مدرسة في أبوديس والتي بدأت بنائها وكالة الغوث والتشغيل التابعة للأمم المتحدة بعد أن أعلنت سلطات إسرائيل أن تصريح البناء للمدرسة منح بشكل الخطأ.

«إن وقف المستوطنات لن يخلق أي خطر على إسرائيل، بل إن استمرار بنائها هو تهديد للكيان الفلسطيني» كتب ذلك عطا الكايمري في جريدة «القدس» وأعطى بذلك تعبيراً عن الضغط الذي يمارس على عرفات ورجاله بالآ يتنازلون.

يبدو أن تكنيك الوسيط الأمريكي دينيس روس والذين بعثوه هو إرهاب الطرفين. فطوال شهرين ومنذ بدء قضية جبل أبوغنيم توقفت المسيرة السلمية، والتزمت الولايات المتحدة أسلوب عدم طرح أية مبادرة جديدة للحل، بل أنها تركت لإسرائيل والفلسطينيين الفرصة لطرح مواقفهم حتى تعيينهم الحيل. ونجحت هذه الطريقة في الماضي، فائتاء مفاوضات الخليل، مثلا، وضح أنه من غير المحتمل التوصل إلى أي تسوية حول موضوعات مثل شوارع الشهداء الذي طالب الفلسطينيون بفتحه أمام الحركة العربية، ولكن إسرائيل رفضت. ومرت أسابيع عندئذ كان فيها اسم شارع الشهداء معروفا لكثير من زعماء العالم. انشغل به الرئيس الأمريكي كلينتون، واعتبر الرئيس مبارك أنه لن يكون هناك حل في الخليل دون فتح الشارع. وهناك من قالوا أنذاك أن شارع الشهداء ذاع صيته في العالم أكثر من طريق الشانزليزيه في باريس.

وما كادت تمر عدة أشهر بعد اتفاق الخليل، إلا وطوى النسيان شارع الشهداء، ليس ذلك فحسب، بل من الصعب أن تجد اليوم من يعرفون ما الذي تم الاتفاق عليه بشأنه. فمن الذي يعرف إذا كان الشارع مفتوحا الآن، أو مغلقاً؟ (الاجابة هي أن الشارع ليس مفتوحا ولا مغلقا، وبمساهمة أمريكية بدأوا في حفر الشارع لوضع ماسورة مجارى وخطوط كهرباء ومياه وتليفونات وكان الاتفاق يقضى بأن يتم افتتاح الشارع بالتدريج).

والحقيقة أنه من الصعب، أن نرى موقفا ينسى فيه جبل أبوغنيم مثل ما حدث في شارع الشهداء، ولكن من المحتمل أن هناك دلائل أولية على إرهاب الأطراف. فعرفات ورجاله على سبيل المثال، يكثر في الآونة الأخيرة من الحديث عن طلب وقف بناء المستوطنات بصفة عامة، ويركزون بشكل أقل فيما يتعلق بموضوع أبوغنيم. وبقليل من التفاؤل، يمكننا أن نرى في ذلك إشارة تهدئة. وعلى الجانب الإسرائيلي يشرح كل من رئيس الوزراء ووزير خارجيته ليفي بشكل أقرب إلى الاعتذار بأن ضرورة بناء المستوطنات تنبع من الزيادة الطبيعية للتجمعات السكانية اليهودية في المناطق، فهم لا يجدون الشجاعة الكافية للاستمرار في التبرير الايديولوجي القديم بأن لليهود الحق في البناء في كل مكان في أرض إسرائيل.

وبالاضافة للإشارات الفلسطينية، فما زال هناك أمل في استمرار

إسرائيل والمقاطعة العربية

٤

معاريف ١٩٩٧/٤/٤
عوديد جرانوت

يخشون من تأثير الدومينو العربى

ساعات طويلة وأوضح مستشار الرئيس مبارك للمستشار الإسرائيلي أن العالم العربى فى حالة من الغضب الشديد بسبب عمليات البناء فى جبل أبوغنيم. ولكن ماهى المقترحات الإسرائيلية؟

لقد اقترح جولد بإسم نتانياهو خطة مكونة من أربعة بنود للتخلص من الأزمة.

- دفع المفاوضات بصفة عامة حول التسوية الدائمة مع الفلسطينيين من أجل التوصل إلى خط النهاية قبل شهر مايو ١٩٩٩ إذا كان ذلك ممكنا.

- بذل جهد خاص من أجل إنهاء هذه المحادثات خلال ستة أشهر.

- إشراك الأمريكيين فى تنظيم لقاء على غرار كامب ديفيد يجلس فيه الفلسطينيون والإسرائيليون سويا من أجل التوصل إلى حل قبل تفاقم الأزمة.

- وإذا حدث وفشل هذه اللقاء فسوف يعود الأطراف إلى تنفيذ إتفاقية أوسلو الأصلية بما فى ذلك مراحل الانسحاب الثلاثة.

والدكتور أسامة الباز الذى يعتبر من الموالين لإسرائيل فى القيادة المصرية كان متشككا للغاية وقال «انتم تحاولون الالتفاف حول إتفاقية أوسلو وهذا لن يحدث».

وعاد جولد وأكد أن الأمر لا يعنى التهرب من أوسلو وأنه يقترح أنه إذا كان الطريق القصير لن يؤدى إلى الهدف فسوف يعود الطرفان مرة أخرى إلى الخطة الأصلية. وذهب الباز حاملا هذه الخطة إلى مبارك وإلى عرفات (الذى كان يزور القاهرة فى ذلك الوقت) وعاد إلى جولد وهو يحمل رداً سلبياً وقال: «هذه محاولة إسرائيلية للتهرب من تنفيذ التسوية المرحلية ولكن هذه المحاولة حكم عليها بالفشل لأن هناك أزمة ثقة حادة بين الأطراف.

إشارات الاستغاثة التى انطلقت من أفواه الزعماء العرب ووصلت إلى القدس تتحدث جميعها بلغة واحدة وتقول: إنهم يضغطون علينا من أجل قطع العلاقات الدبلوماسية معكم ولكننا لا نريد ذلك؟

فى الرباط عاصمة المغرب حدث صراع درامى من وراء الكواليس، فى اجتماعات لجنة القدس بين المتطرفين والمعتدلين بعض الشئ حول صياغة البند الذى يدعو الدول العربية إلى نسف الجسور مع إسرائيل، وقد شارك الجميع فى هذا الصراع: السوريون والمصريون وكذلك الإيرانيون والأردنيون وأيضاً المضيف الملك الحسن الثانى. وهناك دليل واحد على هذه الدراما الخفية، حيث كانت هناك يد خفية أصدرت أوامرها إلى التلفزيون العربى بقطع التقرير حول بنود البيان الختامى للجنة القدس قبل ثانية واحدة من وصول المذيع إلى البند السابع الذى يقترح استئناف المقاطعة ضد إسرائيل.

وحتى هذه اللحظة يمكن القول أن الأثر الناتج عن كل هذه القرارات المعادية لإسرائيل والتى صدرت خلال اسبوعين فى أربعة اجتماعات مختلفة وهى المؤتمر الإسلامى فى باكستان ومؤتمر دول الخليج العربى ولجنة القدس فى المغرب و دورة الجامعة العربية فى القاهرة، كان يمكن أن يكون اشد فاعلية وأكثر سوءاً وضرراً على إسرائيل لولا تدخل الولايات المتحدة الأمريكية من أجل وقف كرة الثلج التى تتدحرج فى المنحدر.

وكانت المساهمة الإسرائيلية من أجل تهدئة الأوضاع فى العالم العربى أكثر تواضعاً وأقل فاعلية حيث وجه بنيامين نتانياهو نقداً علنياً إلى المحاولة العربية لعزل إسرائيل بعد وقت قصير من عودة مساعده دورى جولد من القاهرة وهو يحمل رداً مصرى سلبياً على الاقتراح الإسرائيلى بشأن حل الأزمة مع الفلسطينيين.

وتجدر الإشارة إلى أن اللقاء بين دورى جولد وأسامة الباز استمر

ولكن المصريين والفلسطينيين لم يغلّقوا الباب حتى النهاية وتركوا فتحة صغيرة وهي أنه إذا التزم نتانياهو - في حالة فشل الطريق المختصر - «بالانسحاب الجوهري» في المرحلة الثانية (بين ١٠٪ وحتى ٣٠٪) وجمد على الفور عمليات البناء في جبل أبوغنيم فسوف يكون هناك ما يمكن التحدث بشأنه. ولكن إذا كان الأمر يتعلق بجبل أبوغنيم، فإنه ليس لدى نتانياهو ما يمكن التحدث بشأنه ومن ثم فإن هذا الاقتراح قد استبعد. وعاد جولد إلى القدس واستمرت العلاقات بين العالم العربي وإسرائيل في التدهور.

ويدعون في القدس أن القاهرة كانت فعالة للغاية في حملة الضغوط على دول الخليج وشمال أفريقيا من أجل قطع أو على الأقل تجميد العلاقات مع إسرائيل من أجل إجبار نتانياهو على التنازل عن جبل أبوغنيم والاستمرار في طريق أوصلو الأصلي. وتقول مصادر أنه منذ القمة العربية في الصيف الماضي والتي تصدت فيها مصر لاقتراح سوري بوقف التطبيع مع إسرائيل «ضاق كثيرا الفجوة بين سوريا ومصر» في هذا الصدد ولم يكن مصادفة أن توجه فاروق الشرع وزير الخارجية السوري في طائرة واحدة مع عمرو موسى لحضور اجتماعات لجنة القدس في الرباط.

وإذا وضعنا في الاعتبار الروح المعادية لإسرائيل والتي حامت حول اجتماعات المؤتمر الإسلامي في باكستان، فقد أدركت الحكومة الأمريكية أن هذا الاتجاه سوف يتزايد ويتسع خلال اجتماع لجنة القدس في الرباط. ومن المعروف أن كلينتون يختلف مع نتانياهو في مسألة جبل أبوغنيم ولكنه يعرف أنه لا يجب السماح للعملية المتعددة الأطراف أن تنهار.

ولسبب ما سارع الأمريكيون بالجوء إلى الملك الحسن الثاني عشية اجتماع لجنة القدس وطلبوا منه وقف هذا التدهور. واستمع الملك ووعد بالمساعدة. وتقول مصادر عليمة أن الملك الحسن يشعر بالغضب الشديد من نتانياهو ولكنه ليس على استعداد لتحطيم الحلقات التي توصل بينه وبين إسرائيل وكذلك مع الولايات المتحدة الأمريكية. وقد هاجمت الصحف المغربية بدون توقف إسرائيل بل ووصفت إحدى الصحف الإسرائيلية هذا الأسبوع بأنها «كيان صناعي» ولكن الممثل الإسرائيلي في المغرب مازال يعقد لقاءاته كما هي العادة.

وأما الملك الحسن الثاني الذي يرأس لجنة القدس فقد اضطر إلى بذل كثير من الجهد من أجل أن يفي بوعوده للأمريكيين. وتعرض الحسن للنقد من جانب بعض المشاركين في اجتماعات اللجنة على اعتبار أنه تلكأ أكثر من اللازم في الدعوة إلى عقد اللجنة على الرغم من أعمال البناء الإسرائيلية في جبل أبوغنيم. وفي المقابل ألقى الملك خطابا هاجم فيه إسرائيل بشدة ولكنه حرص كل الوقت على أن يوجه نقده إلى الحكومة الحالية التي تعمل على تغيير القانون الدولي.

هذا وقد شاركت مصر في بلورة البند السابع للبيان الختامي لمؤتمر الرباط والذي تدعو فيه لجنة القدس النولية التي أقامت

علاقات مع إسرائيل «في نطاق عملية السلام» إلى إعادة النظر في ذلك من جديد بما في ذلك إغلاق مكاتبها. وهذه الصيغة «في نطاق عملية السلام» والتي أدخلت وفقا لطلب مصر تهدف في واقع الأمر إلى إعفاء مصر والأردن من تنفيذ هذه القرارات نظرا لانهما وقعتا على اتفاقيات سلام نهائية مع إسرائيل.

والمعركة الأساسية التي تدور من وراء الكواليس تدور بين المطلب السوري الإيراني العراقي بمطالبة عمان وقطر وتونس والمغرب وموريتانيا بقطع العلاقات إجباريا مع إسرائيل وبين مطلب الجهات الأكثر اعتدالا - وبضغط الولايات المتحدة الأمريكية - بأن تكون هناك توصية فقط للحكومات المختلفة بتبني هذا القرار. وعلى الرغم من أن البيان الختامي لمؤتمر الرباط يعتبر خطيرا للغاية من ناحية إسرائيل إلا أنه لا يمضي حتى النهاية حيث أنه يطلب من الملك الحسن بأن يتشاور في هذا الصدد مع الحكومات العربية وبذلك تمنحه فرصة للتفكير وإعادة النظر.

وهناك قرار مشابه من جانب وزراء الخارجية العرب صدر هذا الأسبوع في اجتماع الجامعة العربية في القاهرة يدعو الدول العربية إلى إغلاق مكاتب الاتصال في إسرائيل واستئناف المقاطعة الاقتصادية، ولكن هذا القرار يعتبر توصية سوف تنقل إلى الدول المختلفة حتى تتخذ قرارها من تلقاء نفسها.

ولكن السوط العربي المسلط على إسرائيل من أجل إعادتها إلى الطريق المستقيم يلوح الآن في الهواء والأسد يشعر بالرضا التام. وتجدر الإشارة إلى أن المغاربة والعمانيين وحتى التونسيين الذين يضعون حتى الآن الممثل الإسرائيلي في فندق ولم يرتبوا له حتى هذه اللحظة لقاء مع الرئيس أو وزير الخارجية الجديد، يلمحون لإسرائيل إلى أنهم لا يرغبون في حرق الخيوط القليلة التي تربطهم بالقدس وهم يأملون ألا يضطروا إلى فعل ذلك مستقبلا تحت ضغط الظروف.

وتجدر الإشارة إلى أن التدخل الأمريكي قد ساعد ولكنهم في القدس وفي واشنطن يعرفون أنه في اللحظة التي تغلق فيها أي دولة عربية مكاتب الاتصال التابعة لها هنا، فإن باقي الدول الأخرى سوف تسير في أعقابها. وهناك خوف من أن عمان التي سبقت الدول الأخرى في إقامة علاقات مع إسرائيل سوف تبدأ في تطبيق القرارات المعادية لإسرائيل وذلك بعد أن أعلن وزير خارجيتها - وكان هو الوحيد الذي فعل ذلك - أن دولته سوف تدرس وبجدية تطبيق قرارات الجامعة العربية وقرارات لجنة القدس.

والشعور السائد هو أن الزيارة السريعة التي قام بها نتانياهو لواشنطن سوف تخفف بعض الشيء من حدة الغضب في العالم العربي لأنها تعكس على الأقل في نظر العالم العربي استعداد الحكومة الأمريكية للتدخل الفعال من أجل تحريك عملية السلام. ولكن في اجتماعات القاهرة والرباط تحدد وبالإجماع المبدأ الذي يقول: كل تلكؤ في تنفيذ اتفاقية أوصلو يرتبط بالتراجع إلى الوراء في عملية تطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل.

لا يهدف هذا المقال إلى إلقاء الضوء على مسيرة السلام، كما أنه لا يتحدث عن ضرورة التوصل إلى تسوية مؤلة مع الشعب الفلسطيني ومع الدول العربية، فهذه المسيرة بالغة الوضوح إلى الدرجة التي يعد فيها من العبث الاستمرار في التحدث عن أهميتها. وتتجاوز حدود هذا المقال مسيرة السلام والوفاء السياسي. وتتمثل الركيزة التي يقوم عليها هذا المقال في أن هذه المسيرة لا تسهم في تحقيق التقارب الثقافي بين الانتلجنسيا اليهودية والعربية. ومن الملاحظ أن شريحة الانتلجنسيا المصرية والأردنية وعلى خلاف الوضع السائد في إسرائيل تقف في الخندق المعارض لإسرائيل، فيتعرض المركز الأكاديمي الإسرائيلي في القاهرة إلى انتقادات وافتراءات لا مثيل لها على صفحات الجرائد المصرية. وعند النظر إلى عمان نجد أنه بينما يتبنى القصر سياسة يمكننا وصفها بأنها دافئة تجاه إسرائيل إلا أن النقابات المهنية بالأردن كانت في طبيعة معارضة الاتصال بالمفكرين الإسرائيليين، بل وعارضت إدانة مقتل التلميذات الإسرائيليات اللاتي لقين مصرعهن في عمان. وفي حقيقة الأمر فإن إسرائيل تصنع السلام مع المؤسسة السلطوية، ومع الضباط، وفي أحيان أخرى مع رجال أعمال، وفي المقابل فإن المفكرين الذين كان من المفترض أن يكونوا من حلفاء السلام يعارضون السلام مع إسرائيل.

ويسود دائما الأمل في أن تحقيق السلام الشامل بين إسرائيل وبين جميع الدول العربية سيؤدي إلى القضاء على هذه الظاهرة، ولكن من الواضح أن الشرق الرومانسي الذي حلم به آباء الحركة الصهيونية قد طرأت عليه العديد من التغيرات، كما أنه قد طرأت تغييرات عديدة على إسرائيل.

ويتحرك المجتمع العربي في حقيقة الأمر بين قطبي الرغبة في الارتقاء في أحضان الفكر الإسلامي المناهض لكل ما هو غربي، وبين الفكر القومي التقليدي. ويعد الفكر القومي في حقيقته فكرا إسلاميا من ناحية قوانينه وعاداته، ومع هذا فوجه الفرق الوحيد بينهما يكمن في أن الفكر القومي يرمي إلى إضعاف مكانة رجال الدين، وتعضيد مكانة السلطة الدنيوية (سواء كانت هذه السلطة ملكية أو عسكرية أو سياسية)، والحفاظ على العلاقات التجارية مع العالم

الصناعي، والارتقاء بالوضع الاقتصادي. وفيما يتعلق بموقع إسرائيل من هذين القطبين فإنه يعد بمثابة معادلة بالغة الصعوبة متعذر حلها بالنسبة لقادة هذين القطبين. فإسرائيل تعد غريبة بالنسبة لكل من الاتجاه الإسلامي وللإتجاه القومي العربي. ويتشكك كل العالم العربي في إسرائيل نظرا لأنها أدخلت إليه نموذجا دنيويا تعديدا، كما أن هذا النموذج الذي تمثله إسرائيل ينتهك جميع الأعراف المسلم بها في أوساط طائفة الانتلجنسيا بالعالم العربي، فتشعر الانتلجنسيا المصرية على سبيل المثال أنه ليس من الممكن أن تكون إسرائيل بمثابة النموذج الذي يجب أن يحتذى به، فتري هذه الشريحة أن عالم إسرائيل الثقافي والأدبي شديد التباين عنها إلى الدرجة التي يتعذر معها أن يقيس العرب عليه أوضاعهم.

ومع هذا فتوجد بعض العلامات التي تبشر بحدوث بعض التحولات، ويتحقق السلام الشامل الذي من شأنه أن يقوض أسس معارضة العرب لإسرائيل التي يرون أنها ترمي إلى غزوهم ثقافيا، وتكمن المشكلة الحقيقية في أن أصول هذا العداء تكمن في حالتى الرقض والتخوف التي نجد صعوبة بالغة في تفهمها. وتكمن هنا إحدى التناقضات حيث من الملاحظ أنه كلما تزايدت في إسرائيل قوة القوى المستنيرة الأمر الذي كان يسهم في تزايد انفتاح المجتمع الإسرائيلي على الآخر كلما كان هذا التطور يلقي رفض الآخر. ولنا أن نتساءل في هذا المقام كيف يمكن للعالم العربي أن يحدث التحول اللازم وأن ينتقل من العالم الأسرى الدينى التقليدى إلى مرحلة تبني الأنماط السائدة في أوساط الشريحة المستنيرة في إسرائيل.

وحقا فمن الواضح أن الأفكار التي تحظى بقبول اليسار ومعسكر السلام الإسرائيلي تعد غريبة بل ومرفوضة في أوساط من نرغب في تحقيق السلام معهم، فالتحدث عن حرية الإنسان الجنسية، ومنح حق المساواة للشاذين جنسيا يعد أمرا مرفوضا على نحو قاطع في أوساط المجتمع العربي الإسلامي. وينطبق نفس الأمر على موقف المجتمع العربي تجاه الحركة النسائية، وتجاه فكرة تمتع المرأة بالمساواة في جميع الحقوق، كما أن أفكار الحفاظ على الطبيعة، ومنح كافة

الحقوق للمرأة التي تنجب من صديق لها دون أن تتزوجه، ومعارضة انزال أية عقوبة بدنية بالأطفال، والاعتراف بنشر الأخبار الجنسية في الصحافة والأدب، والفن تعد غريبة على المجتمع العربي.

وحقا فإنه يوجد صدام بين المجتمعين بشأن مكانة الفرد في المجتمع، فاليسار الإسرائيلي يعد من أبرز مؤيدي فكرة أن الإنسان هو محور الكون، وأن له جميع الحقوق، وأنه لا يحق لأية سلطة سلب هذه الحقوق منه، وفي المقابل فإن مثل هذه الأفكار لا تسود على نفس النحو في أوساط العناصر التقدمية في المجتمع العربي. ويكفي في هذا المجال الإشارة إلى أن محكمة الاستئناف بالقاهرة أصدرت على أستاذ الأدب العربي بجامعة القاهرة (المقصود هنا الأستاذ الدكتور نصر أبوزيد «مترجم») حكما بتطليق زوجته نظرا لأنه اعتبر كافرا حينما قرأ القرآن قراءة تاريخية، وحينما رأى أن بعض الآيات القرآنية غير قابلة للتطبيق. وبالرغم من أن هذا الحكم الذي أصدرته المحكمة أثار قدرا كبيرا من الضجة، وبالرغم من أن الحكومة المصرية لم تصدق على هذا الحكم إلا أن هذا الوضع يوحي أنه من الصعوبة بمكان أن نجد في مصر تأييدا للفكرة التي يدعو إليها اليسار الإسرائيلي والمتمثلة في حرية إرادة الفرد. وتتمثل المشكلة الحقيقية في أن شريحة الانتلجنسيا المصرية ليست مستعدة لعقد أي لقاء مع ممثلي الانتلجنسيا الإسرائيلية، كما أن قادة الحركات الدينية على الطرفين ليسوا من صناع السلام.

ومن المتصور أن مسيرات السلام الجزئية، والزيارات التي قام بها الإسرائيليون إلى الدول العربية، والاتصالات التي تمت مع الفلسطينيين، علاوة على فعالية الحياة الثقافية في إسرائيل قد ولدت في نفوس الجميع ضربا من الرغبة في التعامل مع الواقع المتوسطى (نسبة إلى البحر المتوسط) من منظور أنه واقع يساعد على توطيد أواصر العلاقات بين الشعوب، كما أن هذه العلاقات والاتصالات قد جعلت البعض يتصور أن هذا الواقع واقع مشترك لجميع الشعوب المطللة على السواحل الشرقية والجنوبية من حوض البحر المتوسط. وقد تداخلت هذه الرؤية مع تلك الأفكار الأوروبية المتعلقة بدمج الدول المطللة على حوض البحر المتوسط وفي مقدمتها دول المغرب تحت نفوذ الوحدة الأوروبية.

وكان مؤتمر برشلونة الذي عقد في السابع من شهر نوفمبر ١٩٩٥ والذي شاركت فيه خمس عشرة دولة من دول الوحدة الأوروبية، واثنى عشرة دولة من دول حوض البحر الأبيض المتوسط بمثابة خطوة دعائية في هذا الاتجاه. وقد اختتم

المؤتمر أعماله بإصدار بيان مشترك تضمن تعهد جميع الأطراف بتكثيف التعاون بشأن مكافحة الإرهاب وتعزيز الأمن الإقليمي، وتأييد فكرة عدم التصعيد النووي أو الكيميائي والبيولوجي، واحترام سيادة كل دولة على أراضيها. وفيما يتعلق بالجانب الاقتصادي والتجاري من هذا الإعلان فقد دعا البيان إلى تأسيس منطقة تجارية حرة بحوض البحر المتوسط. وفيما يتعلق بالجانب الثقافي فإن الرغبة الجامعة في البحث عن واقع متوسطى ليست بهذه البساطة فهذه الفكرة تهدف إلى إيجاد قاسم ثقافى مشترك يكون في خدمة مسيرة السلام. علاوة على هذا فإذا تم إقرار سلام حقيقى فى جميع الدول المطللة على البحر المتوسط فمن الواجب أن نتصور أن مثل هذا السلام لن يتحقق إلا فى ظل وجود مسيرة السلام.

وتوجد حقا حاليا بعض العلامات الأولى التي تبشر بكل الخير لمثل هذه المسيرة المتوسطية، ونذكر من بين هذه البشائر مقالات «حازم سرية» في صحيفة الحياة، تلك المقالات التي تتناول أهمية اعتراف العرب بالكارثة التي تعرض لها اليهود على أيدي النازي، وتعد مشاركة الوفد المصرى فى كوبنهاجن برئاسة لطفى الخولى من بين العلامات المبشرة خاصة أن لطفى الخولى يعد من قادة حزب التجمع اليسارى، ويعد أيضا من قادة الانتلجنسيا المصرية.

وفى إطار الحديث عن المتوسطية فتجدر الإشارة إلى أنه قد عقدت فى إسرائيل فى عام ١٩٩٦ «الندوة الإسرائيلية للثقافات المتوسطية» بالتعاون مع معهد فان لير، كما شارك فى الندوة وزارة العلوم والفنون برئاسة البروفيسور نحيما ليف تسيون. وخصصت الجلسة الأولى من أعمال هذه الندوة لأعمال الأديبة الإسرائيلية مصرية الأصل جاكلين كهنوف التي هاجرت من مصر إلى إسرائيل فى عقد الستينيات أى فى ظل الفترة التي كان المجتمع الإسرائيلى فيها منغلقا على ذاته. وكانت كهنوف أول من وجهت اصبع الاتهام إلى القيادة الإسرائيلية، وكانت أول من رفعت شعار «أنا متوسطية» وقد تغير المجتمع الإسرائيلى منذ ذلك الحين وحتى يومنا هذا على نحو مذهل، ومن ثم فقد تحول ما كان شاذا فى المجتمع فى عقد الستينيات إلى أمر مألوف ومتعارف عليه حاليا.

وقد تناولت أعمال هذه الندوة الصعوبات الكامنة فى هذا الاتجاه الإيجابى، وتحدثت كهنوف فى هذه الندوة عن طفولتها فى مصر التي كانت فى ذلك الحين متعددة الثقافات، تلك التعددية التي كان لها تأثيرها على القيادة، وتحدثت أيضا عن الواقع المتوسطى بمفهومه الكلاسيكى فذكرت: «كان يبدو لى فى صباى أنه من الطبيعى أن يتفاهم البشر فيما بينهم رغم

اختلاف لغاتهم، وبالرغم من وجود جنسيات متعددة في ذلك الحين من مصريين وسوريين ويهود ومسيحيين وعرب وإيطاليين وتونسيين وأرمن إلا أنهم كانوا متشابهين».

وحقا فقد ذهب هذه الصورة التي قدمتها كهنوف لمصر مع الريح وهذا بعد أن تولى جمال عبدالناصر مقاليد السلطة، ومع ظهور الإسلام كقوة سياسية، وقد وضع اهارون أمير هذا الأمر خلال الاجتماع فذكر: « حينما قدمت جاكين كهنوف ذاتها في صورة ممثلة للجيل المتوسطى فقد أحسنا أنها تحدثت عن شريحة ضئيلة خاصة بأبناء الاقليات في مصر وفي البلدان المطلة على حوض البحر المتوسط. وفيما يتعلق بالأعمال الإبداعية التي تناولت تفاعل أبناء جميع الطوائف المختلفة فإنها تتمثل في إبداعات «كفافيس» الذي لم يعرف كلمة من العربية، وإبداعات جاكين التي تعلمت تعليما فرنسيا، ذلك التعليم الذي كان شائعا في مصر منذ الحملة الفرنسية على مصر.

وحقا فقد ذهب هذا الماضي أدراج الرياح، فتغيرت الاسكندرية عما كانت عليه فبينما كان يوجد بالاسكندرية خلال عام ١٩٤٧ ما يقرب من ستين ألف أجنبي كان معظمهم من البريطانيين والفرنسيين والأتراك، واليونانيين والإيطاليين فلم يعد حاليا هناك أى وجود لهذه الطوائف خاصة بعد أن أصدر

عبدالناصر في عام ١٩٥٦ قرارا بترحيل الأجانب عن مصر. وحقا فإن الحديث عن الشرق المتوسطى ليس إلا حديثاً مليئاً بالحنين إلى الماضى، ولكن فمن الواجب أن نأمل فى تحقيقه فى المستقبل فيذكر د. ديفيد اوحنه «إننا فى حاجة إلى أخلاق جديدة لا تنتكر للعالم الذى نعيش فيه أو للقيم الكونية، ويجب أن تكون هذه المنظومة الاخلاقية الجديدة مستقلة عن النزاعات العرقية التى ولت، ويجب أن تخلق هذه الأخلاق إطارا ثقافيا أكثر رحابة واتساعا».

ويعنى هذا الخيار المتوسطى الإسرائيلى من سفاراد وإشكناز، والفلسطينيين، والأوروبيين والمغاربة، ويهدف هذا الخيار إلى إقامة حوار مشترك، والقضاء على الحروب الثقافية، ولا يعنى هذا الخيار العودة إلى الجذور بقدر ما يعنى تأسيس برنامج ثقافى مشترك لتجميع الهويات المنفصلة.

وحننا يبحث المرء فى جميع البلدان المطلة على حوض البحر المتوسط عن نموذج الاسكندرية القديم الذى تفاعلت فيه كل الثقافات فإننا لا نجد بديلا لهذا النموذج إلا فى إسرائيل بدءا من اشكلون وأشدود حتى عكا ونهاريا وتل أبيب فى الوسط، وتعد تل أبيب بمثابة البديل للاسكندرية إذ تتفاعل معها كل الثقافات وتتعدد بها جميع ألوان البشرية وجميع الثقافات كما أنها قادرة على استيعاب كل شئ.

ياله من جمال، إنهم يقاطعوننا

هآرتس ١٩٩٧/٤/٤

تسفى برال

إتخذ وزراء الخارجية العرب خلال أجتتماعهم الذى عقد هذا الأسبوع فى القاهرة عدة قرارات أسفرت عن دخولنا إلى وضع نكاد نعرفه جميعا، وتتمثل ملامح هذا الوضع فى تجميد العلاقات، والتلويح باستخدام ورقة المقاطعة العربية، وقطع العلاقات الدبلوماسية، وفى قيام أجهزة الإعلام بشن هجوم عنيف علينا. وستشهد العاصمة السورية دمشق فى نهاية هذا الشهر وللمرة الأولى منذ أربع سنوات خلت اجتماع لجنة المقاطعة التابعة للجامعة العربية، ومن المؤكد أن هذه اللجنة ستتخذ عدة قرارات عملية بشأن مقاطعة إسرائيل.

وقد يبدو للوهلة الأولى أن إسرائيل أصبحت ذات خبرة

ضخمة فى هذا المجال إذ أنها ليست المرة الأولى التى يقف فيها عدو عربى موحد فى مواجهة دولة يهودية صغيرة تبتغى البقاء، وكشفت قرارات وزراء الخارجية العرب عن أنه تم إسدال الستار على الشرق الأوسط الجديد، تلك الفكرة التى كان قد طرحها شيمون بيريز الذى دعا إلى عقد مؤتمرات اقتصادية، وتشكيل لجان متعددة الأطراف، وإقامة علاقات ثقافية واقتصادية بين جميع دول المنطقة. ومن الواضح حاليا أن الشرق الأوسط القديم قد عاد ليطل بوجهه من جديد على المنطقة، وأن وظيفة اللجان المشتركة أصبحت تتمثل فى وقف إطلاق النار بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ومع هذا فمن الملاحظ أن خطابات وزراء

الخارجية العرب لم تكن موجهة ضد الكيان الصهيوني أو ضد تلك النبتة الغربية التي توجد في أوساطهم، وأن الغرض منها لم يكن إعلان الحرب على إسرائيل، وإنما كان الغرض منها إنقاذ مسيرة السلام. وإذا كانت قضية البناء في «هارجوما» قد شغلت مكانة بارزة في كل من مؤتمر الدول الإسلامية الذي عقد في باكستان، ومؤتمر القدس الذي عقد في المغرب فقد اكتفى مؤتمر وزراء الخارجية العرب بإثارة هذه القضية للإستشهاد بها كدليل على انتهاك اتفاق أوسلو، وحقا فمن الواضح أن هذا الاتفاق قد تحول إلى قدس الأقداس الذي لا يحق لأحد الاقتراب منه.

وجدير بالذكر أن الرئيس المصري حسنى مبارك عقد قبل وصول وزراء الخارجية إلى مصر مؤتمرا صحفيا مصغرا ذكر خلاله أنه لو كانت إسرائيل قد طلبت الحصول على مشورة مصر لمساعدتها في إيجاد صيغة من شأنها حل مشكلة «هارجوما» لكنا قدمنا المساعدة. أما أن يحاول طرف ما أن يحدد للعرب أى شئ يفعلون فهذا الأمر غير مقبول.

ويجب أن نتذكر هنا أنه حينما قامت إسرائيل منذ ما يقرب من عامين بمصادرة ما يقرب من ٥٥٠ دونم من الأراضي بالقدس الشرقية كانت مصر هي التي تقدمت باقتراح طالب بالبدء في المفاوضات الرامية إلى التوصل إلى الاتفاق النهائي. وتقدمت مصر بهذا الاقتراح لأنها تصورت أن حكومة رابين ستفى بوعودها. أما هذه المرة فإن الدول العربية تستخف باقتراح نتانياهو الداعى إلى التقدم على درب التسوية النهائية، وتتعامل معه من منظور أنه يعد بمثابة مناورة للتهرب من الاتفاق.

إن البناء في «هارجوما» لا يثير حفيظة مبارك بسبب مكانة القدس في الإسلام وإنما لأن توجهه الجرات الإسرائيلي إلى القدس سيسفر عن خروج الآلاف من طلاب جامعة القاهرة إلى الشوارع، ناهيك عن أن جميع الجهود التي تبذلها مصر للقضاء على الإرهاب الإسلامى

في أراضيها قد تذهب هباءاً في حالة ما إذا ظهرت مصر في صورة الدولة التي تسلم بقيام إسرائيل بتشديد المستوطنات في القدس الشرقية.

ويجب أن نشير في هذا المقام إلى أن الهجوم العنيف الذى شنّه وزير خارجية عمان على إسرائيل، والتعهد الذى قدمه وزير خارجية قطر بشأن قطع العلاقات مع إسرائيل كانا مشروطين بتقدم مسيرة السلام، وليس بوقف البناء في «هارجوما».

وقد أثبت مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذى عقد في القاهرة أن اتفاق أوسلو يعد بمثابة ثروة عربية، وأنه ليس مجرد إتفاقاً ثنائياً بين إسرائيل والفلسطينيين أو بين إسرائيل والأردن، ولم يتردد في المؤتمر أى زعم معارض للإتفاقيات المنفردة التي وقعها الفلسطينيون والأردنيون مع إسرائيل، وقد يعد خير دليل على هذا الأمر أنه تم استثناء مصر والأردن من الالتزام بتنفيذ توصيات المؤتمر. وترى مصر وجميع الدول التى شاركت في هذا المؤتمر أن إسرائيل مازالت ملتزمة بإتفاق أوسلو، وأن نتانياهو هو الذى يسعى لاجهاض هذا الاتفاق. وفيما يتعلق بالزعم الذى رده نتانياهو خلال هذا الأسبوع والذي جاء به أن الدول العربية تسعى إلى اسقاط حكومته فإنه سليم بعض الشئ حيث أن مبارك، وحسين وعرفات يجدون مشكلة شخصية في التعامل مع نتانياهو وليس مع الشعب الإسرائيلى، ومن المؤكد أنهم قد أطلعوا على استطلاع الرأى العام الذى نشرته صحيفة الحياة الصادرة في لندن والذي كشف أن غالبية الشعب الإسرائيلى تؤيد السلام، وأنها لا تثق في نتانياهو.

إن الحصار الذى تحاول الدول العربية فرضه على إسرائيل يهدف إلى خدمة الاستراتيجية العربية، وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتبع سياسة معادية لصدام حسين والقذافى فإنها لا تعادى العراق أو ليبيا، وينطبق نفس الأمر على العرب الذين يعاون نتانياهو فقط.



الحلم الذي خطم العلاقة الإسرائيلية الكردية

تأليف / شلوموه نكديمون



قراءات

إسرائيل في مساعدة التمرد الكردي في شمال العراق من ١٩٥٣: ١٩٧٥، وهو ثمرة بحث متعمق ومتصل ومؤسس إلى حد كبير على شهادات رجال الموساد وجيش الدفاع الإسرائيلي الذين قادوا عملية المساعدات، وعلى مذكراتهم وخطاباتهم الشخصية. ولأول مرة يكشف المقاتلون بالتفصيل ودون موارد في هذا الكتاب، عن نشاطاتهم السرية. بالإضافة إلى تقارير سرية أمريكية تمثل جزءاً من القاعدة المعلوماتية للكتاب.

من ذلك ما ذكره المؤلف عن الزيارة السرية التي قام بها مصطفى البارزاني لإسرائيل، إذ كان عيد الفصح الذي حل في منتصف إبريل عام ١٩٦٨ موعداً مناسباً لهذه الزيارة، وكان مبرر الزيارة هو مقابلة صديقه اليهودي دفيد جفاي الذي لم تنس عائلة بارزاني محاولة والده لانقاذ والد مصطفى بارزاني من بطش السلطان العثماني. والواقع انه التقى بعدد من القادة والوزراء

الكشف عن عمليات اتخاذ القرارات السياسية والدبلوماسية في إسرائيل. وتعد كتبه التي يعيد فيها تصوير القرارات السياسية والدبلوماسية الهامة في إسرائيل، محط اهتمام أقسام العلوم السياسية في الجامعات الإسرائيلية، وتستخدم كمراجع للأبحاث خارج إسرائيل أيضاً. ومؤلف الكتاب، عضو في هيئة تحرير «يديعوت أحرونوت»، وحصل عام ١٩٩٣ على جائزة سوكولوف الصحفية عن كتابه «تموز المشتعل» الذي يسترجع فيه عملية قصف المفاعل النووي العراقي في ١٩٨١.

لقد ظل النشاط المدهش المتمثل في المساعدات الإسرائيلية للتمرد الكردي في العراق - طي الكتمان على مدى عشرين عاماً تقريباً إلى أن نشرت الصحافة في السنوات الأخيرة ما كشف بعض جوانب هذا النشاط، دون الإفصاح عن التفاصيل الهامة. من هنا يأتي كتاب شلوموه نكديمون وصفاً كاملاً ومفصلاً للنور الذي لعبته

في عام ١٩٦٦ زعم وزير الدفاع العراقي عبدالعزیز العقيلي أنه «في شمال العراق تتشكل إسرائيل أخرى»، تعليقاً على النشاط العسكري الإسرائيلي داخل حدود كردستان. وبالفعل، على مدى عشر سنوات كاملة عملت إرساليات الموساد إلى جانب زعيم التمرد الكردي على نظام الحكم العراقي، مولاي مصطفى البارزاني. لقد زودت إسرائيل المتمردين الأكراد بالمال والسلاح والأدوية، وقدمت بعثاتها المشورة السياسية والعسكرية، وخططت لعمليات قتالية وساعدتهم في تنفيذها.

وفي عام ١٩٧٥ إنهار التمرد وتبدد معه أمل الشعب الكردي في حكم مستقل، كما ذهب أدراج الرياح طموح إسرائيل وتطلعها إلى حليف داخل دولة معادية. وهذا الكتاب يكشف لأول مرة عن القصة الكاملة للعلاقة الإسرائيلية الكردية بين أعوام ١٩٦٣ - ١٩٧٥.

وشلوموه نكديمون متخصص في

الإسرائيليين، بترتيب اصدقائه، عاميت، كرون، هارثوفان، وليفكوف عملاء الموساد.

وقد تآثر الزعيم الكردي بصفة خاصة من العرض السخى للرئيس الإسرائيلي بالتخلي عن فكرة الحكم الذاتي والتركيز في الحرب على قيام دولة كردية. وضحك كرون في نفسه من هذا الاقتراح، فهو يعرف أن الرئيس لا يتنبه لما يخوض فيه وأنه لا يعلم الوضع في كردستان على حقيقته. ويعلق كرون مستعيدا هذا الموقف: «أنه لا يعلم أن التعاون قائم على اتفاق مع الإيرانيين الذين لن يسمحوا باستقلال الأكراد».

وبعد مقابلة الرئيس، اجتمع بارزاني تقريبا مع جميع الإسرائيليين من المخابرات والجيش الذين عملوا في بلاده. كما رتبوا له مقابلات مع كبار المسؤولين في الحكومة الإسرائيلية. فأجرى مباحثات مكثفة مع وزير الخارجية أبا اييان، في منزله، بحضور مدير مكتبه ايتان بنتسور. وبعد ذلك في ٢٢ أبريل، وصل إلى مقر رئيس الوزراء أشكول. وجرت المباحثات باللغة الروسية، وبحضور مدير عماد مكتب رئيس الوزراء د. يعقوف هيرتسوج ورئيس الموساد مائير عميت وحاييم ليفكوف.

وهذا الكتاب يضع القارئ أمام ثلاثة جوانب رئيسية، الأول معرفة وفهم نضال الشعب الكردي من أجل الاستقلال، وقد نجح المؤلف في تقديم مشكلة هذا الشعب المتناثر في ثلاث دول - العراق وتركيا وإيران - دون أن يجد

سندا من العالم الخارجى. وهذا الوضع الجغرافى - السياسى المعقد يفرض على الأكراد ضرورة الارتباط بإحدى هذه الدول الثلاث، وهنا يكمن لب الكارثة. ولما كانت قضية الاستقلال الكردي غير ذات أهمية لأي من هذه الدول، فقد استخدمت أبناء هذا الشعب في الصراعات فيما بينها ولتحقيق مصالحها دون أن تمكنهم من الوصول إلى هدفهم.

كما أن العداة الداخلى المحتدم، هو وحده ما دفع ابن بارزاني قبل عدة أشهر إلى التعاون مع صدام حسين ضد عائلة طالباني المنافسة، وذلك العداة مع الوضع الجيوسياسى الخاص للأكراد، هما العاملان الرئيسيان في أن يبقى الأكراد الشعب الشرق أوسطى الأخير الذى مازالت مشكلته القومية أبعد ما تكون عن الحل.

الجانب الثانى، هو الايضاح الكامل والأول من نوعه، الذى يعرضه الكتاب للقارئ حول هذه العملية الاستخبارية الاستراتيجية الإسرائيلية. فالمؤلف يكشف اللثام عن العلاقات الأولى التى نشأت بين سياسيين أكراد ومبعوثين إسرائيليين فى أوروبا خلال الخمسينيات، وعن المساعدات الضخمة التى أمدت بها إسرائيل الزعيم الكردي بارزاني (الأب) ورجاله فى حربهم مع نظام الحكم العراقى. وقاد الموساد عملية الامداد بالتعاون مع جيش الدفاع الإسرائيلى،

الذى أسهم خبراؤه فى عمليات حربية خاصة. وكان الهدف الإسرائيلى من عملية المساعدة والامداد للأكراد هو تمزيق الكيان العسكرى والجبهة الشمالية فى العراق من الداخل لتقليص مشاركته المحتملة فى مواجهة مباشرة مع إسرائيل.

غير أن هذه العملية كان لها دافعان آخران لا يقلان أهمية وخطورة. الأول هو إحساس الدولة اليهودية، بالالتزام تجاه تقديم المساعدة لأقلية قومية تناضل لنيل حريتها، والثانى هو ضرورة نشر التأثير السياسى - العسكرى لإسرائيل فى مناطق محيط الشرق الأوسط، خارج حدود المواجهة المباشرة مع الدول العربية.

ولا يفوت القارئ أن يدرك مدى الجرأة التى تحلى بها عملاء الموساد فى كردستان فى ظل ظروف عصيبة. فتبرز الجرأة السياسية لرؤساء الموساد مائير عميت، تسافى زمير، ويتسحاق خوفى الذين واصلوا عملية المساعدات للأكراد حتى فى أحلك الأوقات، وحظوا بتغطية كاملة ودعم غير محدود من رؤساء الحكومة آنذاك - ليفى أشكول، جولدا مائير وإسحاق رابين. وكم نشاق اليوم - كما يقول إفرام سنا - إلى مثل هذه الزعامة السياسية الأمنية، التى تعرف كيف تتصرف كقوة اقليمية كبرى، بلا ضيق أفق وأيضا دون مغامرات غير محسوبة.

والجانب الثالث، الذى نستخلصه

من قراءة الكتاب هو الدرس الذي يمكن أن نتعلمه من التخلي عن شعب صفيير. لقد توقفت المساعدات الإسرائيلية للأكراد في مارس ١٩٧٥، بعد أن توصلت إيران والعراق إلى اتفاق بينهما. وطبقا للاتفاق التزمت إيران الشاه بوقف أية مساعدات للأكراد في شمال العراق، وأيضا منع عبور المستشارين الإسرائيليين عن طريقها. وترك شاه إيران الأكراد تحت رحمة صدام حسين، ويبدو أن الولايات المتحدة قد وافقت على ذلك. ولم يخسر بارزاني فقط تأييد الولايات المتحدة والمؤخرة الامدادية التي منحها له إيران لاعتبارات خاصة بها، بل إنه خسر أيضا المساعدات الإسرائيلية. وظلت حكومة إسرائيل تدرس وسائل أخرى لاستمرار المساعدات بإرتياد طرق مختلفة، دون المرور بإيران، ولكن بون نجاح أو جوى.

وفي الفصل الذي يحمل عنوان الكتاب «الأمل الذي تحطم» يوضح المؤلف أن العراق وإيران أجريتا اتصالات بهدف حل الأزمة التي دامت بينهما عدة سنوات وفيما بين ١٢، ٢٨ أغسطس ١٩٧٤ جرت في اسطنبول مباحثات بين ممثلين كبار في بغداد وطهران لوضع حد للنزاع حول شط العرب. وأدرك أصحاب الرأي أن قبول الموقف الإيراني سيكون على حساب الأكراد. إلا أن هذه المباحثات لم تسفر عن شيء بسبب اضطراب الأوضاع عسكريا بين البلدين. وتجددت الاتصالات على مستوى زعماء

الدولتين خلال مؤتمر الدول المصدرة للنفط (أوبك) الذي انعقد في الجزائر العاصمة في مارس ١٩٧٥، والتي انتهت بالتوصل إلى إتفاق يقضى بتنازل العراق عن جانب كبير من سيطرتها على شط العرب والتقليل من الوجود السوفيتي في المنطقة مقابل وقف أية مساعدات تصل إلى الأكراد عن طريق إيران. وأصبح أقصى ما يمكن أن تقدمه طهران للأكراد هو توفير ملجأ لفرارهم إلى إيران.

ويقول السفير الأمريكي لدى طهران آنذاك، ريتشارد هولز، أنه حضر إلى المطار في ٦ مارس ١٩٧٥، في الاستقبال الذي جرى للشاه لدى عودته من الجزائر. ورأى مدى الدهشة التي إعترت وجوه كبار الدولة الإيرانيين عندما أمر الشاه بالوقف الفوري لأية مساعدات للأكراد، وأيضا بإغلاق الحدود بين إيران وكردستان العراقية على وجه السرعة. واجتمع هولز نفسه مع الشاه في اليوم التالي ٧ مارس ١٩٧٥، ووجده متمسكا برأيه متسلطا كعادته. ويروي هولز: «أنه لم يقدم أى تبرير للولايات المتحدة على الاجراء المفاجئ الذي أدى إلى قطع العلاقات مع الأكراد». فقد كان هذا التبرير مطلوباً على الأقل لأنه هو نفسه الذي كان قد طلب من نيكسون وكيسنجر إمداد الأكراد بالمساعدات. أما الآن فقد أوضح الشاه أن قراره جاء لأن بارزاني لم يخض حرباً مجدية مع العراقيين. لقد جلس وطلب من الآخرين أن يقتلوا من أجله.

ورأى هولز فيما بعد، أن الإتفاق يعد تطورا إيجابيا، وسيؤدي إلى استقرار المنطقة، واعتبر أن واشنطن ستبارك هذه الخطوة، غير أنه اكتشف انه وقع في خطأ فادح - فقد فوجئ هولز برد فعل غاضب وعصبي من كيسنجر الذي رفض أى احتمال لتطبيع العلاقات بين العراق وإيران.

كان كيسنجر يتوقع أن الأكراد سيواصلون دورهم لتحجيم العراقيين ومنعهم من التآمر ضد إسرائيل، ولم يكن سعيدا على الاطلاق من قرار الشاه، لكن الولايات المتحدة لم تستطع أن تفعل أى شيء في هذا الصدد! فقد كان الشاه احدي اللبنة الرئيسية للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وهو الرجل الذي رأت فيه واشنطن رمزا للاستقرار والتوجه الايجابي في منطقة الخليج.

ورغما عنها، اضطرت حكومة إسرائيل برئاسة اسحاق رابين لوقف عملية المساعدات. ولم يكن الدرس المستفاد لنا كإسرائيليين هو فقط أن مصير شعب صفيير في الشرق الأوسط يجب أن يعتمد في نهاية الأمر على نفسه فقط. أن الدرس الآخر هو أن العراق وإيران اللتان تجمعهما عداوة مستحكمة، يمكن أن تربطهما سويا ظروف خاصة ضد عدو ثالث. وفي الوقت الذي تنتهج فيه الولايات المتحدة تفكيرا آخر بشأن سياسة كبح مزدوجة ضد إيران والعراق، فالأفضل أن نتذكر إتفاقهما في مارس ١٩٧٥. فأمل الأكراد الذي تحطم هو الدرس الأهم لنا أيضا.

تساحى هاجفى



مخازات إسرائيل

- من مواليد القدس عام ١٩٥٧، ينتمى إلى عائلة متطرفة، فأمه هي جيئولا كوهين عضو حركة هاتحياء اليمينية المتطرفة وعضو الكنيست التي إشتهرت بمعارضتها لاتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية.
- خدم كجندى مظلات فى جيش الدفاع الإسرائيلى.
- حصل على درجة البكالوريوس فى العلاقات الدولية من الجامعة العبرية فى القدس، ثم حاز على درجة علمية فى القانون من جامعة تل أبيب.
- شغل فى الفترة من ١٩٨٣ - ١٩٨٤ منصب مساعد وزير المواصلات.
- ١٩٨٤ - ١٩٨٦ مستشار وزير الشؤون الخارجية.
- ١٩٨٦ - ١٩٨٨ مدير مكتب رئيس الوزراء.
- ١٩٨٨ تم انتخابه لعضوية الكنيست الإسرائيلى.
- ١٩٨٨ - ١٩٩٢ عضو لجنة التشريع والقانون والعدل التابعة للكنيست.
- عضو لجنة الشؤون الداخلية التابعة للكنيست.
- عضو لجنة العمل والرفاهية الاجتماعية التابعة للكنيست.
- عضو لجنة التعليم والثقافة التابعة للكنيست.
- عضو لجنة الشؤون الخارجية والأمن التابعة للكنيست.
- ١٩٩٢ - ١٩٩٦ عضو لجنة التشريع والقانون والعدل التابعة للكنيست.
- عضو لجنة الشؤون الاقتصادية التابعة للكنيست.
- ١٩٩٦ وزير الصحة.
- ١٩٩٦/١١ وزير العدل.
- المعروف عن تساحى أنه من أنصار إستخدام القوة مع خصومه السياسيين، ويحوى ملفه الجنائى العديد من الإتهامات من بينها إتهام بالاعتداء بالجنائز على عدد من الطلاب اليساريين (يهود - عرب) حين كان طالبا بالجامعة عام ١٩٧٩، تم تقديمه على إثره لمحكمة السلام فى القدس، والغريب أن ملف هذه القضية قد تم إحراقه منذ عامين فى ظروف غامضة، كما حكم عليه بالسجن لمدة ٥ شهور فى حادثة مشابهة، كذلك تم اتهامه بالشهادة الزور أمام المحكمة حين كان رئيسا لاتحاد الطلاب.
- من متشددى حزب الليكود، حيث سبق أن عارض إخلاء المستوطنات فى أوائل حكم مناحم بيجين وهدد باللجوء للقوة، كذلك هدد مؤخرا بالإمتناع عن التصويت على إتفاق الخليل فى حالة الاستجابة إلى مطلب ياسر عرفات بتحديد جدول زمنى للانسحاب.
- هدد باغتيال ياسر عرفات وإعادة إحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، إذا أصدر الرئيس الفلسطينى أوامره بالقيام بأعمال عنف إحتجاجا على بناء مستوطنة جبل أبوغنيم.
- يمثل تساحى الضلع الثالث فى فضيحة بارعون - جيت، وقد أوصت لجنة التحقيق الإسرائيلية بتوجيه تهمة الإحتيال والإخلال بالثقة العامة إليه لقيامه بدور الوساطة لتعيين رونى بارعون فى منصب المدعى العام إستجابة لضغوط أرييه درعى.



مختارات إسرائيلية

النشاط والأهداف

أنشئ المركز في عام ١٩٦٨ كمركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلي والقضية الفلسطينية، ثم امتد اختصاصه الى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة. ويسعى المركز من خلال نشاطه الى نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والأقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام المصري والعربي بتلك القضايا، وأيضاً بهدف ترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار في مصر.

الدوريات والمطبوعات:

- التقرير الاستراتيجي العربي: تقرير سنوي بدأ في الصدور عام ١٩٨٦، وصدرت أولى طبعاته بالانجليزية اعتباراً من عام ١٩٩٢، ويشارك في إصداره جميع أعضاء الهيئة العلمية في المركز، وينقسم التقرير الى ثلاثة أقسام رئيسية: النظام الدولي والأقليمي، النظام الأقليمي العربي، جمهورية مصر العربية. الى جانب مقدمة تحليلية وعدد من الدراسات الاستراتيجية.
- كراسات استراتيجية: سلسلة صدرت اعتباراً من يناير ١٩٩١ وتصدر شهرياً باللغتين العربية والانجليزية اعتباراً من يناير ١٩٩٥، وتتوجه الكراسات الى صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بتقديم قراءة متعمقة للتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والوطن العربي، وطرح الخيارات والتصورات والسياسات البديلة لمجابهتها.
- الكتب والكتيبات: أصدر المركز منذ إنشائه عام ١٩٦٨ العديد من الكتب والكتيبات التي شملت موضوعات متعددة تتعرض لمجالات عمل المركز الرئيسية.
- «ملف الأهرام الاستراتيجي»، شهرياً باللغة العربية. اعتباراً من يناير ١٩٩٥
- «مختارات إسرائيلية»، شهرياً باللغة العربية. اعتباراً من يناير ١٩٩٥

عضوية المركز:

يمكن الاشتراك في عضوية المركز التي تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التي يعقدها المركز، وتقديرات المواقف والنشرات التي يصدرها في لحظات الأزمات، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوي، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج في خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها. قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة آلاف جنيه للهيئة وخمسة آلاف جنيه للأفراد).